



Distr.
GENERAL

A/34/357
11 July 1979

ARABIC
ORIGINAL: ARABIC/ENGLISH
FRENCH/SPANISH



الأمم المتحدة الجمعية العامة

الدورة الرابعة والثلاثون

البنور ١٢ ، ١٤ ، ١٨ ، ٢١ ، ٢٢ ، ٢٤ ، ٢٥ ،
٢٦ ، ٢٧ ، ٢٨ ، ٢٩ ، ٣٩ ، ٤٠ ، ٤٢ ، ٤٥ ، ٤٦ ،
٥١ ، ٥٣ ، ٥٤ ، ٥٥ ، ٥٦ ، ٥٧ ، ٦٨ ، ٦٩ ، ٧٠ ،
٧١ ، ٧٣ ، ٧٥ ، ٨٠ ، ٨٢ ، ٨٦ ، ٨٧ ، ٩١ ، ٩٢ ،

٩٤ و ١١٦ من القائمة الأولية *

تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي

تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية

تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة

مسألة قبرص

مؤتمر الأمم المتحدة الثالث لفانون البحار

قضية فلسطين

الحالة في الشرق الأوسط

السنة الدولية للطفل : خطط وتدابير لتحسين حالة الأطفال في
العالم ، وخاصة في البلدان النامية

مسألة ناميبيا

A/34/50 *

سياسة الفصل العنصرى التى تتبعها حكومة جنوب افريقيا

مسألة جزيرة مايوت القمرية

تنفيذ اعلان المحيط الهندى منطقة سلم

المؤتمر العالمى لنزع السلاح

استعراض تنفيذ التوصيات والمقررات التى اعتمدها الجمعية العامة فى دورتها
الاستثنائية العاشرة

نزع السلاح العام الكامل

تنفيذ الاعلان الخاص بتعزيز الأمن الدولى

تقرير اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق فى الممارسات الاسرائيلية التى تمس
حقوق الانسان لسكان الاراضى المحتلة

المسائل المتصلة بالاعلام

مسألة تكوين هيئات الأمم المتحدة ذات الصلة

التنمية والتعاون الاقتصادى الدولى

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية

التعاون التقنى فيما بين البلدان النامية

التعجيل بنقل الموارد الحقيقية الى البلدان النامية

مؤتمر الأمم المتحدة لتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية

مؤتمر الأمم المتحدة المعنى بمصادر الطاقة الجديدة والمتجددة

تنفيذ برنامج عقد مكافحة العنصرية والتمييز العنصري

مشروع اتفاقية القضاء على التمييز ضد المرأة

عقد الأمم المتحدة للمرأة : المساواة والتنمية والسلام

ما للأعمال العالمي لحق الشعوب في تقرير المصير وللاسراع في منح الاستقلال
للبلدان والشعوب المستعمرة من أهمية لضمان حقوق الانسان ومراعاتها على
الوجه الفعال

القضاء على جميع أشكال التمييز العنصري

المناهج والطرق والوسائل الأخرى التي يمكن الأخذ بها داخل منظومة الأمم
المتحدة لتحسين التمتع الفعلي بحقوق الانسان والحريات الأساسية

مسألة روديسيا الجنوبية

مسألة تيمور الشرقية

تنفيذ الوكالات المتخصصة والمؤسسات الدولية المنصلة بالأمم المتحدة لاعلان منح
الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة

تقرير اللجنة الخاصة المعنية بميثاق الأمم المتحدة وبتعزيز دور المنظمة

رسالة مؤرخة في ٦ تموز/يوليد ١٩٧٩ وموجهة من الممثل الدائم لسري لانكا لدى
الأمم المتحدة الى الأمين العام

لي الشرف أن أحيل اليكم طيا الوثائق التالية الصادرة عن الاجتماع الوزاري لمكتب التنسيق
لبلدان عدم الانحياز، المعقود في كولومبو من ٤ - ٩ حزيران/يونيه ١٩٧٩ :

البلاغ الختامي (المرفق الأول) ؛

تنفيذ برنامج عمل كولومبو من أجل التعاون الاقتصادي، فيما بين بلدان عدم الانحياز وسائر
البلدان النامية : تقارير بلدان التنسيق (المرفق الثاني) ؛

قرار بتوجيه الشكر الى حكومة وشعب سرى لانكا باعتبارها البلد المضيف (المرفق الثالث) ؛

البيان الذي ألقاه فخامة الرئيس ج . ر . جايواردين ، رئيس جمهورية سرى لانكا الديمقراطية الاشتراكية في الجلسة الافتتاحية للاجتماع الوزاري (المرفق الرابع) .

وأكون ممتنا لو تتفضلون بنشر وتعميم هذه الوثائق بوصفها وثيقة من وثائق الجمعية العامة

تحت البنود ١٢ ، ١٤ ، ١٨ ، ٢١ ، ٢٢ ، ٢٤ ، ٢٥ ، ٢٦ ، ٢٧ ، ٢٨ ، ٢٩ ، ٣٩ ، ٤٠ ،
٤٢ ، ٤٥ ، ٤٦ ، ٥١ ، ٥٣ ، ٥٤ ، ٥٥ ، ٥٦ ، ٥٧ ، ٦٨ ، ٦٩ ، ٧٠ ، ٧١ ، ٧٣ ، ٧٥ ،
٨٠ ، ٨٢ ، ٨٦ ، ٨٧ ، ٩١ ، ٩٢ ، ٩٤ ، ١١٦ من القائمة الأولية .

(توقيع) ج . فرناندو

الممثل الدائم

رئيس مكتب التنسيق

لدول عدم الانحياز

وثائق الاجتماع الوزاري لمكتب التنسيق لبلدان عدم الانحياز

المعقود في كولومبو من ٤-٩ حزيران/يونيه ١٩٧٩

<u>المحتويات</u>		
<u>الفقرات</u>	<u>الصفحة</u>	
١ - ١٥٣	٨	المرفق الأول - البلاغ الختامي
١ - ١٥٣	٩	أولا - المسائل السياسية
١ - ١٨	٩	ألف - مقدمة
١٩ - ٢٤	١٣	باء - سياسة عدم الانحياز وزيادة دعم دورها
٢٥ - ٢٩	١٤	جيم - استعراض الحالة الدولية
٣٠ - ٣٩	١٥	دال - الجنوب الافريقي
٤٠ - ٤٦	١٦	هاء - ناميبيا
٤٧	٢٠	واو - مايوت
		زاي - الصحراء الغربية ومسائل الاستعمار
٤٨	٢٠	الأخرى
٤٩ - ٦٢	٢٠	حاء - الحالة في الشرق الأوسط
٦٣ - ٧٤	٢٤	طاء - قضية فلسطين
٧٥ - ٧٧	٢٦	ياء - قبرص
٧٨ - ٨١	٢٧	كاف - أوروبا والبحر الأبيض المتوسط
٨٢ - ٨٥	٢٨	لام - المحيط الهندي
٨٦ - ٨٨	٢٩	ميم - الوضع في جنوب شرق آسيا
٨٩ - ١٠٦	٢٩	نون - القضايا المتعلقة بأمريكا اللاتينية
		سين - عدم التدخل في الشؤون الداخلية
١٠٧ - ١٠٩	٣٢	للدول
١١٠ - ١٢٠	٣٢	عين - الأمن الدولي ونزع السلاح
		فاء - استخدام الطاقة النووية في الأغراض
١٢١ - ١٢٣	٣٤	السلمية

المحتويات (تابع)

<u>الصفحة</u>	<u>الفقرات</u>	
٣٥	١٢٤	صاد — قانون البحار
٣٥	١٢٥-١٣٤	قاف — الأمم المتحدة
٣٦	١٣٥	راء — حقوق الانسان
٣٧	١٣٦-١٣٨	شين — التسوية السلمية للمنازعات فيما بين الدول الأعضاء في حركة عدم الانحياز
٣٨	١٣٩	باء — تقرير المؤتمر العام لبلدان عدم الانحياز بشأن البند ١٥ من جدول أعمال مؤتمر بلغراد
٣٨	١٤٠-١٤٢	باء — الأعمال التحضيرية لمؤتمر القمة السادس .
٣٩	١٤٣-١٤٩	خاء — التعاون فيما بين بلدان عدم الانحياز في ميدان وسائل الاعلام الجماهيرى
٤١	١٥٠-١٥٣	زال — توصيات تتعلق بالتحضير للاجتماعات وتصريف أعمالها ؛ وبمكتب التنسيق ؛ وباتخاذ القرارات بتوافق الآراء ، وتنفيذ القرارات
٤٨	١-٤٦	ثانيا — المسائل الاقتصادية
٥٩	١-٤٩	المرفق الثاني — تنفيذ برنامج عمل كولومبو من أجل التعاون الاقتصادى فيما بين بلدان عدم الانحياز وسائر البلدان النامية : تقارير بلدان التنسيق
٦٠	٤	ألف — الموارد الخام
٦١	٥-٧	باء — التجارة
٦١	٨-٩	جيم — التعاون المالى والنقدى
٦٢	١٠-١٢	دال — صندوق التضامن من أجل التنمية الاقتصادية والاجتماعية لبلدان عدم الانحياز
٦٢	١٣	هاء — التصنيع
٦٢	١٤-١٥	واو — مصائد الأسماك

المحتويات (تابع)

<u>الصفحة</u>	<u>الفقرات</u>	
٦٣	١٦	زاي — النقل
٦٤	١٩ — ١٧	حاء — الاتصالات السلكية واللاسلكية
٦٤	٢١ — ٢٠	طاء — المركز الدولي للمؤسسات العامة
٦٤	٢٤ — ٢٢	ياء — الصحة
٦٥	٢٥	كاف — التعاون التقني والخدمات الاستشارية
٦٥	٢٨ — ٢٦	لام — التنمية العلمية والتكنولوجية
٦٦	٣٠ — ٢٩	ميم — الشركات عبر الوطنية
٦٦	٣٧ — ٣١	نون — جهاز البحث والاعلام
٦٨	٣٩ — ٣٨	سين — دور المرأة في التنمية
٦٩	٤١ — ٤٠	عين — السياحة
٦٩	٤٥ — ٤٢	فاء — استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية
٧٠	٤٩ — ٤٦	صاد — الألعاب الرياضية
٧١		المرفق الثالث — قرار بتوجيه الشكر الى حكومة وشعب سرى لانكا باعتبارها البلد المضيف
٧٣		المرفق الرابع — البيان الذي ألقاه فخامة الرئيس ج . رجاياواردين رئيس جمهورية سرى لانكا الديمقراطية الاشتراكية في الجلسة الافتتاحية للاجتماع الوزاري

المرفق الأول

البلاغ الختامي

أولا : المسائل السياسية

الف - مقدمة

١ - اجتمع مكتب التنسيق لبلدان عدم الانحياز على مستوى وزراء الخارجية فى كولومبو . سرى لانكا ، فى الفترة من ٤ الى ٩ حزيران /يونية ١٩٧٩ . وقام المكتب باجراء تقييم لتنفيذ القرارات التى اتخذت فى مؤتمر القمة الخامس لرؤساء دول أو حكومات بلدان عدم الانحياز وبرنامج العمل من أجل التمسك بالاقتمادى فيما بين بلدان عدم الانحياز ، كما قام باستعراض الحالة الدولية . ونظر المكتب أيضا فى التحضيرات لمؤتمر القمة السادس المقرر عقده فى هافانا فى ايلول/سبتمبر ١٩٧٩ .

٢ - واشترك فى الاجتماع الأعضاء فى المكتب التالى بيانهم : أفغانستان ، أندونيسيا ، أنغولا ، بونسوانا ، بيرو ، جامايكا ، الجزائر ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، الجمهورية العربية السورية ، زائير ، زامبيا ، سرى لانكا ، السودان ، العراق ، غيانا ، فييت نام ، كوبا ، ليبيريا ، منظمة التحرير الفلسطينية ، النيجر ، نيجيريا ، الهند ، يوغسلافيا .

٣ - وحضر الاجتماع أيضا أعضاء حركة عدم الانحياز التالى بيانهم : أثيوبيا ، الأرجنتين ، الأردن ، الامارات العربية المتحدة ، أوغندا ، بنغلاديش ، بنما ، بنين ، بوتان ، بورما ، توغو ، تونس ، جزر المالديف ، الجماهيرية العربية الليبية ، جمهورية الكاميرون المتحدة ، جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية ، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ، الرأس الأخضر ، رواندا ، ساحل العاج ، سان تومى وبرنسيى ، سنغافورة ، السنغال ، سوازيلند ، سيراليون ، سيشل ، الصومال ، عمان ، غابون ، غانا ، غينيا بيساو ، قبرص ، قطر ، كمبوديا ، الكونغو ، الكويت ، كينيا ، لبنان ، ليسوتو ، مالطة ، مالى ، مالميزيا ، مدغشقر ، مصر ، المغرب ، ملاوى ، المملكة العربية السعودية ، موزامبيق ، نيبال ، اليمن ، اليمن الديمقراطية ،

- وفيما يتعلق باشتراك كمبوديا فى هذا الاجتماع لمكتب التنسيق ، فقد أجريت مشاورات ومازالت دون التوصل بعد أى توافق فى الآراء . وعليه ، لن تثار هذه المسألة أو غيرها من الأمور المتعلقة بكمبوديا فى الاجتماع أو أى من اللجان طالما لم يتحقق هذا التوافق فى الآراء ودون أن يمثل ذلك ارساء لسابقة أو اصدار حكم مسبق بشأن القرار النهائى بهذا الصدد .

٤ - وحضر الاجتماع بناء على دعوة المكتب حركتا التحرير الوطنيتان التاليتان كمراقبين فى حركة عدم الانحياز :

الجهة الوطنية لتحرير زمبابوى ، والمؤتمر الأفريقى الوطنى لجنوب أفريقيا

وحضر الاجتماع أيضا بصفة مراقبين وضيوف فى حركة عدم الانحياز :

باكستان ، رومانيا ، السويد ، سويسرا ، غرينادا ، الفلبين ، فنلندا ، المكسيك ، النمسا ، الأمم المتحدة ، جامعة الدول العربية ، الحزب الاشتراكى لبروتوريكو ، ولجنة ممارسة الحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطينى ، لجنة الـ ٢٤ لانتهاء الاستعمار ، واللجنة الخاصة لمكافحة الفصل العنصرى ، ومجلس الأمم المتحدة لناميبيا ، ومنظمة تضامن الشعوب الأفريقية الآسيوية ، ومنظمة الوحدة الأفريقية ، والمؤتمر الاسلامى .

٥ - وفى الجلسة الافتتاحية ألقى صاحب الفخامة ج. ر. جاواردين رئيس جمهورية سرى لانكا الاشتراكية الديمقراطية الكلمة الافتتاحية الرئيسية . ويقدر المكتب بالاجماع أن يدرج نص الكلمة الملهمه والباعثة على التأمل فى محاضر الاجتماع الوزارى . وثمة تسليم بأن الكلمة تعتبر بيانا مهما وقيما عن دور وسياسة عدم الانحياز منظور اليهما فى اطار تاريخى ومن خلال رؤية فلسفية . واتفق على أن المكتب قد استمد منها توجيهات نفيسة يهتدى بها فى مداولاته مما يكفل نجاح الاجتماع الوزارى فى الخلوص الى نتائج .

٦ - ويشيد المكتب بالتاريخ الحافل والمبدع للرئيس ج. ر. جاواردين باعتباره رجل دولة على الصعيدين الوطنى والدولى . ويلاحظ بصفة خاصة أن نشاطه المستنير والمبدئى فى ميدان الشؤون الدولية قد امتد على مدى ثلاثة عقود ، واتسم بالتفانى فى قضية السلم ، وتسوية المنازعات بالطرق السلمية . واستحدث مستويات أعلى للمعيشة على الصعيد الدولى . ويشير المكتب الى عمق الفلسفة الانسانية للرئيس جاواردين فى بناء النظام الدولى من جديد عقب الحرب العالمية الثانية ، وفى جهوده الرائدة فى محافل الأونكتاد من أجل قضية الترابط والتنمية الاقتصادية واهتمامه المتقدم بقضية نزع السلاح وصولا الى اقامة مجتمع دولى يسوده السلم والانصاف .

٧ - ويرحب المكتب بما قدمه الرئيس جاواردين من تحليل شاقب للعوامل الباعثة لعدم الانحياز ولسرده الجلى من جديد للمبادئ والانجازات الأساسية لحركة عدم الانحياز وذلك بصفته رئيسا لحركة عدم الانحياز . وأن دعوته الى تأمين وحدة الحركة والالتزام بأهداف وغايات محددة انما تشكل تجسيدا لأفكار وأمانى شعوب بلدان عدم الانحياز التى توفر للحركة ديناميتها المتأصلة وتأثيرها الذى لاينازع فى المجتمع الدولى .

٨ - وقد نظر الاجتماع الوزاري لمكتب التنسيق في الطلبات المقدمة من ايران وباكستان وبوليفيا وسورينام وغرينادا للانضمام بصفة عضو كامل الى حركة عدم الانحياز . ويلاحظ المكتب أن رغبة هذه البلدان في الانضمام الى حركة عدم الانحياز إنما هي دليل على تزايد ارتباط الحركة بالعلاقات الدولية المعاصرة كما أنها تعكس دور بلدان عدم الانحياز البارز والمستقل والبعيد عن سياسة الكتل في مساعيها من أجل إقامة نظام ديمقراطي جديد من العلاقات السياسية والاقتصادية .

٩ - أحاط المكتب علماً بالرغبة التي أبدتها منظمة المؤتمر الاسلامي في التعاون مع حركة عدم الانحياز في جميع الأمور المتعلقة بسياسات ومبادئ عدم الانحياز . كما أعاد المكتب إلى الأذهان أن منظمة المؤتمر الاسلامي تحضر اجتماعات حركة الانحياز بصفة مراقب .

١٠ - ويعرب الوزراء أيضاً عن ارتياحهم لأن ذلك يؤكد مرة أخرى تزايد القبول لسياسة عدم الانحياز على نطاق واسع في جميع مناطق العالم باعتبارها أكبر وأقوى أساس وسند لتنميتها الاجتماعية والوطنية في حرية .

١١ - ويعرب المكتب عن الاقتناع الأساسي لبلدان عدم الانحياز بأن الاحلاف العسكرية المعقودة في إطار التنافس بين الدول الكبرى هي مصدر من مصادر التوتر في الشؤون الدولية وتؤثر تأثيراً سيئاً للغاية على استقلال وسيادة الدول . ويعرب عن الأمل في الإسراع في الاتجاه الايجابي نحو تفكيك الاحلاف العسكرية ووهن الروابط في داخل الكتل ودعم ارتباط الدول بعدم الانحياز . وفي هذا السياق يرحب المكتب بما حدث من تفكك لبعض التحالفات العسكرية المتعددة الأطراف مثل منظمة المعاهدة المركزية ومنظمة معاهدة جنوب شرق آسيا . وفي الوقت نفسه يسلم المكتب بضرورة الحذر من الترتيبات الجديدة والتحالفات المتداخلة التي يمكن أن تحقق نفس أغراض الاحلاف العسكرية التي سادت فترة الحرب الباردة .

١٢ - واتفق المكتب على أنه برغم التحديات الكثيرة التي تواجه حركة عدم الانحياز فإن بلدان عدم الانحياز قد تجاربت مع تطورات الوضع الدولي وحقق نتائج بارزة على أساس المبادئ والأهداف والغايات وعلى أساس القرارات والمقررات المتخذة في اللقاءات السابقة لمجموعة عدم الانحياز وخاصة في مؤتمر القمة الخامس لذلك تؤكد حركة عدم الانحياز من جديد دورها الفريد والمستقل بما له من تأثير لا ينسازع على مجرى الأحداث الدولية على أساس وحدتها واستقلالها .

١٣ - ويؤكد المكتب أنه على الرغم من وجود الحروب العدوانية ونشوب العنف واستمرار القمع وانتهاك حقوق الانسان وغير ذلك مما يضر بقضية السلم والاستقرار الدوليين في مختلف المناطق فإن الزخم الأساسي للتطورات الدولية التي حدثت منذ مؤتمر وزراء خارجية بلدان عدم الانحياز في بلغراد كان في اتجاه دعم الكفاح ضد الامبريالية والتوسع والاستعمار قديمه وحديثه ، والفصل العنصري والعنصرية بما فيها الصهيونية والاستغلال وسياسات القوة وكل أشكال ومظاهر الاحتلال الاجنبي والسيطرة والتسلط . وقد تزايد الادراك بضرورة تحقيق الديمقراطية

فى عملية اتخاذ القرارات فى العلاقات الدولية ونزع أنياب القوة السياسية والاقتصادية من أجل تحقيق التطور المستمر للاستقلال الحقيقى للدول وإيجاد الظروف المناسبة لإقامة نظام دولى جديد يسوده السلم والعدل والمساواة والتعاون الدولى .

١٤ - ولاحظ المكتب أن مجموعة بلدان عدم الانحياز قامت بدور كبير فى أعمال الدورة الثالثة والثلاثين للجمعية العامة للأمم المتحدة وأظهرت التزامها الجماعى بمبادئ عدم الانحياز وتصميمها على التنفيذ التدريجى لسياسة عدم الانحياز إزاء المشاكل التى تواجه المجتمع الدولى ولاسيما فى مجال إنهاء الاستعمار وإزالة التوتر فى مناطق الأزمات وفى نزع السلاح والأمن الدولى، وفى العمل على إقامة النظام الاقتصادى الدولى الجديد . وقد كان الانجاز الذى حققته مجموعة بلدان عدم الانحياز فى ضمان موافقة الجمعية العامة على عدد من القرارات التى ترسخ الأفكار والمبادئ الأساسية لعدم الانحياز دليلا واضحا يعزز به على وحدة حركة عدم الانحياز . ولاحظ المكتب بوجه خاص الدور الذى قامت به بلدان عدم الانحياز فى مجلس الأمن الدولى ، كما أشار بالتقدير الى دور بلدان عدم الانحياز فى اعتماد القرارات المتعلقة بإقامة نظام اعلامى دولى جديد وزيادة دعم أجهزة الاعلام والاتصال الجماهيرى على الصعيد الوطنى .

١٥ - وأشاداء اجتماعات المكتب التى عقدها فى مقر الأمم المتحدة فى نيويورك على مستوى الممثلين الدائمين رابر المكتب على الوفاء بمهمته فى تنسيق الأنشطة المشتركة لبلدان عدم الانحياز بهدف تنفيذ قرارات وبرامج حركة عدم الانحياز فى إطار القرار المتخذ فى مؤتمر القمة الخامس بشأن تشكيل مكتب التنسيق وصلاحياته .

١٦ - وكانت زيادة أنشطة المكتب وتوسيع نطاق اهتماماته فى إطار اختصاصاته انعكاسا للأهمية المتزايدة لحركة عدم الانحياز وللدور القيادى الذى قُدر لها أن تلعبه فى الشؤون الدولية . ولاحظ المكتب أيضا أن زيادة اشتراك غير الأعضاء فى اجتماعاته إنما تؤكد زيادة الاهتمام بأعمال المكتب بشكل يدمو الى الاعتزاز وتبرز الجهد التعاونى الذى يبذل لضمان قيام المكتب بمسؤولياته على نحو فعال وعلى أساس توافق الآراء الحقيقى

١٧ - كما يرحب المكتب بزيادة تواتر اشتراك البلدان غير الأعضاء فى المكتب اشتراكا نشطا فى الاجتماعات العامة لبلدان عدم الانحياز فى مقر الأمم المتحدة مما يقوم دليلا على استعداد بلدان عدم الانحياز للاشتراك بشكل كامل فى تنفيذ مقررات الحركة .

١٨ - ويعرب المكتب عن تقديره للإخلاص والكفاءة والالتزام الكامل بمبادئ عدم الانحياز التى تميز بها دور سري لانكا فى قيامها بتنسيق أعمال مكتب الحركة .

باء - سياسة عدم الانحياز وزيادة دعم دورها

١٩ - قام المكتب باستعراض وتقييم تنفيذ سياسة عدم الانحياز بالصيغة التي أعدت بها في مؤتمرات القمة السابقة والمؤتمرات الوزارية ولقاءات عدم الانحياز الأخرى وخاصة في مؤتمر القمة الخامس المنعقد في كولومبو وفي مؤتمر بلغراد بعد ذلك ، ويؤكد المكتب من جديد أن مهمة حركة عدم الانحياز ، وفقا لمبادئها الأصلية وطابعها الأساسي ، تنطوي على الكفاح ضد الامبريالية والاستعمار والاستغلال وسياسات الدول الكبرى والتكتلات وجميع أشكال الاحتلال والسيطرة والهيمنة الأجنبية وبعبارة أخرى رفض أى شكل من أشكال الاستعباد أو التبعية أو التدخل ، سواء بطريق مباشر أو غير مباشر ، أو الضغط الاقتصادي أو السياسي أو العسكري أو الثقافي في العلاقات الدولية .

٢٠ - وعدم الانحياز الحقيقي ، بصفته عاملا حقيقيا مستقلا بعيدا عن التكتلات في العلاقات الدولية ، لا يخضع لتنافس ونفوذ الدول الكبرى والتكتلات ، إنما يمثل تظنورا هاما في سعي الإنسانية الدائب الى تحقيق قيام علاقات الدول على أساس الحرية والسلام والانصاف بغض النظر عن حجم الدولة أو موقعها أو قوتها ، كما تمثل رفضا أكيدا لعلاقات التبعية أو عدم التكافؤ بجميع أنواعها سواء أكانت سياسية أو عسكرية أو اقتصادية أو ثقافية .

٢١ - ويكرر المكتب تأكيد ثقته في أحد المبادئ والأهداف الأساسية لعدم الانحياز وهو عدم الانضمام لعضوية التحالفات العسكرية ورفض بلدان عدم الانحياز الاشتراك بطريق مباشر أو غير مباشر ، في أية ترتيبات عسكرية أو معادية أو في أية تحالفات عسكرية متداخلة أو اقليمية تعقدها الدول الكبرى .

٢٢ - ويعرب المكتب عن اقتناعه بأن بلدان عدم الانحياز سوف تحافظ على استقلال قراراتها وأعمالها فيما يتعلق بالقضايا الدولية وذلك فقط عن طريق الالتزام المخلص بهذه المبادئ والأهداف مع التركيز على الكفاح من أجل تحقيق الاستقلال الوطني والسيادة الوطنية ووحدة الأراضي والمساواة والتنمية الاجتماعية والاقتصادية الحرة لكل البلدان ، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية والمارجية للدول ، وحق تقرير المصير لجميع الشعوب الواقعة تحت السيطرة الاستعمارية والاجنبية .

٢٣ - ويؤكد المكتب أنه لا بد للحفاظ على دور ونفوذ حركة عدم الانحياز واستمرار نجاحها أن يلتزم أعضاؤها التزاما خاصا بأن تكون بقطة فرادى وجماعات ، ففى مواجهة جميع المحاولات الظاهرة والمستترة التي ترمى الى تحطيم مبادئ هذه الحركة أو تفكيكها ، ويرى المكتب أن احترام جميع مقررات حركة عدم الانحياز والالتزام بها وتنفيذها باخلاص من جانب جميع الأعضاء هي ضمانات لا غنى عنها لتقوية سياسة عدم الانحياز الحقيقية .

٢٤ - وفي هذا الصدد يرى المكتب أن وحدة بلدان عدم الانحياز وتضامنها هما أمران أساسيان في الحفاظ على استقلال الحركة وقوتها وعلى منجزاتها وعلى طلبة تضامنها .

وأكد المكتب ان المبادئ الأساسية لعدم الانحياز قد اجتذبت على مدى العقود الماضية مجموعة من الدول على اختلاف اتجاهاتها الايديولوجية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية . وقد استطاعت هذه الدول أن تقوى دورها من خلال الحوار والديمقراطية والبحث عن العوامل المشتركة عن طريق تعزيز التعاون المتبادل فيما بينها والتركيز على الأهداف والمصالح المشتركة ، مما يؤكد الأهمية العالمية لتطبيق هذه المبادئ فى إطار الوضع العالمى المعاصر . وقد ساعدت الأواصر المتينة التى تقوم على مبادئ عدم الانحياز على تجاوز الخلافات فى الماضى ، ولا بد أنها ستواصل ذلك مستقبلا ، مع مقاومة النفوذ والضغط الخارجية أيا كان مصدرها . وفى هذا الصدد يجب مقاومة أى محاولات لاثارة مسائل تبعث على الفرقة فى صفوف الحركة من أجل أهداف وطنية ضيقة تؤثر على وحدة وتضامن الحركة .

جيم - استعراض الحالة الدولية

٢٥ - قام المكتب باستعراض الحالة الدولية الراهنة ويرى أنه حدثت بعض التطورات الايجابية مثل تصاعد كفاح الشعوب والبلدان فى سبيل الاستقلال الوطنى، والتنمية الحرة ، والاشتراك على قدم المساواة فى الحياة الدولية ، وتأمين الاستقلال والسلام والأمن وحقوق الشعوب والبلدان فى حرية اختيار النظم الاجتماعية والاقتصادية ويرى المكتب أنه قد حدث ، رغم هذه التطورات الايجابية ، تدهور فى مناخ الأمن الدولى نتيجة وقسوع نكسة لعملية تخفيف حدة التوترات الدولية ، وفى حين أنه يحيط علما بالتقدم المحرز فى المفاوضات الأمريكية - السوفيتية بشأن الحد من التسلح ، فإنه يعرب عن بالأسف القلق ازاء تصاعد سباق التسلح ، ولاسيما سباق التسلح النووى . ويعرب المكتب عن الأسف ازاء تدامى التهديد لاستقلال بلدان عدم الانحياز وسيادتها وسلامتها الإقليمية ، ذلك التهديد الناشئ عن زيادة جهود الدول الكبرى بهدف السعى الى توسيع نطاق مجالات نفوذها . ويكرر المكتب تأكيد الموقف المعروف لبلدان عدم الانحياز ومفاده أنه اذا كان لعملية تخفيف حدة التوترات الدولية أن تتسم بالاستقرار والدوام فلا بد ألا تكون قاصرة على العلاقات بين تكتلات القوى بل تمتد بحيث تغدو عالمية وتشمل جميع العلاقات الدولية بجميع مجالاتها مع مشاركة جميع البلدان .

٢٦ - ويؤكد المكتب من جديد كامل التزامه بالتوصل الى الانهاء الفعلى للاستعمار فى الأقاليم التى لا تتمتع بالحكم الذاتى فى جميع أرجاء العالم . ويعرب عن الأسف ازاء قيام أولئك الذين ينفون التشبث بنظام العنصرية وانفصل العنصرى المشين والمنافى للانسانية فجأة بعكس الاتجاه الجدير بالترحيب نحو نقل السلطة الى الممثلين الحقيقيين لشعب زيمبابوى وناميبيا بالطرق السلمية وذلك عن طريق تشجيع المصالح الراسخة التى تسعى الى ادامة الوضع الراهن .

٢٧ - ولم يتم احراز تقدم كبير في سبيل حسم الأزمات في مختلف أنحاء العالم الأمر الذي يشكل تهديدا خطيرا للسلم والأمن الدوليين .

٢٨ - ويرى المكتب أنه مما يدعو الى الارتياح بصفة خاصة بالنسبة لقوة حركة عدم الانحياز مستقبلا أن عددا متزايدا من بلدان عدم الانحياز والبلدان النامية ما برح يؤكد سيادته الدائمة على موارده الطبيعية ويحرز نجاحا باهرا في مسعى الكفاح من أجل السلم والاستقلال والحقوق المتساوية والتقدم . ويلاحظ في الوقت نفسه أن مداولات الدورة الخامسة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية التي أنهت أعمالها مؤخرا خير شاهد على أن البلدان المتقدمة النمو تتماذى في رفضها المتعنت للأمانى والمطالب المشروعة للبلدان النامية . وتقاوم كل جهد يرمى الى اقامة النظام الاقتصادي الدولي الجديد .

٢٩ - وعندئذ قام المكتب بدراسة قضايا محددة ذات أهمية لبلدان عدم الانحياز في ضوء المقررات التي اتخذت في المؤتمر الخامس لرؤساء الدول أو الحكومات .

دال - الجنوب الأفريقي

٣٠ - يذكر المكتب ان الاجتماع الوزاري الاستثنائي لمكتب التنسيق الذي عقد في مابوتو في الفترة من ٢٦ كانون الثاني /يناير الى ٢ شباط /فبراير ١٩٧٩ انما عقد لفرض وحيد هو النظر في حالة الجنوب الأفريقي ، واعادة تأكيد التضامن الجماعي والدعم الذي لا يلين لحركة عدم الانحياز لنضال التحرر الذي يخوضه شعب الجنوب الأفريقي ودول المواجهة .

٣١ - ويؤكد المكتب من جديد التوصيات المحددة الواردة في البلاغ الختامي الصادر في مابوتو لتحقيق أهداف كفاح التحرير في الجنوب الأفريقي ، وملئ أن هذه التوصيات متفقة مع أسس مبادئ ومثل حركة عدم الانحياز . ويعترب المكتب أيضا عن تقديره لموزمبيق ، وهي من أحدث مصائل الحرية في الجنوب الأفريقي وأحد أعضاء دول المواجهة ، التي عانت من مصاعب جمة وتضحيات جسام في سبيل دعم القضايا العادلة لحركات التحرير ولاستضافة الاجتماع الوزاري الاستثنائي .

٣٢ - وإذا شئنا المكتب الى استمرار التصديق القارة الأفريقية بحركة عدم الانحياز، الذي تأكد من جديد في مؤتمر القمة الخامس ، كما يلاحظ أحكاما ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية التي تجسد الالتزام بسياسة عدم الانحياز، يؤكد المكتب من جديد اهتمام حركة عدم الانحياز الخاص بتحرير الجنوب الأفريقي باعتباره أول مهامها ويلاحظ في هذا الصدد مغزى انضمام المنظمة الشعبية لجنوب غرب أفريقيا

(سوابق) عضوا كامل العضوية في حركة عدم الانحياز في الاجتماع الاستثنائي لوزراء خارجية عدم الانحياز المنعقد في نيويورك في ٢ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٧٨ . وتعتبر هذه الخطوة رمزا للحملة الطويلة والناجحة التي تقودها حركة عدم الانحياز ضد الاستعمار وبشيرا بالقضاء نهائيا على هذا البلاء من ناميبيا بوجه خاص ومن أفريقيا والعالم بوجه عام

٣٣ - ويلاحظ المكتب بارتياح ما تقوم به بلدان عدم الانحياز من عمل دائب في الأمم المتحدة في أعقاب اجتماع مايو ١٩٧٨ . الا أنه يأسف لاستمرار بطء التغيير في الجنوب الأفريقي ، الذي يرجع أساسا الى تمادي نظام الأقلية البيضاء غير الشرعي في الجنوب الأفريقي في عنصريته . ويلاحظ المكتب أن شعوب الجنوب الأفريقي بقيادة حركات التحرير فيها قد أبدت دواما استعصاها للتفاوض على الانتقال السلمية نحو الحرية والاستقلال ، ويحذر من أن رفض نظم الأقلية العنصرية تسليم ما حصلت عليه من سلطة وامتيازات غير شرعية ، بالتواطؤ الضمني مع مؤيديها الاستعماريين لا بدع أمام حركات التحرير مجالا للاختيار سوى تصعيد كذاها المسلح للحصول لبلدانها على الحرية والاستقلال . لذلك يعرب المكتب عن تأييده الكامل للكفاح المسلح المشروع الذي تخوضه شعوب زمبابوي وناميبيا وجنوب أفريقيا ليلوغ هدفها .

٣٤ - ان تدور شعوب الجنوب الأفريقي يمثل المرحلة النهائية في عملية انهيار الاستعمار التي قامت فيها حركة عدم الانحياز بدور حاسم . وان قوات الامبريالية والاستعمار تتحصن الآن في آخر معاقلها بساندها ذور الاستثمارات الكثيفة في محاولة تثبيت الأمر الواقع ، وتلجأ الى أساليب القمع الوحشية والعدران السافر والدبلوماسية الملتوية ، وتشجعها المساندة العسكرية والتكنولوجية والاقتصادية التي تقدمها الدول الغربية الكبرى لنظم الأقلية العنصرية ، في تحدى السراى العام العالمي مما جعلها تنكم عن الاتفاقات المتفاوض عليها بعنادية دون أن تتعرض في نظرها - للعقاب .

٣٥ - والمكتب اذ يلاحظ بقلق الزيادة المزعجة فيما تلقاه نظم الأقلية العنصرية في الجنوب الأفريقي من عطف ومساندة ليدين على وجه الخصوص ، الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية وجمهورية ألمانيا الاتحادية واسرائيل واليابان وبلجيكا وإيطاليا لتعاونها مع هذه الأنظمة بتقديم الدعم السياسي والدبلوماسي والعسكري والاقتصادي والمادي والمالى لها ، ولتزويد جنوب أفريقيا بالتكنولوجيا لتطوير أسلحة نووية ، وبذلك تعمل على ادامة أنظمة القمع هذه في تلك البلدان ويؤكد المكتب ، اناء ههه المناورات ، ان هناك الهم أكثر من أى وقت مضى ضرورة ملحة لتمسك بلدان عدم الانحياز بتوثيق عرى الوحدة فيما بينها لأقصى درجة ممكنة وتحقيقا لهذه الغاية تواصل بلدان عدم الانحياز الامساك بزماء المبادرة للتعاون ، على قدم المساواة ، مع جميع القوى التقدمية المحبة للسلم والحرية في العالم قاطبة

معززة بذلك قدرتها على النجاح في مكافحة الجهود البائسة التي تبذلها الامبريالية لاسترداد المواقع التي فقدتها في الآونة الأخيرة . ويرحب المكتب ، في هذا الصدد بقرار حكومة ايران فرض حظر نفطى على تلك النظم العنصرية ويعرب عن اقتناعه بأن هذا العمل ، بالإضافة الى الدعم المعنوى والمادى المتواصل من جانب بلدان عدم الانحياز ، سيكون مشار تشجيع لشعوب الجنوب الأفريقى فى كفاحها من أجل التحرر .

٣٦ = وقد درس المكتب الوضع فى روديسيا الجنوبية فى ضوء قيام ايان سميث الأسقف آبل موزوريوا بتشكيل نظام غير شرعى نتيجة لانتخابات مزيفة أجريت فى نيسان / أبريل ١٩٧٩ . ويدين المكتب هذه المناورة التى تستهدف ادامة حكم الأقلية العنصرية البيضاء التى تستتر وراء حكومة أغلبية سوداء . ويؤكد المكتب من جديد أنه رغم تشكيل حكومة سميث / موزوريوا فان روديسيا تظل مستعمرة بريطانية تخضع لنظام عنصري غير شرعى ، ويؤكد تأكيداً قاطعاً أن هذه الواجبة لاتسهم فى تحقيق حل حقيقى لمشكلة روديسيا . ويدعو المكتب جميع الدول الى الامتناع عن منح نظام سميث / موزوريوا أى شكل من أشكال الاعتراف التزاماً بقرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ذات الصلة بالموضوع . ويعرب المكتب عن القلق البالغ إزاء ما يذاع عن تحركات تقوم بها الحكومة البريطانية وأخرى تجرى فى مجلس الشيوخ الأمريكى للاعتراف بنظام الحكم غير الشرعى فى روديسيا الجنوبية ورفع الجزاءات المفروضة على تلك المستعمرة المتمردة بشكل انفرادى .

٣٧ - ويؤكد المكتب من جديد تطابق آراء منظمة الوحدة الأفريقية وحركة عدم الانحياز بشأن السبل والوسائل الكفيلة بمواجهة التحديات التى تفرضها النظم الاستعمارية فى الجنوب الأفريقى ، ويذكر بأن كفاح التحرر فى زمبابوى وفى أماكن أخرى من الجنوب الأفريقى إنما هو نتيجة لعملية إنهاء الاستعمار التى ساندتها حركة عدم الانحياز فى مختلف أنحاء العالم منذ قيامها ، ويعلم أن اقامة نظام موزوريوا العميل فى زمبابوى هو تحد مباشر واساءة لحركة عدم الانحياز ، ويدعو جميع أعضاء الحركة الى اتخاذ كل مايلزم من تدابير اقتصادية وبلوماسية ، فرادى وجماعات ، لمواجهة أية محاولة لاضفاء أى نوع من الشرعية على ذلك النظام أو القيام من جانب واحد برفع الجزاءات المفروضة عليه ويؤكد أن اتخاذ هذا الاجراء هو ضرورة حتمية سواء من حيث تعزيز الثقة فى الحركة أو كوسيلة لجعل النظم الاستعمارية تدفع الثمن غالياً ما تقوم به من استثناءات ومغامرات فى الجنوب الأفريقى .

٣٨ - ويؤكد المكتب من جديد تأييده الكامل للجبهة الوطنية التى تخوض كفاحاً بطولياً من أجل التحرر الحقيقى والاستقلال الفعلى لزامبابوى ، ويشن على ما قامت به الجبهة الوطنية من خطوات بناءة لدعم وحدة حركة التحرير ، ويعرب

عن اقتناعه بأن هذا أمر ضروري لمتابعة الكفاح المسلح على نحو أكثر فعالية ضد نظام سميث /موزوربوا . ويتعهد المكتب باستمرار تأييد حركة عدم الانحياز للجهة الوطنية، ويناشد دول العالم المحبة للسلم والحرية تقديم وزيد - ادة المساعدة المادية والدعم السياسي والمعنوي والدبلوماسي لتصعيد الكفاح المسلح في روديسيا وفقا لما ورد البلاغ الختامى الصادر عن اجتماع مابوتو .

٣٩ - ويؤكد المكتب من جديد توصيته الصادرة عن اجتماع مابوتو بقبول الجبهة الوطنية لزيمبابوى عضوا كامل العضوية فى حركة عدم الانحياز تعبيرا عن التأييد للكفاح المسلح الذى يخوضه شعب زيمبابوى بقيادة الجبهة الوطنية ولاقمامة زيمبابوى حرة مستقلة وموحدة وغير منحازة فى وقت قريب .

٤٥ - ناميبيا

٤٠ - نظر المجلس فى مسألة ناميبيا فى ضوء الدورة الثالثة والثلاثين المستأنفا للجمعية العامة للأمم المتحدة وهى الدور التى عقدت فى نيويورك والتى درست فيها الحالة الخطيرة فى ناميبيا بشكل جدى ومستفيض للغاية . ويؤكد المكتب بشدة قرار الجمعية العامة بأن جنوب أفريقيا كانت مخادعة ابان المفاوضات المطولة حول اجراء انتخابات حرة وعادلة فى ناميبيا تحت اشراف الأمم المتحدة ومراقبتها وبأنها كانت تسعى الى القضاء على سوابر وفرض نظام حاكم عميل فى ناميبيا مخالفة بذلك قرارات الأمم المتحدة ، وعلى وجه الخصوص قرارى مجلس الأمن ٣٤٥ (١٩٧٦) و ٤٣٥ (١٩٧٨) .

٤١ - ويدين المكتب بشدة جنوب أفريقيا لاقامة " مجلس وطنى " مظل وغير شرعى فى ناميبيا يستهدف الحصول على اعتراف لعملائه الذين يعتزم عن طريقهم ادامة احتلاله غير المشروع للأراضى الناميبية واستغلال الموارد الطبيعية للأقليم . كذلك يدين المكتب بشدة جنوب أفريقيا لما قامت به فى الآونة الأخيرة مسن عمليات اعتقال وحجز لزعماء وأعضاء سوابر فى محاولة بائسة منها للقضاء على حركة التحرير واحباط أمانى الشعب الناميبى فى الحرية والاستقلال الوطنى الفعلى .

٤٢ - وعملا بالبلاغ الختامى الصادر فى مابوتو وقرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة ذات الصلة بالموضوع فان المكتب يهيب بجميع الدول أن تحجم عن أى اعتراف " بالمجلس الوطنى " غير الشرعى أو بأى نظام تفرضه جنوب أفريقيا العنصرية على الشعب الناميبى أو القيام بأى تعاون معهما . ويؤكد المكتب من جديد تضامنه مع سوابر ، الممثلة الوحيدة الحقيقية للشعب الناميبى ، فى كفاحها من أجل تحرير ناميبيا بكل الوسائل المتاحة والمكتب اذ يراعى ضرورة تصعيد الكفاح المسلح ازاء قيام جنوب أفريقيا باحباط الجهود الرامية الى التوصل الى تسوية يجرى التفاوض بشأنها ، فانه يهيب

بالمجتمع الدولي أن يزيد مساندته المادية والمالية والعسكرية لسوايو وأن يؤمن استمرارها . فضلا عن ذلك ، فإن المكتب يؤيد بشدة الدعوة التي وجهتها إلى مجلس الأمن الجمعية العامة في دورتها الستائفة المعنية بناميبيا للانعقاد على وجه الاستعجال بقصد اتخاذ تدابير تنفيذية ضد جنوب أفريقيا في إطار الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة ، لكفالة انصاعها لقرارات ومقررات الأمم المتحدة ، بشأن ناميبيا .

٤٣ - وينظر المكتب باستنكار الى نظام الفصل العنصرى فى جنوب أفريقيا ، باعتباره انتهاكا صارخا للكرامة الانسانية وانكارا للحق السياسى غير القابل للتصرف لشعب جنوب أفريقيا . وهو يرفض سياسة البانتوستانات باعتبارها مذبذبة تستهدف ادامة الفصل العنصرى وخلق كيانات مصطنعة غير شرعية تتسبب بمصاداتها للمصالح والحقوق الاساسية للشعب .

٤٤ - وينظر المكتب باستنكار الى اعلان النظام الحاكم العنصرى فى جنوب أفريقيا للخطة الرامية الى أن تقيم تحت اشرافه ما يسمى بمجموعة دول الجنوب الأفريقى . ويدين المكتب هذه المذبذبة العنصرية التريعتزم ، من خلالها النظام الحاكم فى بريتوريا ، ادامة هيمنته على المنطقة ، واشاعة عدم الاستقرار ، ومواصلة شن الحروب العدوانية من الأراضى الناميبية والروديسية ضد البلدان الأفريقية المستقلة دفاعا عن نظام الفصل العنصرى . ذلك النظام الأثيم البغيض .

٤٥ - ويتعهد المكتب بكامل المساندة للانفاج الذى يخوضه شعب جنوب أفريقيا المضطهد بقيادة حركة تحريره الوطنى . ويعرب المكتب عن ثقته بأن أية مذبذبة من قبل جنوب أفريقيا لن تمنع شعب ذلك البلد من بلوغ هدفه ، هدف القضاء على نظام الفصل العنصرى ، وتأكيد حقه غير القابل للتصرف . ويهيب المكتب بجميع الدول أن تنفذ بدقة الخطر الإلزامى على إرسال الأسلحة الى جنوب أفريقيا ، وهو الخطر الذى فرضه مجلس الأمن فى قراره ٤١٨ (١٩٧٧) .

٤٦ - ويتعهد المكتب بتقديم مساندة غير مقطوعة ولا ممنوعة لدول المواجهة اعترافا منه بمواقفهم من تضحيات جسام وبما لا تزال تتكبده من صعب بسبب العدوان الوحش الذى تشنه عليها نظم الأقلية العنصرية فى الجنوب الأفريقى ويدين المكتب هذا العمل العدوانى ويهيب بكل الدول أن تعمل على زيادة القدرة الدفاعية لدول المواجهة وفقا لقرار مجلس الأمن ٤١١ وأن تواصل تقديم كسل مايلزم من دعم مادى ويشير المكتب الى قرار مجلس الأمن ٤٤٥ (١٩٧٩) ويكرر الاعراب عن استياء بلدان عدم الانحياز ازاء الغزو المسلح الذى يشته نظام سميث ضد انغولا وبوتسوانا وزامبيا وموزمبيق ، كما يدين الهجمات التى يشنها نظام بريتوريا وتوجه خاص قصف كاهاما فى جمهورية انغولا الشعبية بالقنابل يوم ١٤ آذار / مارس ١٩٧٩ واعمال العدوان المتواصلة التى يزيلها ضد دول المواجهة .

واو - مايوت

٤٧ - ازاء المشكلة المتعلقة بجزيرة مايوت ، التي ما زالت تقع تحت الاحتلال غير المشروع من قبل فرنسا ، فان المكتب يعرب عن تضامنه الفعال مع جمهوريتها كـ كـومور في كفاحها المشروع من أجل تحرير هذه الجزيرة وتأمين استقلالها ووحدتها الوطنية وسلامتها الاقليمية .

زاي - الصحراء الغربية ومساائل الاستعمار الأخرى

٤٨ - يشير المكتب الى المقرر الذي اتخذ في مؤتمر القمة الخامس لرؤساء السـدول أو الحكومات في كولومبو وفي مؤتمر وزراء الخارجية للبلدان غير المنحازة في بلغراد ، وكذلك الى القرارات التي اتخذتها القمة الأفريقية الأخيرة والسـدورة الثالثة والثلاثون للجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن الصحراء الغربية ، ويعرب عن ارتياحه لقيام منظمة الوحدة الأفريقية ، مع مراعاة قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ١٥١٤ (د - ١٥) بإنشاء لجنة مخصصة تقوم حالياً بمعالجة المسألة ، وتأمل في المساعدة على إيجاد حل عاجل ودائم للمشكلة يضمن ممارسة شعب الصحراء الغربية حقه في تقرير المصير .

حاء - الحالة في الشرق الأوسط

٤٩ - درس المكتب الوضع في الشرق الأوسط وبخاصة التطورات التي استجذت في المنطقة منذ مؤتمر وزراء الخارجية في بلغراد (تموز/يوليه ١٩٧٨) . حتى الآن . ولاحظ ان الوضع ما يزال يشكل تهديدا خطيرا للسلم والأمن الدوليين الى حد قد يؤدي الى نشوب صراع مسلح جديد نتيجة استمرار اسرائيل في سياستها العدوانية والتوسعية الاستعمارية ورفضها تنفيذ قرارات الأمم المتحدة بالانسحاب من جميع الاراضي الفلسطينية والعربية المحتلة . وتحقيق الحقوق الوطنية الثابتة للشعب الفلسطيني .

٥٠ - وقد وجد المكتب ضرورة للتأكيد من جديد على المبادئ والأسس التي اعلنتها مؤتمرات البلدان غير المنحازة منذ أن أخذت بمعالجة قضية فلسطين ومشكلتها الشرق الأوسط ، وبخاصة بعد العدوان الاسرائيلي في حزيران/يونيه ١٩٦٧ . ورأى المكتب أن يؤكد بصورة خاصة على المبادئ والأسس التالية التي لا حل لقضية فلسطين ومشكلتها الشرق الأوسط الا بتطبيقها جميعها معا وبدون استثناء :

(أ) قضية فلسطين هي جوهر مشكلة الشرق الأوسط وللبصراع العربي - الاسرائيلي ؛

(ب) قضية فلسطين ومشكلة الشرق الأوسط تشكلان كلا لا يتجزأ في المعالجة أو الحل وعلى هذا فلا يمكن تجزئة الحل ، أو جعله يشمل بعض أطراف النزاع دون جميعها ،

أو قصره على بعض أسباب النزاع دون غيرها . كما لا يمكن اقامة سلام جزئى .
اذ لا بد أن يكون السلام شاملا لجميع الأطراف ، مزيلا جميع الأسباب بالاضافة الى
كونه عادلا .

(ج) السلام العادل فى المنطقة لا يمكن أن يقوم الا على أساس انسحاب اسرائيل
الكامل وغير المشروط من جميع الاراضى الفلسطينية والعربية المحتلة ،
واستعادة الحقوق الوطنية الثابتة للشعب الفلسطينى ، بما فى ذلك حقهم
فى العودة وتقرير المصير واقامة دولته .

(د) منظمة التحرير الفلسطينية هى الممثل الشرعى والوحيد للشعب الفلسطينى .
ولها وحدها حق تمثيل هذا الشعب بالاشتراك اشتراكا مستقلا ومتكافئا فى
جميع المؤتمرات والبنشاطات والمداخل الدولية المعنية بقضية فلسطين
وبالصراع العربى - الصهيونى من أجل تحقيق الحقوق الوطنية الثابتة
للشعب الفلسطينى . ولا يعتبر الحل شاملا ولا عادلا اذا لم تشترك منظمة
التحرير الفلسطينية فى وضعه وقبوله كطرف مستقل ومتساو ومتكافئ مع
بقية الأطراف المعنية .

(هـ) جميع ما قامت به اسرائيل فى الاراضى الفلسطينية والعربية المحتلة منذ
احتلالها من تدابير أو انشاءات أو مستعمرات أو تعديلات أو تفتيرات فى
الأوضاع والمعامل السياسية والثقافية والدينية والحضارية والطبيعية
والجغرافية والسكانية وغيرها يستتبر باطلا ولاغيا وغير شرعى .

(و) ان الممارسة الاسرائيلية المتمثلة فى انشاء مستوطنات فى الاراضى المحتلة
تشكل عقبة تعترض سبيل السلم وينبغى وقفها على الفور . كما أن هذه
المستوطنات جميعها غير قانونية وينبغى ازالتها .

(ز) لا بد من اعادة مدينة القدس العربية الى السيادة العربية .

٥١ - يؤكد المكتب من جديد الطلب الذى قدمه مؤتمر القمة الرابع للحركة الى
جميع الدول الأعضاء بأن تطبق وفق أحكام الفصل السابع من ميثاق الأمم
المتحدة ، العقوبات اللازمة على دولة اسرائيل ويأسف لأنها لم تفعل ذلك بعد بالرغم من
أنه قد دعا بصفة خامة الدول الأعضاء فى الحركة لاتخاذ الخطوات الضرورية لتطبيقها
بالكامل .

٥٢ - ويدين المكتب أيضا مبيعات الأسلحة من اسرائيل لجنوب أفريقيا والروابط العسكرية الاقتصادية المتزايدة بين البلدين التي تنسجم وسياسة اسرائيل المعادية للشعوب الأفريقية والعربية . ولاحظ المكتب بقلق مبيعات اسرائيل من الأسلحة الى البلدان - الأخرى ، كما كان الحال مع نظام القمع في ايران ، الذي أطيح به ، وكما هو الآن بالنسبة لنظام سوموزا الديكتاتوري في نيكاراغوا ، مما من شأنه دعم صناعته الأسلحة في اسرائيل .

٥٣ - كما يستنكر موقف حكومة الولايات المتحدة الأمريكية التي تزود نظم القمع بالأسلحة والمعدات الحربية عن طريق اسرائيل ، مما يثبت نفاق سياستها المزعومة في مجال حقوق الانسان .

٥٤ - لاحظ المكتب أن سياسة الولايات المتحدة الأمريكية لعبت ، وما تزال تلعب ، دورا هاما في تأزيم الوضع في الشرق الأوسط ، وأنها استمرت في موقفها المعادي لحقوق الشعب الفلسطيني والانسحاب الشامل من جميع الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة ، مخالفة في ذلك قرارات الأمم المتحدة الخاصة بقضية فلسطين والشرق الأوسط . وأصبح موقفها هذا عقبة في طريق اقامة السلام العادل في المنطقة . لذا فإن المكتب يدين السياسات التي تسعى الولايات المتحدة الى فرضها على المنطقة على حساب الحقوق الوطنية الثابتة للشعب الفلسطيني وعلى حساب تحرير جميع الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة .

٥٥ - لاحظ المكتب أن بعض الدول ، وبخاصة الولايات المتحدة الأمريكية ما تزال تمسك اسرائيل بالأسلحة والمساعدات المختلفة . وقد ساعد ذلك اسرائيل على استمرار احتلالها للأراضي الفلسطينية والعربية ، وتنكرها للحقوق الرغنية الثابتة للشعب الفلسطيني ، وتحديها لارادة المجتمع الدولي ، وقد اتسع مؤخرا هذا الدعم الأمريكي بالعلاج والمال ، حتى بلغ حدا مقلقا ، وأصبح يشكل عاملا رئيسيا من العوامل التي تسبب استمرار حالة الخطر واحتمال التفجر في المنطقة .

٥٦ - يجدد المكتب تأييده لوحدة لبنان أرضا وشعبا ، ولاستقلاله وسياده ، ويدين بشدة اسرائيل لمماطلتها في الانسحاب من بعض المواقع التي لا تزال تحتلها ، واستمرار اعتداءاتها المتكررة على لبنان وبصورة خاصة على مدن وقرى الجوارب الآمنة مما أدى الى وقوع ضحايا جسيمة للأرواح البريئة من نساء وشيوخ وأطفال وخسائر فادحة في الممتلكات والمنشآت وتهجير عشرات الآلاف من الأهليين من منازلهم في المنطقة . كما يدين مداولة اسرائيل تكريس احتلالها لجنوب لبنان بواسطة عملائها بهدف التهيئ من وحدة لبنان وشعبه وسيادته على ترابه الوطني . ويدعو المكتب مجلس الأمن الى تطبيق القرارات التي

اتخذها بهذا الشأن وخاصة منها القرارين رقم ٤٢٥ و ٤٢٦ والى تطبيق الاجراءات التي نص عليها الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة ضد اسرائيل بغية وضع حد نهائي لاعتداءاتها على لبنان والحد من تدهور الوضع في المنطقة .

٥٧ - يرى المكتب أن مساندة دول الحركة للدول العربية من أجل تحرير أراضيها ، وللشعب الفلسطيني من أجل استعادة حقوقه الوطنية الشابتة في مسئولية وواجب تحتها مبادئ الحركة وأهدافها ، وأن هذه المساندة يجب أن يعبّر عنها بطرائق ومواقف عملية وفعالة من جميع الدول الأعضاء .

٥٨ - ويؤكد المكتب ، في هذه المناسبة ، على ضرورة الاستمرار في تنفيذ قرار مؤتمر القمة الخامس في كولومبو (آب ١٩٧٦) وقرار مؤتمر وزراء الخارجية في بلغراد (تموز ١٩٧٨) بشأن قطع البلدان غير المنحازة جميع أنواع العلاقات السياسية والدبلوماسية والقنصلية والاقتصادية والثقافية والرياضية والسياحية والمواصلات بجميع أشكالها ، وغيرها من العلاقات مع اسرائيل وذلك على جميع المستويات الرسمية وغير الرسمية . ويدعو المكتب الدول غير المنحازة التي لم تقطع بعد هذه العلاقات أن تفعل ذلك . كما يؤكد قرار مؤتمر وزراء الخارجية في بلغراد الذي يدعو البلدان غير المنحازة الى الانضمام الى نظام المقاطعة العربية ضد اسرائيل وتنسيق مجهوداتها في هذا المجال مع بقية دول العالم الثالث من أجل تطبيق المقاطعة ضد جميع الأنظمة العنصرية وبخاصة في فلسطين وجنوبي أفريقيا .

٥٩ - لاحظ المكتب من جديد التصريحات التي تصدر ، من وقت الى آخر ، عن الدوائر الاستعمارية والامبريالية ، مهددة باللجوء الى استخدام القوة ضد البلدان المنتجة للنفط ، وبخاصة الواقعة منها في المنطقة العربية ، فأعرب عن بالغ قلقه من آثارها ، وأدانها واعتبرها عاملاً من عوامل بث القلق والاضطراب في العلاقات الدولية .

٦٠- ويؤكد المكتب من جديد أحكام اعلان بلغراد الذى ينص على أن محاولات الولايات المتحدة الأمريكية ومساعدتها لتصفية القضية الفلسطينية، ومساعدتها الاسرائيل فى تحقيق سياستها التوسعية والامبريالية والعنصرية فى فلسطين عن طريق تشجيع الحلول الثنائية والجزئية، ليس من شأنها أن تؤدي الى حل عادل للمشكلة. وعليه يدين المكتب مثل هذه السياسات والمحاولات والمساعى ويدعو لمقاومتها. كما يؤكد المكتب حق منظمة التحرير الفلسطينية فى رفض جميع أنواع التسويات والمشاريع والحلول التى ترمى الى تصفية القضية الفلسطينية وانكار الحقوق الوطنية غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطينى .

٦١- ومن رأى المكتب أن اتفاقيتى كامب دافيد ومعاهدة الصلح المعقودة فى ٢٦ آذار/مارس ١٩٧٩ تعد انتهاكا لمقررات وقرارات حركة عدم الانحياز والامم المتحدة، يناشد جميع أعضاء حركة عدم الانحياز عدم الاعتراف بهاتين الاتفاقيتين وبذلك المعاهدة على أى نحو .

طاء - قضية فلسطين

٦٢- يرى المكتب أن من الأهمية بمكان فى الطرف الحالى أن يؤكد أن قضية فلسطين هي جوهر الصراع الحالى فى الشرق الاوسط، ويندد بجميع سياسات الولايات المتحدة الأمريكية التى ترمى الى تجاهل حقوق الشعب الفلسطينى الوطنية المشروعة وغير القابلة للتصرف وعدم الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية باعتبارها الممثل الشرعى الوحيد للشعب الفلسطينى وفرض الحلول الجزئية أو الثنائية .

٦٣- عرض على الاجتماع أثناء مناقشة قضية الشرق الأوسط وفلسطين اقتراح بتجميد عضوية مصر مؤقتا فى حركة عدم الانحياز. وقد شعر أعضاء المكتب أثناء مشاوراتهم أن تناول مثل هذا الأمر يتجاوز اختصاصهم وعليه فان المكتب يترك هذا الاقتراح لقمة هافانا .

٦٤- ويؤكد الاجتماع الوزارى البلاغين الصادرين من مكتب التنسيق فى ٧ آذار/مارس و٣ نيسان/أبريل ١٩٧٩ اللذين أصدرهما فى الامم المتحدة بشأن هذه القضية، ويكرر التأكيد بأن حل القضية الفلسطينية لا بد أن يتم فى اطار الامم المتحدة وميثاقها وعلى أساس قرارات الامم المتحدة ومقررات عدم الانحياز .

٦٥- ويذكر المكتب أن مؤتمر وزراء الخارجية المنعقد فى بلغراد من ٢٥-٣٠ تموز/يوليه ١٩٧٨ أدان سياسات الولايات المتحدة الأمريكية ومحاولاتها ومساعدتها لتصفية القضية الفلسطينية عن طريق تشجيع عقد اتفاقات ثنائية وحلول جزئية. ويدين المكتب جميع الاضرار فى أى اتفاقات من هذا النوع ويؤكد حق منظمة التحرير الفلسطينية فى رفض جميع أنواع التسويات والمشاريع والحلول التى ترمى الى تصفية القضية الفلسطينية وانكار الحقوق الوطنية غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطينى .

٦٦- ويذكر المكتب أن الجمعية العامة للأمم المتحدة أعلنت فى قرارها ٢٨/٣٣:

" أن الاتفاقات التي تتصل بحل قضية فلسطين ، لكي تكون صحيحة ، يجب أن تتم في إطار الأمم المتحدة وميثاقها وقراراتها على أساس التحقيق الكامل لحقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف وممارسته الكاملة لتلك الحقوق ، بما في ذلك حقه في العودة وحقه في الاستقلال الوطني والسيادة الوطنية في فلسطين ، وبمشاركة منظمة التحرير الفلسطينية " .

٦٧ - ويعلن المكتب أن جميع الاتفاقات التي لا تستوفي الشروط المذكورة لأغية وباطلة؛ ويدعو جميع الأعضاء إلى مساعدة الشعب الفلسطيني بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية في كفاحه بجميع الأشكال العسكرية والسياسية ، وبكل الوسائل ، ضد الاحتلال الصهيوني العنصري لفلسطين إلى أن يتم له التحقيق الكامل والممارسة الكاملة لحقوقه الوطنية غير القابلة للتصرف ، وهو شرط مسبق لاقامة سلم عادل وشامل في الشرق الأوسط .

٦٨ - ويلاحظ المكتب بقلق بالغ أن إسرائيل قامت ، بصفة خاصة منذ الاتفاق على اتفاقيتي كامب ديفيد بين مصر وإسرائيل والولايات المتحدة في أيلول/سبتمبر ١٩٧٨ بتكثيف تنفيذ سياستها الخاصة بضم الأراضي الفلسطينية المحتلة ، بما فيها القدس ، وإقامة المستوطنات الصهيونية شبه العسكرية عليها ، وبذلك أدخلت عناصر جديدة ستزيد من تفاقم الوضع المتفجر فعلا كما ستزيد من تهديد السلم والأمن الدوليين .

٦٩ - ويدين المكتب إسرائيل ويطالب بالوقف الفوري لهذه السياسة وإزالة المستوطنات القائمة .

٧٠ - ويعرب المكتب عن القلق العميق لأنه منذ إبرام المعاهدة الاسرائيلية المصرية في آذار/مارس ١٩٧٩ ، شهدت إسرائيل بصورة خطيرة هجماتها الاجرامية على اللاجئين الفلسطينيين في جنوب لبنان بهدف القضاء عليهم - إبادة جماعية فعلية للشعب الفلسطيني . وقد أدت هذه الأعمال العدوانية جوا وبحرا وبراً باستخدام الأسلحة البالغة التطور التي تزودها بها حكومة الولايات المتحدة الأمريكية إلى موت المئات من المدنيين الفلسطينيين واللبنانيين الأبرياء وتشتيت مئات الآلاف من الرجال والنساء والأطفال .

٧١ - وي ناشد المكتب جميع الدول الأعضاء أن تدين إسرائيل وأن تطالب بقيام مجلس الأمن باتخاذ الإجراءات اللازمة ضد إسرائيل وفقا لأحكام ميثاق الأمم المتحدة وبصفة خاصة التدابير المنصوص عليها في الفصل السابع .

٧٢ - ويلاحظ المكتب وهو إذ يشعر بالأسف أن مجلس الأمن لم يبحث ولم يتخذ مقرا بشأن توصيات الجمعية العامة للأمم المتحدة المتعلقة بحقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف ، وذلك على النحو المنصوص عليه في قرار الجمعية العامة ٣٨/٢٣ ألف (الفقرتان ٨ و ٩) . ويحث المكتب مجلس الأمن على النظر في تلك التوصيات في أقرب وقت ممكن . ويشير المكتب ، في هذا الصدد ، إلى مقررات المؤتمر الوزاري المنعقد في بلغراد الداعية إلى عقد دورة استثنائية للنظر في قضية فلسطين بغية اتخاذ تدابير

تفضى الى تنفيذ قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة بانسحاب اسرائيل من الأراضي الفلسطينية والأراضي العربية المحتلة على نحو غير مشروع بما في ذلك القدس ، واعمال حقوق الفلسطينيين الوطنية غير القابلة للتصرف .

٧٣ - ويرحب بمقرر الجمعية العامة للأمم المتحدة الذي يأذن ويطلب الى اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف أن تنظر في الحالة وتقدم ما تراه مناسباً من اقتراحات .

٧٤ - ويعرب المكتب عن شديد أسفه ازاء قرار حكومة كندا باقامة سفارة لها في القدس ، ويرى في هذا القرار انتهاكاً صارخاً للقرارات ذات الصلة بالموضوع التي اتخذتها الجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس الأمن .

باء - قبرص

٧٥ - يرحب المكتب باتفاق النقاط العشر الذي تم التوصل اليه في ١٤ أيار/مايو ١٩٧٩ بين رئيس جمهورية قبرص السيد/كيريانو وزعيم الطائفة التركية السيد/دنكتاش ، تحت رعاية الأمين العام للأمم المتحدة ، ويعرب عن الأمل في استئناف المحادثات بين الطائفتين المحدد لها ١٥ حزيران/يونيه ١٩٧٩ على أساس الاتفاق المذكور على نحو مفيد وبناء ، وفي أن تؤدي سريعاً الى حل يقبله الجميع وفقاً لمبادئ الأمم المتحدة وحركة عدم الانحياز . وفي نفس الوقت يعرب المكتب عن قلقه البالغ لاستمرار بقاء جزء من قبرص تحت الاحتلال العسكري الأجنبي ، ويدعو الى الانسحاب الفوري لجميع القوات المسلحة الأجنبية وأي وجود عسكري أجنبي في الجزيرة ويؤكد على الحاجة الماسة الى عودة جميع اللاجئين سالمين الى ديارهم واحترام حقوق الانسان لجميع القبارصة بما في ذلك تقسي أخصائهم المفقودين والابلاغ عنهم وعدم التأثير على الهيكل الديموغرافي لجمهورية قبرص ويدعو المكتب جميع الدول الى احترام استقلال جمهورية قبرص وسيادتها وسلامة أراضيها وعدم انحيازها . ويؤكد من جديد في هذا الصدد حق جمهورية وشعب قبرص في السيادة والسيطرة الكاملتين والفعاليتين على الأراضي المحتلة ومواردها الطبيعية وغيرها .

٧٦ - ويؤكد المكتب من جديد الاعلانات التي اعتمدتها حتى الآن لقاءات عدم الانحياز بشأن قضية قبرص ، ولاسيما اعلان بلغراد في ١٠/٧/١٩٧٨ وفي هذا الصدد يدعو المكتب الى التنفيذ العاجل لقرارات الأمم المتحدة بشأن قبرص ولاسيما القرار ١٨٠٢ (د - ٢٩) الذي اعتمدته الجمعية العامة بالاجماع وأقره مجلس الأمن في قراره ٣١٥ (د - ٢٩) (١٩٧٤) .

٧٧ - ويرحب المكتب باقتراح رئيس جمهورية قبرص القاضي بنزع السلاح الكامل للجزيرة وجعلها منطقة غير عسكرية ، باعتباره مساهمة هامة في البحث عن حل في قبرص . ويقرر المكتب أن يواصل فريق الاتصال لبلدان عدم الانحياز ابقاء الحالة قيد النظر من أجل تيسير البحث المستمر عن حل للمشكلة .

كاف - أوروبا والبحر الأبيض المتوسط

٧٨ - يعرب المكتب عن أسفه العميق لاستمرار التوتر في المنطقة . ويدعو إلى إزالة أسباب حالات الأزمات ووقف التدخل الخارجي وتخفيض التوتر والقوات المسلحة في المنطقة . ويؤكد المؤتمر من جديد أن أمن أوروبا والشرق الأوسط والبحر الأبيض المتوسط مترابط وأن من الحتمي لذلك إيجاد حلول عادلة ودائمة للصراعات في المنطقة .

٧٩ - ويؤكد المكتب من جديد تأييده لتحويل المنطقة إلى منطقة سلم وتعاون وفي هذا الصدد يثني المكتب على الاجراء الشجاع الذي اتخذته مالطة اعتباراً من ٣١ آذار / مارس ١٩٧٩ بإزالة جميع القواعد العسكرية الأجنبية من مالطة ممارسة منها لكامل سيادتها ويتعهد بمساندة بلدان عدم الانحياز لمالطة . وعلى وجه الخصوص يوصي المكتب ، الدول الأعضاء التي طلبت منها مالطة ضمانات اقتصادية ومالية وسياسية ، بهدف صون سيادتها ومركزها غير السنداز بعد ٣١ مارس / آذار ١٩٧٩ ، أن تتخذ ، دون مزيد من الإبطاء ، القرارات اللازمة ، وأن توفر ما يطلب منها من ضمانات حتى يتسنى ضمان انتقال مالطة السياسي واستمرار التزامها إزاء السلم والاستقرار في البحر الأبيض المتوسط .

٨٠ - ويؤكد المكتب على الحاجة إلى دعم التعاون بين بلدان البحر الأبيض المتوسط وفي هذا الصدد يوصي المكتب بالدعوة إلى عقد اجتماع خلال عام ١٩٨٠ بين دول البحر الأبيض المتوسط المنضمة إلى حركة عدم الانحياز ودول البحر الأبيض المتوسط المشتركة في مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا بهدف القيام بمشاريع للتعاون والتحضير للاجتماع الذي سيعقده المؤتمر في مدريد .

٨١ - ويكرر المكتب الاعراب عن اقتناعه بأن الجهود الرامية إلى تطبيق العلاقات ودعم أسس التعاون على قدم المساواة وتجاوز الخلافات القائمة بين التكتلات والاحلاف العسكرية ، ووسج نطاق الانفراج في أوروبا لا يمكن أن تفضي إلى نتائج دائمة ما لم تمتد لتشمل المناطق الأخرى . ويلاحظ المكتب بارتياح ما تقوم به بلدان عدم الانحياز والبلدان المحايدة في أوروبا من تعاون مثمر وجهود مشتركة في إطار مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا ويعرب المكتب عن اقتناعه

بأن من شأن استمرار تعاون هذه البلدان الاسهام فى انجاح الأعمال التحضيرية للاجتماع المقبل الذى سيعقده مؤتمر الأمن والتعاون فى أوروبا وما سيخلص اليه هذا الاجتماع من نتائج مما يكفل زيادة مساهمة البلدان الأوروبية فى التسوية العادلة للمشاكل العالمية وبصفة خاصة مشاكل البلدان النامية وانهاء الاستعمار ونزع السلاح وما الى ذلك .

لام - المحيط الهندى

٨٢ - يأسف المكتب بشدة لما يذاع من أن الولايات المتحدة قد قررت اقامة أسطول خامس وتقوية القواعد العسكرية الحالية مثل قاعدة ديبفو غارسيا فى المحيط الهندى . كما يلاحظ بقلق عميق وزع الولايات المتحدة وحدات عسكرية فى بحر العرب فى صدد التطورات الأخيرة فى المنطقة . وتمثل هذه الأعمال وغيرها من أعمال القسور والاستفزاز والمناورات تهديدا مباشرا لاستقلال وأمن واستقرار الدول المشاطئة والخلفية وتضعيدا لتهديدات الولايات المتحدة المتكررة ضد البلدان المنتجة للنفط ذاتية فى الخليج العربى . وقد كانت أهداف اعلان المحيط الهندى منطقة سلم ، الذى اعتمدته الجمعية العامة للأمم المتحدة فى ١٩٧١ ، أن تكون تلك المنطقة بعيدة عن تصارع الدول الكبرى والتنافس على النفوذ وما ينجم عن ذلك من زيادة الوجود العسكرى الذى يهدد السلم والاستقرار فى المنطقة .

٨٣ - لذلك يؤكد المكتب أن وجود القواعد الأجنبية والمنشآت العسكرية وتسهيلات التموين والامداد ، والأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل وأى مظهر من مظاهر الوجود العسكرى للدول الكبرى فى اطار التنافس بين الدول الكبرى فى المحيط الهندى وامتداداته الطبيعية يشكل انتهاكا صريحا لاعلان المحيط الهندى منطقة سلم . ويعرب المكتب عن ارتياحه لانسحاب بعض البلدان المشاطئة والخلفية من عضوية الأحلاف العسكرية المبرمة فى اطار التنافس بين الدول الكبرى .

٨٤ - وانه لمن دواعى الأسف العميق أن الدول الكبرى تجاهلت الرغبات الصريحة التى أعلنتها الدول المشاطئة والخلفية ، وبدلا من أن تخفض من وجودها العسكرى فى المحيط الهندى عملت على زيادته فعلا على مدى الاعوام ، وتشير التطورات الأخيرة الى أن الدول الكبرى تعتزم تصعيد التنافس بينها فى المنطقة ووضع قوات عسكرية وبحرية فيها على أساس دائم . وهذه التطورات المؤسفة انما هى انتكاس لاسترخاء التوتر الدولى وتصعيد لسباق التسلح بين القوى الكبرى . وهكذا تواصل الدول الكبرى محاولات توسيع مجالات نفوذها ضاربة عرض الحائط بمبادئ التعايش السلمى .

٨٥ - ويلاحظ المكتب بارتياح أن اللجنة المختصة للمحيط الهندى قد أعدت الترتيبات لعقد اجتماع للدول المشاطئة والخلفية فى نيويورك فى تموز/يوليه ١٩٧٩ باعتبار

ذلك خطوة نحو عقد مؤتمر المحيط الهندي . ويعرب المكتب عن الأمل في أن تقوم جميع الدول المعنية بالمشاركة بنشاط في المداولات والاسهام بشكل كبير نحو تنسيق موقف مشترك تتخذه الدول المشاطئة والخلفية وعقد مؤتمر دولي في وقت مبكر . ويأسف المكتب بشدة لعدم استجابة الدول الكبرى ، ويلاحظ في الوقت نفسه أن المصادقات بين الولايات المتحدة واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية بشأن نزع سلاح المحيط الهندي ، رغم نطاقها المحدود ، قد توقفت . ويدعو المكتب الولايات المتحدة واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية أن يستأنفا فوراً مباحثاتهما التي يجب أن تقوم على أساس إعلان المحيط الهندي منطقة سلم . ويعرب في الوقت نفسه عن الأمل في أن تتعاون الدول الكبرى والدول المستخدمة الرئيسية للملاحة البحرية ، على نحو فعال ، مع اللجنة المخصصة في تنفيذ قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ٢٨٣٢ (د - ٢٦) .

ميم - الوضع في جنوب شرق آسيا

٨٦ - يلاحظ المكتب بقلق بالغ تصاعد التوترات والصراعات الذي حدث مؤخراً في جنوب شرق آسيا والذي يعرض للخطر السلم والاستقرار في المنطقة .

٨٧ - ويعرب المكتب عن أمله في تحقيق التطلعات الصادقة لبلدان المنطقة في الأمن والاستقرار ، على أساس مبادئ عدم الانحياز القائمة على احترام السيادة ، والاستقلال ، والسلامة الإقليمية ، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية ، وعدم استخدام القوة أو العدوان .

٨٨ - ويعرب المكتب عن أمله في أن تواصل بلدان جنوب شرقى آسيا المشاورات لإنشاء منطقة يسودها السلم والحرية والحياد في جنوب شرقى آسيا .

نون - القضايا المتعلقة بأمريكا اللاتينية

٨٩ - ويؤكد المكتب من جديد تضامنه مع الكفاح المتواصل لشعوب أمريكا اللاتينية ضد العدوان السياسى والاقتصادى ويعرب عن دعمه غير المشروط لكفاح الشعوب من أجل تأمين سيادتها الوطنية واستعادة السيطرة على مواردها الطبيعية وتغيير الهيكل السياسى والاقتصادى والاجتماعى لبلدانها مما يحقق صالح شعوب هذه البلدان . ويلاحظ بارتياح الطلبات المقدمة من ثلاثة بلدان أمريكية لاتينية ، بوليفيا ، وسورينام وغرينادا ، للانضمام كأعضاء كاملى العضوية في حركة عدم الانحياز ويرحب بذلك باعتباره تقدماً هاماً لسياسة عدم الانحياز في المنطقة .

٩٠ - ويدين المكتب الحصار المستمر الذى تفرضه الولايات المتحدة على كوبا ويدعو الولايات المتحدة الى رفع الحصار ووضع حد لجهودها المتواصلة التى تستهدف القضاء على الثورة الكوبية . وفضلاً عن هذا ، يؤيد المكتب حق الشعب الكوبى فى أن يعرض عن الخسائر المادية الضخمة الناجمة عن العدوان والحصار .

- ٩١ - ويدين المكتب أيضا استمرار الولايات المتحدة في احتلال الاقليم الذي تقع فيه قاعدة غوانتانامو البحرية ويطالب بانسحاب الولايات المتحدة الفوري وغير المشروط من هذا الاقليم ، الذي احتلته ضد ارادة شعب وحكومة كوبا ، واعادته السبيل الشعب الكوبي . ويعرب المكتب عن تضامنه مع حكومة كوبا في هذه القضية ، كما يعرب المكتب عن تضامنه مع الشعب الكوبي في كفاحه من اجل الحرية والديمقراطية .
- ٩٢ - ويدين المكتب بقاء اقاليم في أمريكا اللاتينية تحت السيطرة الاستعمارية ويدعو لانهاء الاستعمار النابذة للأمم المتحدة الى أن تكفل قيام السدول المستعمرة فوراً بتطبيق القرار ١٥١٤ (د - ١٥) الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة . ويكرر الاعراب عن تضامنه مع شعوب هذه الاقاليم في كفاحها العادل من اجل تقرير المصير والاستقلال . فضلا عن ذلك ، يدين المكتب الاستعمار المتواصل لفرض هيكل الاستعمار الجديد التي تشكل تهديداً للسلم والأمن في المنطقة .
- ٩٣ - وفيما يتعلق بجزر مالفيتاس ، وهي حالة خاصة وهامة ، يؤيد الوزراء بحزم الأمانى العادلة للارجنتين فيما يختص باعادة هذا الاقليم الى السيادة الأرجنتينية ويحث على دفع عجلة المفاوضات تحقيقاً لهذه الغاية .
- ٩٤ - ويسلم مكتب التنسيق بما يحس به شعب بنما من قلق على التنفيذ الكامل للمعاهدات المعقودة بشأن تشغيل وحياة قذاة بنما ، الموقعة في ١٩٧٧ ، إذ يجب أن تكفل ممارسة بنما الفعلية لسيادتها على كامل ترابها الوطني . ولذا يعرب المكتب عن عميق قلقه ازاء طرح اقتراح بقانون في الكونغرس الأمريكي ، يمكن ان اجيز ، أن يمثل انتهاكاً لمعاهدات توريجوس - كارتر نصاً وروحاً ، وبذلك يصبح عقبة أمام النجاح في اتمام التسوية السلمية لمسألة قذاة بنما وفقاً لرغبات المجتمع الدولي . وبناء عليه يقرر المكتب الحفاظ على اليقظة الدائمة ازاء عملية تنفيذ معاهدات توريجوس - كارتر ، ويؤكد من جديد تأييده الوطيد لبنما في سعيها الى ضمان التنفيذ الكامل والمتسق لتلك المعاهدات .
- ٩٥ - ويؤكد المكتب من جديد الموقف التي اتخذته حركة دول عدم الانحياز من قبل بالنسبة للوضع في بورتوريكو ويؤكد على حقوق الشعب غير القابلة للتصرف في تقرير المصير والاستقلال ، طبقاً للقرار ١٥١٤ (د - ١٥) للجمعية العامة للأمم المتحدة ، وغيره من القرارات ذات الصلة التي افترقتها لجنة انهاء الاستعمار في هذا الشأن .
- ٩٦ - ويؤكد المكتب من جديد تأييده غير المشروط لحقوق شعب بلين غير القابلة للتصرف في تقرير المصير والاستقلال والسلامة الإقليمية .
- ٩٧ - ويعرب عن بالغ قلقه ازاء استمرار التهديدات والضغوط التي تتعرض لها السلامة الإقليمية لبلين ، الأمر الذي يشكل عقبة رئيسية تعترض سبيل استقلال هذا البلد .

٩٨ - ويؤكد المكتب من جديد تأييده المطلق لسياسة حكومة بلير ، وهي السياسة الموجهة نحو ضمان الاستقلال السريع والأمن ، ويؤكد أنه لا سبيل الى ذلك الا عن طريق التفاوض على اتفاق يحظى بقبول شعب ذلك الاقليم .

٩٩ - ويلاحظ المكتب المسؤولية الخاصة التي تنفع على عاتق بريطانيا العظمى لضمان حصول بلير على استقلال آمن .

١٠٠ - ويؤكد المكتب من جديد تضامنه مع كفاح شعب شيلي ، ويدين استمرار انتهاكات حقوقه . ويؤكد المكتب من جديد أيضا تأييده لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة بالموضوع ويدعو المكتب جميع الدول ، ولاسيما دول عدم الانحياز ، الى اتخاذ تدابير يكون من شأنها تيسير استرداد الحقوق الديمقراطية في شيلي على وجه الاستعجال .

١٠١ - ويعرب المكتب عن قلقه ازاء الاحداث التي تقع في أمريكا الوسطى ، ولا سيما الوضع الخطير في نيكاراغوا ، الذي يهدد السلم والأمن في المنطقة ، كما يعرب عن تضامنه مع الشعوب التي تتعرض للقهر والاضهاد اللذين تسببا بالفعل في الكثير من المعاناة وحالات الوفاة ، وبصفة خاصة فيما بين شعب نيكاراغوا .

١٠٢ - ويحث المكتب المجتمع الدولي بأسره وحركة عدم الانحياز بصفة خاصة الى اتخاذ المزيد من التدابير العملية وصولا الى عزل سوموزا بطغيانه وتقديم المساهمة الفعالة لقضية شعب نيكاراغوا كيما يتسنى له أن يقرر مصيره بحريته دونما أى شكل من أشكال التدخل الخارجي ، وينعم بالحريّة والسلم والاستقرار .

١٠٣ - ويسترعى المكتب الانتباه الى أهمية هذه المقاصد الواردة في الاعلان الذي وقع في قرطاجنة ، كولومبيا ، في ٢٨ أيار/مايو ١٩٧٩ ، رؤساء بلدان الاندير .

١٠٤ - ويؤكد المكتب تضامنه مع الحكومة الجديدة في غرينادا التي تمثل مصالح الشعب المشروعة .

١٠٥ - ويلاحظ المكتب بقلق عميق المحاولات التي تبذلها حكومة جنوب أفريقيا لزيادة روابطها الاقتصادية والعسكرية مع بلدان معينة في أمريكا اللاتينية وبسبب بحكومات أمريكا اللاتينية أن تقاوم مثل هذه المحاولات التي تعزز الدعم الذي يلقاه هذا النظام الحاكم العنصري

١٠٦ - ويدين المكتب بالمثل استمرار وجود القواعد العسكرية في المنطقة ، مثل تلك الموجودة في كوبا وبورتوريكو . ويؤكد من جديد الطلب الذي وجه مؤتمر القمة الخامس لرؤساء دول أو حكومات بلدان عدم الانحياز الى القوى الاستعمارية بضرورة اعادة السيادة الوطنية الى المناطق المحتلة فورا وضرورة ازالة قواعدها العسكرية التي اقيمت ضد رغبة الشعب والتي تشكل تهديدا خطيرا للسلم والأمن في المنطقة .

سمن - عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول

١٠٧ - يذكر المكتب بأن مسألة عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول كانت مثار قلق عميق في مؤتمرات عدم الانحياز ، ويؤكد من جديد أهمية هذا المبدأ . وينظر بقلق شديد الى زيادة انتهاكات هذا المبدأ الذي يعتبر من أسس حركة عدم الانحياز والذي بدوره تصود الفوضى العالمية . وتتراوح هذه الانتهاكات بين التغلغل والتخريب والتدخل العسكري المسلح والعدوان المكشوف والتحريض المكشوف على صور أخرى خافية من التخريب وعدم الاستقرار ، وبأني بالدرجة العليا من الأهمية أن لا تتعرض بلدان عدم الانحياز ، ومعظمها حديث الاستقلال من الحكم الاستعماري ، لأي شكل من أشكال التدخل الخارجي يحوقها عن متابعة سياساتها الرامية الى تحقيق وحدتها الوطنية واعادة بنائها الوطني . وفي هذا الصدد يعتبر المكتب أن من الضروري التأكيد من جديد على حق كل دولة غير القابل للتصرف في السيادة وفي تقرير النظام السياسي والاقتصادي والاجتماعي الذي تنتهجه في ادارة شؤونها المحلية ، وفي اقامة علاقاتها مع الدول الأخرى بحرية وبدون تدخل .

١٠٨ - واعاد المكتب الى الأذهان الموقف الذي اتخذ في مؤتمر رؤساء دول أو بلدان عدم الانحياز الذي عقد في كولومبو ، والذي رفض بحزم أية محاولات لتبرير التدخل الأجنبي تحت أي ستار أي كان مصدره . ويؤكد المكتب جميع بلدان عدم الانحياز أن تقاوم بحزم أي تهديد بممارسة أعمال الضغط والتخريب والسيطرة والتدخل الخارجية .

١٠٩ - ويلاحظ المكتب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ٧٤/٣٣ . ويعتقد أن الوقت قد حان لاعتماد اعلان بشأن عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول ، ويدعو جميع الدول وخاصة دول عدم الانحياز الى العمل من أجل اعتماد هذا الاعلان بأسرع وقت . ويعتبر المكتب أن الدور الخاص لبلدان عدم الانحياز بسبب موقفها الثابت في مواجهة سياسات الضغط والتزامها العميق بالتعايش السلمي ، هو دور حاسم في تحقيق الاحترام لمبادئ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول ، فيما بين مجموعة عدم الانحياز وخارجها .

عين - الأمن الدولي ونزع السلاح

١١٠ - ويؤكد المكتب من جديد الصلة الوثيقة بين الأمن الدولي ونزع السلاح والتنمية الاقتصادية ، ويدعو الى توسيع نطاق عملية الاسترخاء في التوتر القائم في جميع مناطق العالم بحيث تعمل على شمول جميع محاولات العلاقات الدولية .

١١١- ويدعو المكتب من جديد الى وقف سباق النفوذ بين الدول الكبرى وغيرها السدى أدى الى زيادة التوتر فى العالم ، وأكد على أن استرخاء التوتر الدولى لا يمكن تحقيقه عن طريق سياسة توازن القوى ومناطق النفوذ والتنافس بين الدول الكبرى والأحلاف العسكرية وسباق التسلح ، وخاصة سباق التسلح النووى .

١١٢- ويلاحظ المكتب بقلق خاص الظواهر السلبية فى العلاقات الدولية ومآلها من عواقب وخيمة بالنسبة لأمن بلدان عدم الانحياز والبلدان النامية الأخرى. وأعرب عن الحاجة الى العمل نحو إيجاد سبل لتحقيق الأمن العادل والحقائق الدائم لجميع الدول دون استثناء . وأكد مرة أخرى على أنه لا يمكن تحقيق هذا الا من الأجزاء من الجهود الترابية الى تغيير العلاقات الدولية غير المتكافئة ، التى تستلزم حل المشاكل الأساسية للعالم المعاصر .

١١٣- ويؤكد المكتب أنه لا يمكن إقامة السلم والأمن عن طريق تخزين الأسلحة ، والأحلاف العسكرية ، أو عن طريق توازن الرعب ، ويؤكد من جديد أن السلم لن يتأتى الا من خلال تنفيذ نظام الأمن المنصوص عليه فى ميثاق الأمم المتحدة ، ويدعو الى تدعيم دور الأمم المتحدة فى مجال نزع السلاح . ويعرب المكتب على وجه الخصوص عن استيائه ازاء زيادة الاتجاه لدى البلدان الحائزة على الأسلحة النووية نحو السير بعيون معصوبة ورأى رؤيتها الضيقة لمتطلبات أمنها ، ويدعو مجلس الأمن الى الوفاء بمسؤوليته الرئيسية عن صيانة السلم والأمن الدولى ، وإلى القيام بمهامه بفعالية عن طريق تنفيذ قراراته .

١١٤- ويعرب المكتب مرة أخرى عن تصميمه على العمل على تحقيق الديمقراطية فى العلاقات الدولية ، ويعرب عن الأمل فى أن يتحقق لكل البلدان الحق فى الاشتراك على قدم المساواة فى حل القضايا الدولية . ويشير المكتب على وجه الخصوص الى حق الدول فى الاشتراك على قدم المساواة فى المفاوضات التى تؤثر تأثيرا مباشرا على أمنها الوطنى .

١١٥- ويكرر المكتب الاعراب عن التزامه بهدف نزع السلاح العام الكامل فى ظل مراقبة دولية فعالة ، ويؤكد من جديد أن الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية العاشرة للجمعية العامة للأمم المتحدة المكرسة لنزع السلاح ، التى انعقدت بمبادرة من بلدان عدم الانحياز ، تشكل أساسا طلبا لتحقيق الهدف المائل فى انقاذ الجنس البشرى من وبيلات الحرب وازالة التهديد المتزايد لبقاء الانسان .

١١٦- وفى هذا الصدد يدعو المكتب الى التنفيذ العاجل والمحدد ومنها لبرنامج العمل ولاسيما لتدابير نزع السلاح النووى المتوخاة فى ذلك البرنامج . ويدعو المكتب الى أن يتم على الفور وقف تحسين الأسلحة النووية ووسائل إيصالها من ناحية الكيفيه ووقف انتاج المواد الانشطارية المستخدمة فى الأسلحة والكف عن انتاج جميع الأسلحة النووية وخفى المخزون من الأسلحة النووية بما يؤدى فى نهاية المطاف الى ازالتها ورشما تزال الأسلحة النووية ، فان الدول الحائزة للأسلحة النووية مدعوة الى ان تبدأ استخدام الأسلحة النووية ووقف جميع تجارب الأسلحة النووية .

١١٧- واذ يلاحظ التقدم الذى احرزته الولايات المتحدة الامريكية واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية نحو عقد اتفاق جديد للحد من الأسلحة الاستراتيجية ،فان المكتب يعرب عن الأمل فى أن تؤدي هذه المفاوضات الشائبة بسرعة الى تدابير فعليه لنزع السلاح والا تستخدم لزيادة تصعيد سباق التسلح النووى نرعا وكما . وفى هذا السياق ، يكرر المكتب تأكيد الدور الرئيسى للأمم المتحدة فى مفاوضات ومداولات نزع السلاح .

١١٨- ومن الحيوى أن يكفل للأمم المتحدة دور رئيسى ونفوذ متزايد كشرط أساسى لتحقيق أهداف نزع السلاح الحقيقى والشامل ،ويلاحظ المكتب بارتياح تزايد الدور النشط الذى تقوم به بلدان عدم الانحياز فى أعمال الأجهزة التى أنشأتها الدورة الاستثنائية المكرسة لنزع السلاح . وتعلق بلدان عدم الانحياز، بهذا الصدد أهمية على العمل المهم والفعال الذى تضطلع به لجنة الأمم المتحدة لنزع السلاح . كما أنه يعلق أهمية خاصة على اللجنة المعنية بنزع السلاح ويؤكد على مسؤوليتها عن انجاز المفاوضات قبل كل شء حول الحظر الشامل للتجارب النووية والأسلحة الكيميائية ،الى جانب وضع برنامج شامل لنزع السلاح لتقديمه الى دورة الجمعية العامة الاستثنائية الحادية عشرة المكرسة لنزع السلاح .

١١٩- ويشير المكتب بكل أسف الى تزايد الانفاق والاسراف على التسليح مما يقلل كثيرا من توفر الموارد الحيوية لأغراض التنمية ،ويدعو الى التخفيض الفورى للانفاق على التسليح ولاسيما من جانب الدول الحائزة للأسلحة النووية والدول الحليفة الأخرى عملا على وقف سباق التسلح واطلاق المبالغ الموفرة على هذا النحو لاستخدامها فى أغراض التنمية . ويعلن المكتب أيضا أن سباق التسلح لا يتفق مع الجهود التى تستهدف تحقيق النظام الاقتصادى الدولى الجديد .

١٢٠- ويؤكد المكتب من جديد على مسيس الحاجة الى اتخاذ تدابير فعالة تؤدي الى عقد المؤتمر العالمى المقترح لنزع السلاح باشتراك عالمى وتحضير مناسب .

فأء - استخدام الطاقة النووية فى الأغراض السلمية

١٢١- ويؤكد المكتب من جديد، طبقا للمبدأين ١٥١ و ١٥٢ من اعلان بلغراد ،الأهمية الكبرى للتعاون الدولى فيما بين بلدان عدم الانحياز فى ميدان استخدام الطاقة النووية فى الأغراض السلمية . ولهذا التعاون أهمية خاصة فى مجالات يمكن فيها تحقيق الاعتماد على الذات بدرجة كبيرة فى استخدام الطاقة النووية لأغراض التنمية بهذه البلدان .

١٢٢- وتحقيقا لهذه الغاية ، يؤكد المكتب من جديد حق البلدان النامية غير القابلية للتصرف فى احتياز واستحداث تكنولوجيا ومعدات ومواد نووية للأغراض السلمية حسب أولوياتها الاقتصادية ومصالحها واحتياجاتها .

١٢٣- ويعرب المكتب عن الأسف إزاء استمرار السياسات الاحتكارية على الصعيدين الوطنى والدولى والممارسات التى يتبعها بعض الموردوين النووين ، ويشدد على ضرورة مراعاة مبادئ التعاون الدولى الذى لا يحول دونه عائق والذى لا يقوم على التمييز من أجل تعزيز نقل التكنولوجيا النووية والانتفاع بها فى سبيل التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

صاد - قانون البحار

١٢٤- أعرب المكتب عن القلق إزاء بطء التقدم فى مفاوضات قانون البحار الذى يؤثر على حقوق جميع البلدان النامية بما فيها بلدان عدم الانحياز . وهو يؤكد أيضا على ضرورة مراعاة مصالح البلدان غير الساحلية والبلدان المتضررة جغرافيا وغيرها من البلدان التى تعاني من مشاكل خاصة بسبب عوامل جغرافية و جيولوجية . وبأسف المكتب بشدة للتهديدات التى تطلقها بعض البلدان باتخاذ تدابير من جانب واحد للقيام بعملیات تعديى فى قاع البحار ، ويعرب عن رأيه بأن من الأفضل لهذه البلدان أن تنتهج روح التفاهم والتراض لتحقيق الوصول الى اتفاقية عادلة ودائمة تتوكل بحق مبدأ " التراث المشترك " . ويعرب المكتب عن الأمل فى أن تتمكن الدائرة الثامنة المستأنفة لمؤتمر قانون البحار ، المقرر عقدها فى تموز/ يوليه ١٩٧٩ ، من التوصل الى حل مرض للمسائل المعلقة التى تقف فى طريق انتهاء مؤتمر بنجاح .

قاف - الأمم المتحدة

١٢٥- يسلم المكتب بالدور الايجابى الذى قامته به الأمم المتحدة فى السنوات الأخيرة ويعرب عن ارتياحه لأن الأمم المتحدة قد قدمت اسهاما ليس هينا نحو صيانة السلم والأمن العالميين وتطوير التعاون فى كثير من مجالات العلاقات الدولية .

١٢٦- ويؤكد المكتب من جديد ثقته فى الأمم المتحدة ويدعو مرة أخرى الى دعم الأمم المتحدة باعتبارها أداة فعالة لتعزيز السلم والأمن الدوليين والنضال ضد الاستعمار قديمه وحديثه والعنصرية والصهيونية والتمييز العنصرى والفصل العنصرى . ويؤكد المكتب على أهمية الأمم المتحدة فى تنمية التعاون الاقتصادى الدولى وإقامة علاقات اقتصادية منصفة بين الدول . ويلاحظ المكتب بارتياح الدور الهام الذى يقوم به مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية باعتباره محفلا رئيسيا للمفاوضات الاقتصادية الدولية .

١٢٧- ويؤكد المكتب على الحاجة الى القيام ، وفقا لميثاق الأمم المتحدة ، بتسوية المسائل التى تهم بلدان عدم الانحياز والبلدان النامية وتتصل بها . وفى هذا الصدد يؤكد بوجه خاص على ضرورة إعادة توجيه سياسات وأنشطة منظومة الأمم المتحدة فى القطاعات الاجتماعية والاقتصادية من أجل تحقيق أهداف النظام الاقتصادى الدولى الجديد .

١٢٨- ويعرب المكتب عن قلقه ازاء الاتجاه المستمر لدى بعض الدول الى تجاهل الأمم المتحدة عند التماس حلول للمشاكل الدولية ذات الأهمية الحاسمة للمجتمع الدولي ويؤكد عزمه على العمل في سبيل اضاء الطابع الديمقراطي على الأمم المتحدة - ويعرب عن اقتناعه بحق البلدان جميعها في الاشتراك على قدم المساواة في حل القضايا الرئيسية من خلال الأمم المتحدة .

١٢٩- ويؤكد المكتب من جديد على ضرورة العاجلة لتحويل الأمم المتحدة الى أداة فعالة ونشطة لضمان الأمن والسلم الدوليين وتعزيز التعاون الدولي والتنمية . ويجب أن تجل المنازعات بين الدول بالطرق السلمية وفقا لميثاق الأمم المتحدة . ويؤكد المكتب كذلك على أهمية زيادة تمثيل بلدان عدم الانحياز في الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة وخصوصا في مجلس الأمن .

١٣٠- ويسترعى المكتب الانتباه الى ضرورة تأمين تمثيل أفضل في محكمة العدل الدولية للثقافات الرئيسية والأنظمة القانونية الرئيسية في العالم .

١٣١- ويؤكد المكتب من جديد على أهمية المشاورات المنتظمة ووحدة العمل بين بلدان عدم الانحياز في مختلف محافل الجمعية العامة للأمم المتحدة .

١٣٢- ويرحب المكتب بالاحتفال في عام ١٩٧٩ بالسنة الدولية للطفل التي اعلنتها الأمم المتحدة نظرا لتزايد الفقر والجوع والأمية ، وتردى الصحة ، وارتفاع معدلات الوفاة مما يتعرض له ملايين الأطفال في العالم ولاسيما في البلدان النامية ، وعلى وجه الخصوص ضحايا العدوان والاحتلال الاجنبيين ، ويعرب عن الأمل في أن تساعد هذه السنة في تحسين ظروف معيشة هذا القطاع الضخم من السكان وتحسين الأعمار المتوقعة .

١٣٣- ويحيط المكتب علما مع الارتياح بالمقرر الذي اتخذته الجمعية العامة للأمم المتحدة في قرارها ١٧٤/٣٢ لعام ١٩٧٧ بعقد دورة استثنائية للجمعية العامة تعنى بالشؤون الاقتصادية الدولية في عام ١٩٨٠ لدفع عجلة النظام الاقتصادي الدولي الجديد .

١٣٤- ويرحب المكتب بالدعوة الى عقد مؤتمر عالمي للأمم المتحدة معني بالمرأة على أساس مبادئ المساواة والتنمية والسلم .

راء - حقوق الانسان

١٣٥- يكرر المكتب الاعراب عن الحاجة الى الاحترام التام لحقوق الانسان بوصفها مسألة ذات دلالة كبيرة لضمان كرامة الفرد والسلم والأمن والتعاون الدولي على أساس المساواة . ويشير المكتب الى أنه لا يمكن عزل قضية حقوق الانسان عن اطارها الوطني والاقتصادي والاجتماعي . وأنه لا سبيل الى فهم حرية الفرد عن حقوق الجماعة وأن الحريات

الأساسية للفرد وللجداة غير قابلة للتصرف ؛ كما أن الضمان الشامل لحقوق الإنسان جزء لا يتجزأ من الكفاح في سبيل تغيير العلاقات الدولية ككل ؛ كما ينبغي ألا يستغل كأداة سياسية تستخدمها الدول الكبرى في الدخاسة القائمة بين النظم الاجتماعية أو من أجل التدخل في الشؤون الداخلية للبلدان ذات السيادة . ويذكر المكتب أنه ينبغي ، عند النظر في مسائل حقوق الإنسان ، إيلاء الاهتمام على سبيل الأولوية إلى البحث عن حلول للانتهاكات الواسعة النطاق والصارخة لحقوق الإنسان ، للشعوب والأشخاص الذين يتعرضون لحالات كتلك الناجمة عن الفصل العنصري وعن التمييز العنصري بجميع أشكاله والاستعمار والهيمنة الأجنبية ، والاحتلال والعدوان والتهديدات ضد السيادة الوطنية والوحدة الوطنية والسلامة الإقليمية ورفض الاعتراف بالحقوق الأساسية للشعوب التي تعيش تحت ظل السيطرة الاستعمارية والأجنبية وبحق كل دولة في ممارسة كامل السيادة على ثرواتها ومواردها الطبيعية ، كذلك يكرر المكتب الاعراب عن الحاجة إلى الاحترام التام لحقوق الأقليات الوطنية والأثنية واللغوية والدينية وكذلك حقوق العمال المهاجرين . ويشير المكتب إلى ضرورة توثيق عرى التضامن فيما بين بلدان عدم الانحياز في الأمم المتحدة تنفيذا لقرار الأمم المتحدة ١٣٠/٣٢ على أساس المفاهيم الواردة في ذلك القرار " .

شين - التسوية السلمية للمنازعات فيما بين الدول الأعضاء في حركة عدم الانحياز

١٣٦- يلاحظ المكتب بقلق خطر اضعاف الوحدة بين صفوف حركة عدم الانحياز بسبب تصاعد النزاعات الشنائية المتنامي واتخاذها شكل صراعات مسلحة . وهو يؤكد ضرورة إيجاد حلول سلمية لهذه المنازعات على أساس مبادئ عدم الانحياز وميثاق الأمم المتحدة . لقد اتخذت مشكلة المنازعات الشنائية أبعادا مزعجة مما يقضي إلى خطر جر الدول الكبرى إلى التدخل بشكل مباشر أو غير مباشر والعودة في بعض الأحيان إلى أساليب القسوى الاستعمارية القديمة مما يقوض استقلال البلدان المعنية وسيادتها وسلامتها الإقليمية وموقفها غير المنحاز .

١٣٧- ويسلم المكتب بأن حل مشكلة المنازعات الشنائية قد شغل اهتمام حركة عدم الانحياز لمدة طويلة ، ويلاحظ أن مؤتمر وزراء الخارجية في بلغراد بحث إمكانية إنشاء فريق مخصص غير رسمي لبذل المساعي الحميدة عند ما تبدو أطراف النزاع رغبة في ذلك، ويوصى بمواصلة دراسة هذا الاقتراح في إطار الأعمال التحضيرية لمؤتمر القمة السادس .

١٣٨- وفي هذا الصدد يلاحظ المكتب بارتياح الجهود التي بذلتها منظمة الوحدة الإفريقية في الآونة الأخيرة لأحياء لجنة الوساطة والتوفيق والتحكيم التابعة لها . كذلك يحيط المكتب علما بالمعلومات المقدمة عن اقتراح وزير خارجية سرى لانكا ، الرئيس الحالي لمكتب التنسيق ، لإنشاء لجنة لتسوية منازعات الحدود في إطار حركة عدم الانحياز ، ويرى أن هذا الاقتراح جدير بالدراسة الجدية المتأنية باعتباره اسهاما في مناقشة دور حركة عدم الانحياز في حل المنازعات بين أعضائها . ويقرر المكتب إحالة المسألة للدول الأعضاء كيما تنظر فيها .

ثاء - تقرير المؤتمر العام لبلدان عدم الانحياز بشأن البند ١٥ من جدول أعمال مؤتمر بلغراد

١٣٩- بناءً على الفقرة ١٧٤ من إعلان بلغراد نظر المكتب في التقرير والتوصيات الصادرة عن الاجتماع العام لبلدان عدم الانحياز الذي عقد في نيويورك بشأن البند ١٥ من جدول أعمال مؤتمر بلغراد ولاحظ التوصيات المقدمة من فريق العمل المهيئة في نهاية البلاغ . واتفق ، فيما يتعلق بالمقترحات التي يتعذر التوصل الى توافق في الآراء بشأنها ، على أن يواصل فريق عمل مفتوح العضوية يتألف من سرى لانكا وسنغافورة والعراق وكوبا ونيجيريا ويوغسلافيا أعماله وان يرفع تقريراً الى الاجتماع العام لبلدان عدم الانحياز في نيويورك الذي يرفع ، بدوره تقريراً الى مؤتمر القمة السادس في هافانا عن طريق مكتب التنسيق بصفته اللجنة التحضيرية لمؤتمر القمة .

ثاء - الاعمال التحضيرية لمؤتمر القمة السادس

١٤٠- يعرب المكتب عن اقتناعه بأن الدورة السادسة لمؤتمر رؤساء دول أو حكومات عدم الانحياز المقرر عقدها في هافانا في أيلول/سبتمبر ١٩٧٩ تكون معلماً هاماً في تاريخ حركة عدم الانحياز. ويرى أن وجود مقر المؤتمر في أمريكا اللاتينية هو بمثابة تحية لمساهمة هذه القارة في حركة عدم الانحياز وتعبير عن التضامن والدعم لكفاح شعوب أمريكا اللاتينية ضد الامبريالية والاستعمار والاستعمار الجديد وجميع أشكال الاستغلال والسيطرة الأجنبية. ويتطلع المكتب للدورة السادسة لمؤتمر رؤساء دول أو حكومات عدم الانحياز لتأكيد وتطوير المبادئ الأساسية لعدم الانحياز التي تم تطويرها تدريجياً في مؤتمرات القمة المتتالية التي اختطت نهجاً طلياً يستهدف دعم الوحدة وتعزيز الأعمال التي تقوم بها بلدان عدم الانحياز باعتبار حركة عدم الانحياز عاملاً عالمياً مستقلاً في العلاقات الدولية يسعى جاهداً الى إعادة تشكيل جذرية للنظام العالمي السياسي والاقتصادي بحيث يسوده السلم والعدالة والحرية . ويشدد المكتب على أهمية اشتراك جميع بلدان عدم الانحياز ، على أوسع نطاق ، في الأعمال التحضيرية للدورة السادسة لمؤتمر رؤساء دول وحكومات عدم الانحياز في هافانا بهدف توفير أسباب النجاح التام له .

١٤١- وقد نظر المكتب في مشروع جدول أعمال الدورة السادسة لمؤتمر رؤساء دول أو حكومات عدم الانحياز وأوصى باعتماده ليتخذ أساساً لاجراء مناقشة شاملة للحالة السياسية والاقتصادية على الصعيد الدولي ، في هافانا . كذلك يحيط المكتب علماً بأن البلد المضيف للدورة السادسة لمؤتمر رؤساء دول أو حكومات عدم الانحياز سيقوم بتعميم مشروع الوثيقة الختامية في موعد غايته الأسبوع الأول من تموز /يوليه ١٩٧٩ . ويدعو البلدان الاعضاء في الحركة الى تقديم ملاحظاتها في موعد غايته الأسبوع الأول من آب /أغسطس ٧٩ . ويشير المكتب الى قرارات مؤتمر بلغراد بأن يعهد الى مكتب التنسيق في نيويورك بمهمة تنسيق الأعمال التحضيرية اللازمة للدورة السادسة لمؤتمر رؤساء دول أو حكومات عدم الانحياز بالتعاون

الوثيق مع كوبا، البلد المضيف، وسرى لانكا، الرئيس الحالي لحركة عدم الانحياز. وعلا بقرارات الدورة الخامسة لمؤتمر رؤساء دول أو حكومات عدم الانحياز بشأن تكوين ولاحيات التنسيق، يقوم المكتب في نيويورك بوظيفة اللجنة التحضيرية للدورة السادسة لمؤتمر رؤساء دول أو حكومات عدم الانحياز.

١٤٢- ويلاحظ المكتب التوصية المقدمة الى الدورة السادسة لمؤتمر دول أو حكومات عدم الانحياز لقبول العرض المقدم من العراق لاستضافة الدورة السابعة لمؤتمر رؤساء دول أو حكومات عدم الانحياز في ١٩٨٢ والعرض المقدم من الهند في مايتوتو لاستضافة مؤتمر وزراء خارجية بلدان عدم الانحياز في ١٩٨١.

خاء - التعاون فيما بين بلدان عدم الانحياز في ميدان وسائل الاعلام الجماهيري

١٤٣- يؤكد المكتب أهمية دور بلدان عدم الانحياز في اعادة تشكيل ميكل النظام الدولي الحالي في ميدان الاعلام. ويكرر الاعراب عن أهمية تصفية رواسب الاستعمار في ميدان الاعلام بوصفها جزءا لا يتجزأ من النضال العام الذي تخوضه بلدان عدم الانحياز بهدف اقامة نظام دولي جديد يبنى على العلاقات السلمية والمتكافئة فيما بين الدول جميعها. ويلاحظ المكتب ازدياد مشاركة بلدان عدم الانحياز في ميدان الاعلام ووسائل الاعلام الجماهيري والتعاون الآخذ في النمو بين تلك البلدان، ذلك التعاون الذي يعود عليها بالنفع المتبادل ولاسيما فيما يتعلق بالجوانب التكنولوجية. وبوافق المكتب على أن تنويع مصادر المعلومات والقضاء على أوجه النقص في تدفق المعلومات على الصعيد الدولي أمران أساسيان لنمو الحوار والتفهم الدوليين.

١٤٤- ويلاحظ المكتب بارتياح التقارير التالية عن أنشطة بلدان عدم الانحياز وتعاونها في ميدان الاعلام ووسائل الاعلام الجماهيري:

(أ) تقرير تونس باعتبارها رئيسا للمجلس الحكومي الدولي للتعاون في مجال الاعلام ووسائل الاعلام الجماهيري.

(ب) تقرير الهند باعتبارها رئيسا للجنة تنسيق مجمع وكالات أنباء عدم الانحياز.

(ج) تقرير يوغسلافيا، باعتبارها رئيسا للجنة التعاون بين هيئات الاذاعة في حركة عدم الانحياز.

١٤٥- ويلاحظ المكتب المساهمة التي أسداها مدير عام اليونسكو والنتيجة الموفقة التي انتهت اليها الدورة العشرون للمؤتمر العام لليونسكو وأسفرت عن اعلان المبادئ الأساسية المتعلقة بمساهمة وسائل الاعلام الجماهيري في دعم السلم والتفاهم الدوليين، وتعزيز حقوق الانسان ومكافحة العنصرية، والفصل العنصري، والتحريض على الحرب. ويلاحظ المكتب بارتياح نشوء شبكات وكالات أنباء اتليمية جديدة، وما تبذله من جهود لتقويم

الاختلال في تدفق المعلومات ، ويعرب عن تأييد بلدان عدم الانحياز لجهودها . ويلاحظ المؤتمر بمضة خاصة القرارات التي اتخذتها بعض بلدان عدم الانحياز للحد من ارتفاع مستوى اسعار الاتصالات السلكية واللاسلكية كوسيلة للوقوف في وجه الامتيازات غير العادلة التي تتمتع بها المنظمات الصحفية التابعة للبلدان المتقدمة النمو ، وهو بحث سائر بلدان عدم الانحياز على أن تحذو هذا النهج كأحد مستلزمات تقويم الاختلال في تبادل الأنباء .

١٤٦- ويلاحظ المكتب بارتياح النتائج الايجابية التي تحققت في الدورة الثالثة والثلاثين للجمعية العامة للأمم المتحدة في مجال الاعلام ، والتي أسفرت عن تأييد المجتمع الدولي بجلاء لا يحتمل اللبس للحاجة الى قيام نظام اعلامي جديد أكثر فعالية وعدلاً .

١٤٧- ويرى المكتب أن الانجازات التي حققتها بلدان عدم الانحياز في مجال الاعلام سواء في الأمم المتحدة أو اليونسكو تمثل نجاحاً هاماً ، ويهيب بالدول الأعضاء أن تبذل جهوداً مطردة لتحقيق أهدافها المشتركة في إطار لجنة الأمم المتحدة المعنية باستعراض سياسات الأمم المتحدة وأنشطتها في مجال الاعلام وفي مؤتمر التخطيط الحكومي الدولي المقبل الذي تنظمه اليونسكو بغية تعزيز قبول هذه الأهداف المشتركة .

١٤٨- ويحيط المكتب علماً بارتياح بالقرار الخاص بالتعاون وأنشطة البلدان غير المنحازة في مجال الاعلام ، والذي اعتمد في الدورة الثالثة للمجلس الحكومي لتتسيق الاعلام بين الدول غير المنحازة الذي عقد في لومي (توغو) والذي أرسى مبادئ التعاون ، وبرنامج العمل الذي يشكل المساعمة الملطوسة لبلدان عدم الانحياز في تقويم الاختلال في النظام الراهن للاعلام والاتصالات على المستوى الدولي في إطار جهودها لاقامة علاقات متكافئة وديمقراطية في هذا المجال .

١٤٩- كذلك يؤيد بشدة التوصية الصادرة عن المجلس ومفادها أنه يتعين على وسائل الاعلام بالدول الأعضاء أن تسعى الى مساندة حركات التحرير ولا سيما في الجنوب الأفريقي عن طريق تصحيح ما يجرى تعميمه الآن من دعاية ومعلومات مضللة .

٢٥٠ - توصيات تتعلق بالتحضير للاجتماعات
وتصريف أعمالها؛ ويمكن التنسيق؛
وباتخاذ القرارات بتوافق الآراء،
وبتنفيذ القرارات.

٢٥٠ - توصيات تتعلق بالتحضير للاجتماعات وتصريف أعمالها

(أ) يوصى بأن تقوم البلدان المشتركة في جميع الاجتماعات والمؤتمرات
الوزارية لبلدان عدم الانحياز ومؤتمرات القمة بتعميم مشاريع وثائق
وقرارات وأوراق عمل ليتم النظر الأولي فيها بصورة مشتركة في المكتب
وفي مجموعة بلدان عدم الانحياز . ولا يستبعد هذا الترتيب أن يقوم
أي بلد بعرض مشروع قرار في الاجتماع نفسه إذا اقتضت ذلك ظروف
خاصة ، ولا ينقص ذلك من حقه .

(ب) يوصى كذلك أن تتجنب الاجتماعات في المستقبل قدر الامكان اتخاذ
قرارات منفصلة بشأن مواضيع تتناولها الوثائق الختامية .

(ج) يوصى بإصدار شروح موجزة ، ما كان ذلك ممكناً ، تشير الى المواقف
المتخذة في الاجتماعات السابقة لبلدان عدم الانحياز والمواقف التي
أبديتها بلدان عدم الانحياز في التجمعية العامة للأمم المتحدة والمؤتمرات
الدولية الأخرى بشأن الموضوعات محل البحث .

(د) يوصى بإعطاء اجتماعات وزراء الخارجية التي تسبق مباشرة مؤتمرات
القمة صلاحية إنشاء اللجنتين السياسية والاقتصادية تمكيداً لهما من
البدء في النظر في الوثائق الختامية . ومن شأن هذا الترتيب أن
يتيح مزيداً من الوقت للنظر في المشاريع المعروضة ، وينبغي اتباع
نفس الممارسة في التحضير لجميع اجتماعات وزراء خارجية بلدان عدم
الانحياز ومؤتمراتهم؛

(هـ) يوصى بالاستمرار فيما جرت عليه العادة من عقد اجتماعات وزارية لمكتب التنسيق و / أو مجموعة بلدان عدم الانحياز فى مجموعها على مستوى وزراء الخارجية فى بداية كل دورة من دورات الجمعية العامة للأمم المتحدة . والفرض من عقد هذه الاجتماعات هو تحديد الأولويات وإنشاء أفرقة عمل تساعد بلدان عدم الانحياز أثناء دورة الجمعية العامة ،

(و) يوصى بعقد اجتماعات عامة لمجموعة بلدان عدم الانحياز فى مجموعها فى نيويورك على مستوى الممثلين الدائمين لدى الأمم المتحدة على فترات منتظمة ، مرة كل شهرين على الأقل ، أو أكثر من ذلك إذا استدعى الأمر ،

(ز) يوصى بأن يقوم رئيس مجموعة بلدان عدم الانحياز ورؤساء مكاتب مؤتمرات القمة والمؤتمرات الوزارية والاجتماعات الوزارية لمكتب التنسيق بدور نشط فى تعريف أعمال الاجتماعات وبدء المشاورات والمساعدة فيها ، فيما يتعلق بالمسائل التى لا يوجد اتفاق حولها ، بفرض تحقيق توافق آراء بشأنها ،

(ح) يوصى بأن يقوم المكتب فى كل اجتماع أو مؤتمر لبلدان عدم الانحياز باقتراح تنظيم الأعمال وتوزيع بنود جدول الأعمال للنظر فيها وفقا لجدول زمنى أولى ،

(ط) يوصى بعدم النظر فى مؤتمرات القمة فى المقترحات التى ترمى الى إنشاء أجهزة أو هيئات أو برامج جديدة إلا بعد أن تتم دراسة جدواها ومدى انتاجيتها على مستوى الخبراء وتعرض الدراسة على مكتب التنسيق . على أنه يجب إتاحة المجال للمبادرات واقتراح التدابير إذا كانت فى إطار الاعلانات والبلاغات الصادرة عن مؤتمرات القمة أو المؤتمرات الوزارية .

(ى) يقترح عدم عقد أى مؤتمر أو إنشاء أى جهاز باسم مجموعة عدم الانحياز إلا بعد أن ينظر فيه أو يوافق عليه مكتب التنسيق و / أو الفريق الجامع ،

(ك) يوصى بأن يظل البلد المضيف مسؤولا عن دقة الوثائق الختامية الصادرة عن اجتماعات ومؤتمرات بلدان عدم الانحياز ، ولكن تدعى جميع البلدان الى ابلاغ البلد المضيف فى أقرب وقت ممكن بملاحظاتهما وتصحيحاتهما لاي اخطاء مطبعية ولأجل اصدار طبعة مصححة . وفى هذا الصدد يستطيع مركز الوثائق المقترح فى كولومبو ، سرى لانكا ، أن يقوم بدور مفيد بأن يكون جهة ايداع الوثائق والنصوص النهائية الصحيحة .

(ل) يقترح أن تقوم حكومات بلدان عدم الانحياز والبلدان النامية المشتركة فى اجتماعات مجموعات التنسيق الاقتصادية التى يعهد اليها تنفيذ برنامج العمل للتعاون الاقتصادي بالنظر فى امكانية وجدوى تمثيلها على مستوى فىنى وسياسى ومناسب فى هذه الاجتماعات .

١٥١ - توصيات تتعلق بمكتب التنسيق

- (أ) يومي باستمرار دور (واختصاصات) المكتب كما جاءت في المادة أولا (١) من قرار كولومبو بشأن المكتب (انظر أيضا البنود من (د) الى (ي) بخصوص الاختصاصات الأخرى)
- (ب) يقترح أن يستمر تكوين المكتب من ممثلين يختارهم المؤتمر السادس لرؤساء الدول أو الحكومات مع مراعاة التوزيع الجغرافي المتوازن والاستمرارية والتداوب .
- (ج) يومي بمواصلة اتباع أحكام القسم أولا (٢) من مقرر كولومبو فيما يتعلق بمستوى الاجتماعات وتواترها ؛
- (د) يومي باستمرار في اعتبار مهام المكتب ، المحددة بموجب البند أولا (٤) من مقرر كولومبو ، سارية . ومن ناحية ثانية ، فقد أبدى بعض الوفود ملاحظات بشأن جوانب مختلفة تتعلق بإصدار البلاغات/البيانات الصحفية (القسم أولا (٤) من مقرر كولومبو)
- (هـ) يومي بقيام المكتب باستعراض وتيسير تنسيق أعمال العدد المتزايد من الأجهزة ومجموعات التنسيق الاقتصادية وأفرقة العمل ، الخ .
- (و) يومي بأن يبحث المكتب التدابير الواقعية والعملية لضمان نشر المعلومات على نحو مطرد ومنظم على الجمهور ووسائل الاعلام فيما يتعلق بمبادئ ومواقف وأنشطة عدم الانحياز ،
- (ز) في حين يمارس مكتب التنسيق مهامه في المقر الرئيسي للأمم المتحدة في نيويورك ، فإنه يومي بإيلاء الاهتمام لتأمين العمل المتضافر لعدم الانحياز في المجالات المتخصصة بواسطة مجموعات التنسيق الاقتصادية في المؤتمرات الدولية .
- (ح) يومي بقيام المكتب بتشجيع بلدان عدم الانحياز على تنسيق أنشطتها ومواقفها داخل مجموعة الـ ٧٧ والأونكتاد ، لضمان أن تستطيع الحركة ممارسة الدور الحفاز المرسوم لها منذ قمة الجزائر .
- (ط) يومي بقيام المكتب بالمساعدة في التسويات السلمية للمنازعات فيما بين بلدان عدم الانحياز ، اذا طلبت الأطراف المعنية ذلك .

- (ي) يوصى كقاعدة عامة بأن تصدر البلاغات في نيويورك على مستوى الممثلين الدائمين في الاجتماعات العامة . غير أنه يجوز للمكتب أن يصدر بلاغات في اجتماعاته المفتوحة العضوية بالامالة عن نفسه في الظروف الاستثنائية التي توجد فيها مشاكل عملية حول قيام اجتماع عام بإصدار بلاغ بصفة عاجلة . ويجب إتاحة المجال للتحفظات التي يمكن تعميمها على جميع الأعضاء بواسطة الرئيس ، رغم أنه يجب عدم إدراجها في نص البلاغ .
- (ك) يوصى بمواصلة اتباع الأسلوب التقليدي الذي يمجبه ترأس البلد المضيف للمؤتمر السابق مباشرة مكتب التنسيق حتى القمة التالية .
- (ل) يوصى بمواصلة اتباع الأسلوب الحالي الخاص بعقد الاجتماعات على النحو المبين في القسم أولا (٦) من مقرر كولومبو ،
- (م) يوصى بمواصلة اتباع الأسلوب الخاص بإبلاغ جميع أعضاء الحركة فرادى بعقد اجتماعات المكتب وجداول أعمالها .
- (ن) يوصى ، نظرا لتعدد مسألة الخدمات المساعدة وأهميتها ، بأن ينشئ الوزراء فريق عمل صغير يمارس عمله في نيويورك ليدرس بالتفصيل مدى ضرورة وإمكانية إنشاء وحدة على النحو الذي تجري مناقشته أدناه ، ويقدم تقريرا شاملا عن كل جوانب المسألة الى (مكتب التنسيق على المستوى الوزاري) (المؤتمر السادس لرؤساء الدول أو الحكومات) .
- وعلى الرغم من زيادة دور التنسيق الذي تستدعيه زيادة عدد فـرق العمل الفرعية ومجموعات التنسيق وسائر اللجان ، وزيادة تواتر الاجتماعات على مختلف المستويات ، فقد تحملت البعثة الدائمة للبلد الرئيس ، سريلانكا ، مسؤولية تقديم جميع خدمات وتسهيلات السكرتارية ، بما في ذلك تحضير ونسخ وتوزيع جميع الوثائق ، والاشعار عن الاجتماعات وتنظيمها ، وغير ذلك من التسهيلات التي تستدعيها الأعمال اليومية لأنشطة حركة عدم الانحياز المتعددة .
- ولعل الوزراء في ضوء الاقتراح المقدم ، ينظرون في ضرورة وإمكانية إنشاء وحدة إدارية لمساعدة المكتب ورئيسه في أداء مهامه المتزايدة . وينبغي إيلاء اهتمام دقيق لهذه المسألة ، بما في ذلك الأمور المتعلقة بمدة الوحدة ووظائفها وموظفيها وتمويلها ومقرها وعلاقاتها بالبعثة الدائمة للبلد الرئيس .

١٥٢ - توصيات تتعلق باتخاذ القرارات بتوافق الآراء

(أ) يوصى بأن تستمر ممارسة اتخاذ قرارات بلدان عدم الانحياز بتوافق الرأي .

(ب) يوصى بمراعاة العناصر التالية لتوضيح مفهوم توافق الآراء:

ان توافق الآراء هو

(أ) تلاق واتساق عام في وجهات النظر التي تعكس اتفاق المؤتمر أو الاجتماع على أوسع نطاق .

(ب) عملية وصيفة في نفس الوقت لحل توفيقى نهائى .

(ج) موقف يتفق عليه عموما وتشكله المشاورات والمناقشات والمفاوضات المسبقة .

(د) يوصى ، نظرا لعدم الادلاء بآراء مخالفة ، بأن تستمر ممارسة السماح بالتقدم بتحفظات بشأن القرارات المتخذة في اجتماعات ومؤتمرات بلدان عدم الانحياز . بيد أنه ينبغي تلافى التحفظات قدر الامكان ذلك أنها تنجح الى اضعاف التوافق في الآراء .

ان أداة التحفظات انما تتيح امكانية الحفاظ على الصيغة الديمقراطية للحركة وعلى سيادة كل عضو من أعضائها . ومن المتفق عليه عموما كذلك أن التحفظات لا يمكن أن تعرقل أو تُلغى توافق الآراء .

(د) يوصى بتطبيق المبادئ التوجيهية التالية عندما يدل مدى الاختلاف في الآراء على انعدام توافق الآراء ،

(أ) ينبغي تجنب المواجهات المكشوفة بين الآراء المتعارضة التي تنذر بالانشقاق في صفوف الحركة ، ولكن قد يكون من الضروري مناقشة القضايا بغية التغلب على الخلافات .

(ب) ينبغي أن يقوم رئيس و/أو مكتب المؤتمر أو الاجتماع المعنى ورئيس الحركة و/أو الوفود المعنية الأخرى ببذل المساعدة حيثما يمكن لمثل هذه المساعدة أن تساعد على حل الخلافات .

(ج) ينبغي اجراء مشاورات ومفاوضات غير رسمية مسبقة بين الأعضاء بشأن جميع القضايا .

- (د) يمكن تشكيل فرق عمل مخصصة مفتوحة العضوية للمساعدة على تعزيز التوصل الى توافق في الآراء
- (هـ) حينما يكون لعدد من الأعضاء بحكم وضعهم الجغرافي مصلحة خاصة في قضية معينة ، يمكن إجراء مشاورات بين هؤلاء الأعضاء ، تكون مفتوحة لغيرهم من الوفود ، سعياً الى تحقيق توافق الآراء .
- (و) ينبغي تقديم نتائج المشاورات المشار اليها في (د) و (هـ) أعلاه مع أية توصيات الى الجلسة العامة للاجتماع أو المؤتمر المعنى لمناقشتها وإقرارها .
- (ز) عندما تستنفذ كل المذاهج المذكورة أعلاه وأية جهود أخرى لتعزيز التوصل الى توافق الآراء دون طائل ، ويستحيل ارجاء اتخاذ قرار حول قضية موضع للخلاف نتيجة لاختتام المؤتمر واستمرار وفد أو مجموعة من الوفود في الاعراب عن تحفظاتهم على أى قرار ، يوصى باستخدام النهج التالي لاطهار التحفظ : توضع علامة نجمية في طلب نص البيان أو الاعلان في مستهل الفقرة أو الفرع موضع التحفظات ، مع حاشية مقابلة تبين الوفد الذى أعرب عن التحفظ ، وينشر النص الكامل للتحفظ في مرفق ويجوز أيضا ابداء التحفظ دون تسجيله في المحاضر ، اذا ما رغب فى ذلك أحد الوفود .

١٥٣ - توصيات تتعلق بتنفيذ القرارات

- (أ) نظرا لاستمرار الموقف الخطير السائد في الشرق الأوسط وأفريقيا الجنوبية ومواصلة انكار الحقوق الوطنية غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني، ينبغي بذل جهود خاصة لتنفيذ قرارات عدم الانحياز بشأن هذه القضايا بالتضامن مع الشعب الفلسطيني والدول العربية ، وشعوب ناميبيا وزمبابوى وجنوب أفريقيا ودول المواجهة ،
- (ب) يوصى فى إطار الكفاح ضد الاستعمار بأن تواصل بلدان عدم الانحياز مساندة المساعدة العملية المقدمة لحركات التحرير الوطنية وزيادتها .
- (ج) يوصى بأن تبحث بلدان عدم الانحياز فى جدوى عقد اجتماع وزارى استثنائى للمكتب أو الاجتماع العام ، مثل ذلك الذى عقد فى مابوتو ، بشأن القضايا ذات الأهمية الخاصة التى تعنى الحركة ، بغية تعزيز تضامن حركة عدم الانحياز .

(د) يوصى بأن يتيح الاجتماع الوزاري لمكتب التنسيق في كولومبو مراجعة مدى التقدم في تنفيذ برنامج العمل من أجل التعاون الاقتصادي وتقديم توصيات عملية لمؤتمر القمة السادس لضمان تنفيذه ، وتحديد مجالات الأولوية المحتملة ،

(هـ) يوصى في هذا الإطار ، بأن تنظم كل مجموعة تنسيق اجتماعات متعلقة بمجالها الخاص بصفة منتظمة مع توفير التمثيل الملائم في مجال الخبرة والسياسة .

(و) يوصى بأن تكرر الاجتماعات الوزارية للمكتب وللإجتماع العام الوقت والعناية الكافيين لبحث تقارير مجموعات التنسيق الاقتصادي لاتخاذ الخطوات الفعالة عند الضرورة ، لضمان المتابعة العملية لتنفيذ برنامج العمل الاقتصادي .

ثانيا : المسائل الاقتصادية

١ - استعرض المكتب تطور الحالة الاقتصادية الدولية وكرر الملاحظة التى أبداهـا رؤساء أو حكومات بلدان عدم الانحياز فى اجتماعهم فى كولومبو فى آب / أغسطس ١٩٧٦ ، ومفادها أن " أزمة النظام الاقتصادى العالمى مستمرة فى التفاقم باطـراد" وأنها سببت المزيد من الاعاقة لامكانيات التنمية فى البلدان النامية ولتضييق الفجوة المتسعة باستمرار بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية وإزالة الفقر والجو والمرض والامية من البلدان النامية . ويهرب المكتب عن القلق العميق لان المفارقات مع البلدان المتقدمة النمو التى جرت منذ مؤتمر القمة الخامـس لبلدان عدم الانحياز لم تؤد الى النتائج المتوقعة منها حتى الان ، ولأنه لم يحرز تقدم ملموس فى تنفيذ الاعلان وبرنامج العمل المتعلقين باقامة النظام الاقتصادى الدولى الجديد اللذين اعتمدتهما الدورة الاستثنائية السادسة للجمعية العامة للأمم المتحدة نظرا لعدم توفر الرغبة السياسية لدى معظم البلدان المتقدمة النمو .

٢ - ويسلم المكتب بأن الارتباك فى النظام الاقتصادى الدولى ليس مجرد ظاهرة ذات طابع دورى ولكنه عرض من أعراض سوء التوافق الهيكلى الذى يتسم ، ضمن جملة أمور ، بزيادة الاختلال فى موازين المدفوعات ، والمظالم التى تأثـر تأثيرا شديدا على البلدان النامية . ومن شأن هذا الامر أن يجعل من المحتـم على بلدان عدم الانحياز وسائر البلدان النامية أن تضاعف من كداعـها من أجل اقامة النظام الاقتصادى الدولى الجديد فى وقت مبكر ، وأن تعزز جهودها لتحقيق الاعتماد الجماعى على الذات .

٣ - ويلاحظ المكتب أنه لا بد للقضاء على الارتباك الحالى الذى يؤثر على الاقتصاد العالمى من اعتراف البلدان المتقدمة النمو بالمترايط بين التغييرات الهيكلية فى اقتصاداتها بما يتفق مع تنفيذ النظام الاقتصادى الدولى الجديد وبين التدابير التى تستهدف توليد النمو فى اجمالى الطلب والطاقة الانتاجية فى البلدان النامية . وتشمل هذه التغييرات الهيكلية احداث تحولات فى انماط الانتاج والاستهلاك والتجارة فى الاقتصاد العالمى ، وممارسة السيطرة الوطنية الفعلية على الموارد القومية ، واعادة تشكيل الاطار المؤسسى الدولى ، بما فى ذلك اقامة ترتيبات مؤسسية جديدة ، اذا استدعى

الأمر تتيح للبلدان النامية الاشتراك الكامل والفعال في عملية اتخاذ القرارات على المستوى الدولي .

٤ - وإذا وضع في اعتباره الحالة القائمة في الاقتصاد العالمي والعلاقات الاقتصادية الدولية ، وموقف بلدان عدم الانحياز والبلدان النامية الأخرى ، وبصفة خاصة الموقف المتطلب للبلدان المتقدمة النمو التي تعارض الحاجة إلى إجراء تغييرات هيكلية تستهدف سرعة إقامة النظام الاقتصادي الدولي الجديد ، كما أوضحت اثناء الاونكتاد الخامس الذي عقد مؤخرا ، فإن المكتب يؤكد من جديد أن التعاون فيما بين بلدان عدم الانحياز والبلدان النامية الأخرى قد أصبح حتميا بالنسبة لها كلها .

ويدرك المكتب أيضا تزايد التعاون الاقتصادي فيما بين بلدان عدم الانحياز والبلدان النامية الأخرى باعتباره أحد العوامل الرئيسية في إعادة تشكيل النظام الاقتصادي الدولي الحالي ودفع عجلة النمو بالبلدان النامية ، ويشدد من جديد على الحاجة إلى تكثيف الجهود استنادا إلى مبدأ دعم اقتصاداتها الوطنية ، والاعتماد الجماعي على الذات بغية تعزيز وتطوير الروابط التجارية والاقتصادية بين هذه البلدان .

ويؤكد المكتب على أن إقامة النظام الاقتصادي الدولي الجديد تقتضي ضمنا القيام بعملية إعادة تشكيل أساسية للاقتصاد العالمي ، ويرفض في ضوء ما يقدمه الماضي من دليل الزعم القائل بأنه يمكن ببساطة تحقيق عملية إعادة التشكيل هذه عن طريق التفاعل الحر لقوى السوق . ومن ثم فإن المكتب يناشد جميع البلدان المتقدمة النمو أن تقبل المشاورات العالمية داخل منظومة الأمم المتحدة بشأن سياستها الاقتصادية نظرا لما لهذه السياسات من أثر كبير على الاقتصاد العالمي ومن أجل تحقيق التماسك بين سياساتها القصيرة والطويلة الأجل بطريقة تفضي إلى تنفيذ النظام الاقتصادي الدولي الجديد .

٥ - ويذكر المكتب مرة أخرى أن الكفاح من أجل إزالة المظالم القائمة في النظام الاقتصادي الدولي ومن أجل إقامة النظام الاقتصادي الدولي الجديد يعتبر جزءا لا يتجزأ من كفاح الشعوب للقضاء على العدوان الأجنبي والاحتلال الأجنبي والتمييز العنصري والصهيونية والفصل العنصري والامبريالية والاستعمار قديمه وحديثه وكل أشكال التبعية والاضاع والتدخل في الشؤون الداخلية والهيمنة والاستغلال . وهذه الأساليب المرفوضة هي العقبات الرئيسية أمام تنمية العالم النامي في مجموعته وهي الخطر الأكبر الذي يهدد السلم والأمن الدوليين . ولذا فإن القضاء عليها هو من المستلزمات الضرورية للنهوض بالتنمية والتعاون الاقتصادي الدولي .

استعراض الحالة الاقتصادية الدولية وآفاق التنمية أمام البلدان النامية

٦ - يلاحظ المكتب أن اخفاق البلدان المتقدمة النمو في اتخاذ التدابير المناسبة لاجتثاث التغييرات الهيكلية في الاقتصاد الدولي قد انعكست آثاره على اقتصادات البلدان النامية . وقد استخدم عجز بلدان الاقتصاد السوقي المتقدمة عن السيطرة على الاختلالات الخطيرة في موازين مدفوعاتها وارتفاع معدلات التضخم والبطالة في بلدانها كذريعة للتباطؤ في اتخاذ تدابير لصالح البلدان النامية . مما أدى الى قلق البلدان النامية وألقى عبئا كبيرا غير متناسب من أعباء تكيف الاقتصاد العالمي على عاتيق اقتصاديات البلدان النامية .

٧ - ويعرب المكتب عن استيائه البالغ إزاء التدابير الحمائية التي أدخلتها البلدان المتقدمة النمو في السنوات الأخيرة في القطاعات التي انتقلت فيها الميزة النسبية لصالح البلدان الصناعية والتي لديها امكانيات النمو في صادراتها، ويؤكد من جديد اقتناعه بأن الحل السليم هو إعادة تشكيل هيكل الصناعة العالمية بشكل يرتبط ، على وجه الخصوص بتحقيق هدف بلوغ البلدان النامية حصة ٢٥ في المائة من الانتاج الصناعي العالمي بحلول سنة ٢٠٠٠ . ويذكر المكتب مرة أخرى أن واجب البلدان المتقدمة النمو هو إزالة التدرجية للتدابير الحمائية وسائر الحواجز الراهنة ، والامتناع عن اقامة حواجز جديدة ، وانهاج سياسات تتيح ادخال التعديلات والتسويات اللازمة لتحقيق هدف لهما . وتحقيقا لهذا الهدف يجب ألا تفرض على البلدان النامية أي اتفاقات قطاعية تحد من تجارة البلدان النامية ، بل يجب إنهاء الاتفاقات القائمة تدريجيا بحيث يتاح لمنتجات البلدان النامية وصولا غير محدود الى أسواق البلدان المتقدمة النمو .

٨ - ويعرب المكتب عن أسفه لعدم استجابة البلدان المتقدمة النمو في المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف لمصالح ومشاكل البلدان النامية بما فيها أقل البلدان نموا . فالمفاوضات لم تشمل كثيرا من القضايا التي تهم البلدان النامية ، كما أن قوائم الاستثناءات المقترحة تتضمن اضافة لها أهمية تصديرية أساسية للبلدان النامية . وعلى عكس التعاملات التي قطعتها البلدان المتقدمة النمو على نفسها في اعلان طوكيو، لم تجر أي محاولة حقيقية في المفاوضات لتقديم معاملة خاصة وتفضيلية للبلدان النامية . لذلك يدعو المكتب البلدان المتقدمة النمو الى الشروع في جولة جديدة من المفاوضات مع البلدان النامية في بداية العقد المقبل تستهدف على نحو خاص مساعدة البلدان النامية في مشاكلها بما في ذلك ، على وجه الخصوص ، الحاجة الى تقديم معاملة خاصة وتفضيلية للبلدان النامية والاعتراف الصريح بمبدأ عدم اشتراط التعامل بالمثل .

٩ - وبأسف المؤتمر لأوجه النقص القائمة في تشكيل نظام الأفضليات المعمم ، ويوصي بتحسينه واعطائه صفة قانونية وتمديد فترة تشغيله الى ما بعد ١٩٨١ . ويذكر المكتب من جديد أن النظام يجب أن يكون معمما بغير تمييز وقائما على أساس عدم اشتراط المعاملة بالمثوالا يستخدم كأداة للضغط أو الانتقام السياسي أو الاقتصادي .

١٠ - ويلاحظ المكتب أنه قد تم التوصل الى اتفاق على العناصر الأساسية في مؤتمر التفاوض بشأن الصندوق المشترك في إطار البرنامج المتكامل للسلع الأساسية وحث على دعوة اللجنة المؤقتة الى الاجتماع في وقت مبكر لاعداد مشروع مواد الاتفاق من أجل التصديق عليها قبل نهاية العام . وذكر المكتب بأنه رغم أن الصندوق المشترك المقترح لم يحقق التوقعات الأصلية له ، الا أنه وفر أساسا لبدء عمل دولي في ميدان السلع الأساسية . ولذلك فإن المكتب ينادي جميع الدول الأعضاء في الأونكتاد ، ولاسيما البلدان المتقدمة النمو ، وكذلك المنظمات الدولية ، التي لم تفعل ذلك بعد ، أن تعلن بصورة عاجلة تبرعاتها " للشباك الثاني " للصندوق .

١١ - ويلاحظ المكتب مع الأسف عدم احرار تقدم نى العمل بشأن اتفاقات السلع الأساسية الفردية في إطار البرنامج المتكامل للسلع الأساسية ويحث الحكومات المعنية على أن تنتقل من مرحلة الالتزام الى مرحلة العمل والتنفيذ . ويطلب المكتب أيضا عقد مؤتمرات للتفاوض بشأن السلع الأساسية التي حققت المرحلة الفنية الخاصة بتحديد المشكلات ما يكفي من التقدم بالنسبة لها ، وذلك في نطاق الاطار الزمني الموسع للبرنامج المتكامل للسلع الأساسية ، ويحث على عقد الاجتماعات التحضيرية الخاصة بالسلع الأساسية المتبقية في أقرب وقت ممكن ، حتى يمكن تحديد جوانب واقعية بغية عقد مؤتمرات للتفاوض بشأن هذه المنتجات .

١٢ - ويلاحظ المكتب أيضا أنه تم ، في الأونكتاد الخامس ، التعهد بشأن إطار شامل للتعاون الدولي من أجل القيام في البلدان النامية بتوسيع نطاق تحضير السلع الأساسية وتصدير السلع المحضرة ، ويلاحظ أيضا التعهد الخاص بإنشاء إطار للتعاون الدولي في مجال تسويق وتوزيع السلع الأولية بغية زيادة مشاركة البلدان النامية في هذه الأنشطة .

١٣ - ويؤكد المكتب من جديد الأهمية التي تحظى بها اتحادات المنتجين بوصفها آليات لبلدان عدم الانحياز والبلدان النامية الأخرى لممارسة حقوقها المشروعة في الحصول على أسعار عادلة ومجزية لموادها الخام وسلعها الأولية ولتحسين مركزها في المساومة في التجارة الدولية . ويحث المكتب بلدان عدم الانحياز والبلدان النامية الأخرى على أن تدعم اتحادات المنتجين القائمة وأن تنشئ اتحادات منتجين جديدة . وفي هذا الصدد ، يؤكد المكتب على أهمية المبادرات المتخذة من جانب بلدان عدم الانحياز والبلدان النامية الأخرى لإنشاء مجلس لاتحادات المنتجين .

١٤ - ويلاحظ المكتب أن نسبة كبيرة من حالات اختلال توازن موازين المدفوعات بالبلدان النامية سببها عوامل خارجية مصدرها حالات اختلال توازن أساسية في البلدان المتقدمة النمو أدت الى ركود عالمي ممتد الأجل ، وارتفاع معدلات التضخم الوافد من

البلدان المتقدمة النمو ، وتزايد الحماية ، والتدهور المتسارع في معدلات التهرب—ادل
التجاري في تجارة البلدان النامية ، الأمر الذي أجبر البلدان النامية على ان تختصر
برامجها الانمائية وفرض عليها تحمل عبء ضخم من الديون وخدمة الديون. وفي ظل هيكل النظام
التقدمي الدولي وقع عبء تسويات سعر القلسم بصورة غير متناسبة على عاتق البلدان
النامية. وصاحب ذلك حدوث تأثير عكسي على برامجها الانمائية. وقد ضاعف من هذه الآثار
العكسية نظام المشروطة الصارم الذي تطبقه مؤسسات النقد الدولية. وفي هذا السياق
يذكر المكتب بالحاجة الملحة الى اجراء اصلاح جوهرى وشامل للنظام النقدي الدولي
يتفق مع احتياجات البلدان النامية فيما يتعلق بالسيولة والتنمية ، بما في ذلك اقامة
صلة بين انشاء حقوق السحب الخاصة وتوفير موارد مالية اضافية للتنمية. ويشدد المكتب
على وجوب أن تتضمن احدى السمات الأساسية للنظام النقدي الذي جرى اصلاحه المشاركة
التامة والفعالة من جانب البلدان النامية في عملية اتخاذ القرار .

١٥ - ويشدد المكتب على أهمية ايجاد تدابير مناسبة وفعالة لمقاومة التخفيض المصدر
من البلدان المتقدمة النمو الى بلدان عدم الانحياز والبلدان النامية الاخرى.
ويلحظ المكتب مع التقدير المبادرة التي قامت بها حكومة العراق بتقديمها باقتراح
لانشاء صندوق دولي لمساعدة البلدان النامية في تخفيف حدة آثار التضخم الزارة .

ويوصي المكتب ، ادراكا منه بأن هذا الاقتراح جدير بالدراسة الجادة، بأن
يطلب الى فريق تنسيق مشترك بين الحكومات دراسة تفاصيل هذا الاقتراح وآثاره
مع تقديم تقرير عنه الى مؤتمر القمة السادس القادم لبلدان عدم الانحياز ، الذي
سيُعقد في هافانا ، لاتخاذ قرار بشأنه .

١٦ - ويلحظ المكتب مع القلق العميق الانخفاض الذي حدث في التدفق الصافي للمستأز
الفعلية الى البلدان النامية الى ٣٠ في المائة فقط وشروط تحويل الموارد من البلدان
المتقدمة النمو الى البلدان النامية التي تزداد سوءا ، ويناشد تلك البلدان المتقدمة
النمو ، التي لم تمل بعد الى نسبة ال ٧٠ المستهدفة لتدفقات المساعدة الانمائية
الرسمية ، أن تفعل ذلك في غضون اطار زمني محدد يتفق عليه في اطار الاستراتيجية الانمائية
الدولية الجديدة . ويلحظ المكتب أيضا مع التقدير الجهود المبذولة من جانب بعض
البلدان المتقدمة النمو والمتمثلة في اتخاذ خطوات للتخفيف من حدة ديون المساعدة
الانمائية الرسمية ، ويحث البلدان المتقدمة النمو الاخرى ، التي لم تفعل ذلك بعد ،
على أن تقوم في أقرب وقت ممكن باتخاذ الخطوات اللازمة للتنفيذ الكامل للقرار
١٦٥ (د أ - ٩) بغية اعادة جميع البلدان النامية الأشد فقرا التي يشملها القرار دون
تمييز واتمام المفاوضات بشأن الملامح التفصيلية لعمليات الديون في المستقبل في ضوء
المغاييم الأساسية الواردة في القرار ١٦٥ (د أ - ٩) .

١٧ - ويعرب المكتب عن الاسف لعدم تحقيق نتائج في الاونكتاد الخامس بشأن وضع مدونة لقواعد السلوك في نقل التكنولوجيا ، ويحث بلدان الاقتصاد السوقى المتقدمة النمو على أن تقدم الدليل على أن روحها تتسم بالمزيد من التعاون ، بغية حل القضايا الاساسية المتعلقة في مؤتمر التفاوض القادم . وفى هذا الصدد يؤكد المكتب من جديد أن مدونة قواعد السلوك يجب أن تكون ملزمة قانونا .

١٨ - ويلاحظ المكتب مع التقدير القرار الذي اتخذه الاونكتاد الخامس والخاص بالشروع فى برنامج شامل وموسع جدا يتخذ شكل برنامج عمل فوري (١٩٧٩ - ١٩٨١) وبرنامج عمل جديد ضخم فى الثمانينات لصالح أقل البلدان نموا . ويحث المكتب على التنفيذ الفوري لهذين البرنامجين كما يحث جميع البلدان المتقدمة النمو التى سجلت تحفظات عليها أن تسحبها .

١٩ - ويؤكد المكتب أيضا على الحاجة الى المساعدات المالية والتقنية من البلدان المتقدمة النمو والوكالات الدولية كوسيلة لمساعدة الجهود التى تبذلها البلدان المعنية على التخفيف من حدة مشكلات المرور العابر (الترانزيت) والنقل المشتركة المتصلة بالبلدان النامية غير الساحلية وجاراتها حسبما يكون ملائما . ويحث المكتب على اتخاذ اجراءات محددة تتعلق بالاحتياجات والمشكلات الخاصة بالبلدان النامية الجزرية على النحو الرارد فى قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة .

٢٠ - والمكتب ادراكا منه لدور الاونكتاد المتطور ، يؤكد من جديد اعترافه الصريح بالاونكتاد باعتباره الاداة الرئيسية للجمعية العامة من أجل المفاوضات الاقتصادية الدولية بشأن التجارة الدولية وما يتصل بها من مشاكل التنمية الاقتصادية ، وخاصة فى اطار المفاوضات بشأن اقامة النظام الاقتصادى الدولى الجديد ولدوره باعتباره من أهم أدوات استعراض التطورات الاقتصادية الدولية ومتابعتها مع المراعاة التامة للاحكام ذات الصلة من قرار الجمعية العامة ١٩٩٥ (د - ١٩) وقرار المؤتمر ٩٠ (د - ٤) . ويكرر المكتب أن تدعيم الاونكتاد يجب أن ينظر اليه باعتباره عنصرا أساسيا فى عملية إعادة تشكيل القطاعين الاقتصادى والاجتماعى فى الأمم المتحدة التى تجرى حاليا . وفى هذا الصدد يحث المكتب جميع البلدان أن تقدم دعما كاملا لتنفيذ القرار الذى اتخذه الاونكتاد الخامس بشأن المسائل المؤسسية فيما يتعلق بأعمال الانكتاد .

٢١ - ويرحب المكتب بالنهاية الناجحة للمفاوضات بشأن تحويل منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) الى وكالة متخصصة . ويحث المكتب جميع البلدان على اتخاذ ما يلزم للتصديق على اتفاق تحويل اليونيدو الى وكالة متخصصة قبل المؤتمر العام الثالث لليونيدو ، ويعرب عن الامل فى أن تتحقق لليونيدو الفعالية من أجل تحقيق هدف بلوغ البلدان النامية حصة قدرها ٢٥ فى المائذ من الانتاج العالمى من المصنوعات بحلول عام ٢٠٠٠ .

٢٢ - ويؤكد المكتب من جديد وجهة النظر التي أعرب عنها وزراء العمل لبلدان عدم الانحياز والبلدان النامية الأخرى (تونس ٢ نيسان / ١٩٧٨) ومفادها أن هدف الوفاء باحتياجات الإنسان الأساسية واستئصال الفقر الجماعي لا يمكن أن يتحقق بشكل مطرد إلا عن طريق إجراء تغيير أساسي في النظام الاقتصادي العالمي وفقا لمقررات الدوريتين الاستثنائيتين السادسة والسابعة للجمعية العامة للأمم المتحدة . لذلك يعرب المكتب في هذا الصدد ، عن بالغ القلق إزاء الأخذ بمفاهيم وقواعد ومبادئ مثل إمكانية الوصول إلى الدورات ، والتدرج والانتقائية ، واستخدام ما يطلق عليه " استراتيجية الاحتياجات الأساسية " ومفهوم التمايز بغية تحويل أنظار المجتمع الدولي بعيدا عن المفاوضات الدائرة حول إقامة النظام الاقتصادي الدولي الجديد والتشويش على أولويات التنمية الوطنية أو محاولة صدع وحدة البلدان النامية .

٢٣ - ويلاحظ المكتب أن المبادئ التوجيهية المتعلقة بوضع الاستراتيجية الإنمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الإنمائي الثالث الصادره عن الاجتماع الوزاري في هافانا والتي أيدتها مؤتمر وزراء خارجية بلدان عدم الانحياز في بلغراد قد تجلست بشكل عام في القرار الذي اتخذته الجمعية العامة في دورتها الثالثة والثلاثين بشأن الأعمال التحضيرية المتعلقة بوضع استراتيجية إنمائية دولية جديدة .

٢٤ - ويؤكد المكتب من جديد أن الهدف الرئيسي للاستراتيجية الجديدة يجب أن يكون التعجيل بتنمية البلدان النامية ، وضمان إقامة النظام الاقتصادي الدولي الجديد في وقت مبكر عن طريق إعادة تشكيل هيكل النظام العالمي على نحو مناسب ومتناسب .

٢٥ - ويهيب المكتب ببلدان عدم الانحياز وغيرها من البلدان النامية الممثلة في اللجنة التحضيرية للاستراتيجية الإنمائية الدولية أن تبذل كل جهد للتأكد من أن المبادئ التوجيهية للاستراتيجية الجديدة المنصوص عليها في قرار الجمعية العامة ١٩٣/٣٣ هي التي يهتدى بها خلال عملية وضع الاستراتيجية بالتفصيل . ويرجو المكتب من بلدان عدم الانحياز والبلدان النامية الأخرى أن تشترك اشتراكا فعالا في وضع الاستراتيجية وأن تعمل في سبيل الانتهاء منها في الموعد المحدد حتى تعتمد من قبل الدورة الاستثنائية للجمعية العامة المقرر عقدها في عام ١٩٨٠ .

٢٦ - وينبغي أن تتوخى الاستراتيجية الجديدة باعتبارها عملا هائلا يشترك فيه المجتمع الدولي كله ما يلي على وجه الخصوص :

- أن تعين داخل إطار من الغايات والأهداف القابلة للتطبيق والمتسقة والمحددة من حيث الكم والكيف على السواء دور جميع البلدان والتزامها المتفق عليه معبرا عنهما بمعايير كمية وفي إطار زمني متفق عليه من أجل اعتماد وتنفيذ تدابير مبدئية وصولا إلى غايات الاستراتيجية وأهدافها .

- أن تحدد متوسطا لمعدل نمو البلدان النامية كمجموعة إبان العقد يتناسب مستواه مع الحاجة إلى أن يختصر إلى النصف بحلول نهاية هذا القرن الفجوة القائمة حاليا في الدخول بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية مما سيسوغ تحديد هدف للنمو الشامل في البلدان النامية يفوق مستواه المستوى الذي تحدد لعقد الأمم المتحدة الانمائي الثاني .

- أن تلتزم تحقيق طفرة في حسم القضايا الرئيسية التي هي موضوع المفاوضات الدائرة في سياق الجهود المبذولة لإقامة النظام الاقتصادي الدولي الجديد .

- أن تتضمن برنامج العمل الجديد الشامل لأقل البلدان النامية نموا وهو البرنامج الذي اعتمده الاونكتاد الخامس .

٢٧- وبعد إجراء تقييم أولى المفاوضات التي جرت في الاونكتاد الخامس، يعرب المكتب من قلقه البالغ لأن النتيجة لم تكن مرضية . ومع مراعاة العدد الكبير من القضايا التي أحيلت ثانية إلى الجهاز الدائم لاونكتاد وكذلك انعدام التأييد من جانب البلدان المتقدمة النمو للمقترحات التي وضعت بالاشتراك مع البلدان النامية الأمر الذي تجلّى في عمليات التصويت أو التحفظات من قبل تلك البلدان بشأن النصوص التي كان يتوفر توافق في الآراء حولها، فإن المكتب يعرب، في هذا السياق، عمن الأسف بصفة خاصة لأنه لم يتم التوصل إلى اتفاق تام بشأن عدد ضئيل من القضايا كان الكثير منها ذا طابع شكلي أو محدود النطاق . وهو لذلك يحث البلدان المتقدمة النمو على أن تعيد النظر في موقفها بصدد المسائل الموضوعية التي يتعين الانمناقشتها داخل الأجهزة المناسبة التابعة لاونكتاد، وأن تسحب تحفظاتها، بهدف توسيع نطاق مجال الاتفاق . وهو يحث كذلك البلدان المتقدمة النمو على أن تقدم الدليل على رغبتها السياسية في استئناف المفاوضات بشكل مجد .

٢٨- ويلاحظ المكتب أن حالة الأغذية في العالم مازالت حرجة لاسيما بالنسبة للبلدان النامية التي تعاني من نقص في الأغذية، وهو يؤكد من جديد ضرورة تنفيذ المقررات المتخذة في مؤتمر القمة الخامس لبلدان عدم الانحياز تنفيذاً قوياً، وبهدف التهديد بإشهار سلاح الأغذية في وجه البلدان النامية .

٢٩- ويؤكد المكتب من جديد الرأي الذى أعربت عنه بلدان عدم الانحياز من أنه يجب أن يوضع فى الاعتبار الوضع الذى تواجهه البلدان التى لاتزال أراضيها تحت السيطرة الاستعمارية وأن ينظر فى اتخاذ التدابير اللازمة لمساندة قضيتها العادلة من أجل التحرر الوطنى والحفاظ على مواردها الطبيعية ، كما يؤكد من جديد حق هذه الشعوب فى التعويض عن الخسائر التى تكبدتها خلال فترة الكفاح ضد الاحتلال الاستعماري والصهيونية والتمييز العنصري والفصل العنصري .

٣٠- ويكرر المكتب أيضا تأكيد حق البلدان النامية غير القابل للتصرف فى ممارسة حقوقها المشروعة فى تحقيق السيادة والسيطرة على نحو فعال ودائم على مواردها الطبيعية وجميع مواردها الأخرى ، مثل ملكية هذه الموارد والانتفاع بها وحق تأميمها طبقا لتشريعاتها الوطنية .

٣١- ويحيط المؤتمر علما بارتياح بقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة بعقد مؤتمر دولى بشأن مصادر الطاقة الجديدة والقابلة للتجديد فى ١٩٨١ . وأوصى المكتب بالنظر فى الداح هذه المسألة وإلى حين انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة ، بضرورة اتخاذ خطوات عاجلة داخل منظومة الأمم المتحدة لايلاء اهتمام اكبر لتقديم المساعدة الى البلدان النامية للقيام بمباحثات تستهدف التوصل الى مصادر طاقة جديدة وقابلة للتجديد ولضمان حصول البلدان النامية على أحدث التكنولوجيات والتطورات فى هذا المجال الحيوى بالنسبة لها ، ولحشد الموارد للأغراض سالفه الذكر .

٣٢- ويرى المكتب فى ضوء النتائج المخيبة للآمال التى انتهت اليها مفاوضات الاونكتاد الخامس وغيره من المفاوضات التى جرت مؤخرا بين البلدان المتقدمة والنامية ، أنه لم يعد هناك مذهب أن تتولى بلدان عدم الانحياز وغيرها من البلدان النامية تقييم الطريقة التى جرت بها هذه المفاوضات ، بصفة اتخاذ تدابير ملائمة لضمان التوصل الى نتائج أكثر أهمية . وأهاب المكتب فى هذا الصدد ببلدان عدم الانحياز وغيرها من البلدان النامية اتخاذ خطوات لتحقيق تنسيق ناجع لسياستها المتعلقة بالمفاوضات مع البلدان المتقدمة ، وأيضا لضمان سرعة تنفيذ برنامج التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية الذى يقوم على مبادئ الاعتماد الجماعى على الذات بهدف التعجيل بتنميتها الخاصة وأيضا لدعم قوتها اللازمة كطرف مقابل لمساندة مركزها التفاوضي .

٣٣- ويدين المكتب محاولات بعض البلدان المتقدمة النمو الرامية الى صنع وحدة مجموعة ال ٧٧ باقدام موضوع الطاقة فى المفاوضات التى دارت فى الاونكتاد الخامس ويرى المكتب ضرورة مناقشة هذه المسألة على نحو مناسب فى السياق الاوسم نطاقا ، سياق المفاوضات العالمية المتوخاة فى الفقرة ٢٢ أدناه .

٣٤- ويسلم المكتب بضرورة دعم بلدان عدم الانحياز والبلدان النامية لأواصر المساعدة المتبادلة والتضامن فيما بينها فى إطار من الاعتماد الجماعى على الذات . وعليه فقد قرر المكتب أن يجتمع فريق تشاور من بلدان عدم الانحياز فى وقت مبكر بغية وضع مقترحات تتعلق بالترتيبات المناسبة لتحقيق هذا الهدف ، وتقديم تقرير الى مؤتمر القمة السادس لبلدان عدم الانحياز لاتخاذ القرار الملزم .

٣٥- ورحب المكتب باقتراح حكومة غيانا استضافة هذا الاجتماع

٣٦- وقام المكتب بتقييم الأساليب المستخدمة فى المفاوضات بين البلدان المتقدمة النمو والنامية حول التعاون الاقتصادى الدولى ، ملاحظا أن التقدم الذى تحقق حتى الان محدود جدا وفى هذا الصدد يرى المكتب أن المدخل الى المفاوضات المقبلة يجب أن يتسم بالخصائص التالية :

- أن تكون المفاوضات موجهة نحو الاعمال ،
- أن تتناول المواضيع فى إطار نهج متكامل ،
- أن تمضى قدما فى آن واحد على مختلف المستويات
- أن تكون مفتوحة لاشتراك الجميع .

٣٧- ورأى أن الامر قد يستدعى شيئا من التحول عن النهج التقليدية التى تنظم المفاوضات فى المحافل الاقتصادية المختصة فى الامم المتحدة من أجل توفير **الدفع** السياسى اللازم لجولة مقبلة من المفاوضات العالمية المتمثلة .

٣٨- لذا **يوصي** المكتب ببلدان عدم الانحياز بدراسة الأساليب التى تستخدم فى المفاوضات بين البلدان المتقدمة النمو والنامية وأية مقترحات لتحقيق **هذه** الغاية على أساس ما تقدم ومع مراعاة ما جاء بالفقرة ٢٩ أعلاه ، حتى **يمكن** اتخاذ قرار نهائى فى مؤتمر القمة السادس بهذا الصدد .

٣٩- وفضلا عن ذلك يوصى المكتب بأنه فى حالة قيام مؤتمر القمة السادس باتخاذ قرار ايجابى بشأن هذه الجولة العالمية من المفاوضات ، فإنه ينبغي أن يتخذ **بالمثل** قرار بشأن عقد اجتماع تحضيرى لبلدان عدم الانحياز والبلدان النامية **الأخرى** لدراسة مختلف عناصر المفاوضات قبل الشروع فى هذه الجولة العالمية .

٤٠- ويرى المكتب أن الدورة الاستثنائية للجمعية العامة للأمم المتحدة التى ستعقد فى ١٩٨٠ ، ينبغي تكريسها لمراجعة تنفيذ النظام الاقتصادى الدولى الجديد واختتام المفاوضات بشأن الاستراتيجية الانمائية الدولية الجديدة ، وينبغي بالذات أن يحتاج فى الدورة الاستثنائية المحفل السياسى الملزم لحل القضايا

المعلقة فيما يختص بالاستراتيجية الانمائية الدولية الجديدة في سياق الحاجة الى اعادة بناء هيكل الاقتصاد العالمى . كما ينبغي أن تحدد الدورة الأولويات وأن تضع جدولاً زمنياً للمفاوضات فى إطار الاستراتيجية الجديدة بشأن القضايا الجديدة خلال الثمانينيات .

٤١- ويدعو المكتب لبلدان عدم الانحياز وغيرها من البلدان النامية الى بذل جهد متآلف لضمان نجاح الدورة الاستثنائية ولتحقيق هذا الغرض يتعين عقد اجتماع لمجموعة الـ ٧٧ قبل الدورة الاستثنائية بغية تحديد موقف مشترك للبلدان النامية فيما يتعلق بالقضايا الكبرى التى سيدور حولها النقاش والتفاوض خلال هذه الدورة .

٤٢- ويؤكد المكتب على أن من الضرورى لبلدان عدم الانحياز أن تواصل المبادرة المتعلقة بسياسات التعاون الاقتصادى الدولى مع مراعاة ضآلة النتائج التى تحققت فى المفاوضات بين البلدان المتقدمة النمو والنامية منذ الدورة الاستثنائية السادسة للجمعية العامة .

٤٣- لذلك يؤكد المكتب على دور حركة عدم الانحياز باعتبارها المحفل المركزى لوضع واعتماد القرارات المتعلقة بالتعاون الدولى للبلدان النامية .

٤٤- ويؤكد المكتب كذلك من جديد ، بصد العمل الذى تقوم به حركة عدم الانحياز على صعيد المحافل الاقتصادية فى الأمم المتحدة ، أن مجموعة الـ ٧٧ هى أداة بالغة الأهمية لتنسيق تنفيذ هذه القرارات المبدئية عن طريق التفاوض مع البلدان المتقدمة النمو .

٤٥- ويرى المكتب أن يتخذ مؤتمر القمة السادس لبلدان عدم الانحياز موقفاً من مسألة امكانية أو عدم امكانية انشاء جهاز فنى مساعد للبلدان النامية فى ضوء جميع التقارير المتاحة حول موضوع التعاون الاقتصادى الدولى .

٤٦- ويذكر المكتب أيضاً فى هذا الصدد بالمقررات التى اتخذها المؤتمر الوزارى لبلدان عدم الانحياز فى بلغراد والتى تدعو بلدان عدم الانحياز الى مواصلة القيام مع مجموعة الـ ٧٧ بدور محورى وحاسم مما يؤدى الى تدعيم الجبهة المشتركة للبلدان النامية فى مفاوضاتها بشأن النظام الاقتصادى الدولى الجديد والى تنفيذ برامج التعاون فيما بين البلدان النامية تدعوما لاعتمادها الجماعى على الذات وللمصلحة المشتركة .

المرفق الثاني

تنفيذ برنامج عمل كولومبو من أجل التعاون الاقتصادي
فيما بين بلدان عدم الانحياز وسائر البلدان النامية:
تقرير بلدان التنسيق

تنفيذ برنامج عمل كولومبو من أجل
التعاون الاقتصادي فيما بين بلدان
عدم الانحياز وسائر البلدان النامية

تقارير بلدان التنسيق

١ - استعرض المكتب مدى تنفيذ برنامج العمل من أجل التعاون الاقتصادي الذي اعتمد في كولومبو ، ولاحظ أن التقدم الذي تحقق نحو تحقيق المقررات المتخذة في قمة كولومبو لم يكن كافيا .

٢ - وسلم المكتب بضرورة تحديد أولويات ومواعيد مستهدفة لمختلف المقترحات الواردة في برنامج العمل . واذ يشير المكتب إلى المقرر الذي اتخذته رؤساء دول أو حكومات بلدان عدم الانحياز في مؤتمر القمة الخامس في كولومبو باستعراض مدى تنفيذ برنامج العمل سنويا ، يقرر عقد اجتماع لهذا الغرض لمكتب التنسيق في نيويورك ، لنظر في المقترحات التي تقدمها بلدان التنسيق قبل مؤتمر القمة السادس الذي يعقد في هافانا . كذلك قرر المكتب أن يقوم مكتب التنسيق في نيويورك باستعراض سنوي للتقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل واتخاذ التدابير اللازمة للتعجيل بتنفيذ البرنامج .

٣ - ويكرر المكتب الأعراب عن ضرورة اتخاذ بلدان عدم الانحياز وسائر البلدان النامية تدابير عاجلة لزيادة التعاون فيما بينها من أجل تعزيز الاعتماد على الذات وطنيا وجماعيا باعتبار ذلك عنصرا هاما في استراتيجيتها من أجل التعاون الانمائي الدولي الذي يستهدف إقامة نظام اقتصادي دولي جديد .

الف - المواد الخام

٤ - يشير المكتب إلى أن النظام الأساسي المتعلق بإنشاء مجلس اتحادات المنتجين - المصدرين للمزاد الخام في البلدان النامية قد تم اعتماده ، ويحث جميع بلدان عدم الانحياز وسائر البلدان النامية على العمل على سرعة انضمام اتحادات المنتجين - المصدرين فيها إلى المجلس حتى يدخل مرحلة التنفيذ في أقرب وقت ممكن .

باء - التجارة

٥ - يلاحظ المكتب أن الهند ستنتهي في تموز/يوليه ١٩٧٩ من اعداد التقرير عن دراسة الاستخدام الاكمل للتكامل من حيث توفر الموارد، والطاقت الصناعية والتكنولوجية، لعرضه على جميع بلدان عدم الانحياز، ويرى أن ذلك سيتيح لمؤتمر القمة المقبل النظر في اتخاذ اجراءات المتابعة في هذا الصدد . ويعيد المكتب التأكيد على أن اجتماع مكتب التنسيق في الهند في نيسان/ابريل ١٩٧٧ هو الذي طلب اعداد هذه الدراسة .

٦ - ويذكر المكتب بالمقرر الذي اتخذ في مؤتمر قمة عدم الانحياز في كولومبو، وبالتأكيد على ذلك فيما بعد في اجتماع اروشا المجموعة ال ٧٧ ، بشأن ضرورة الاسراع في الدخول في مفاوضات تستهدف في وقت قريب اقامة نظام شامل للافضليات التجارية فيما بين البلدان النامية . وتشتم هذه الحاجة بطابع الالاحاج بالنظر الى عدم التقدم في المفاوضات بين البلدان المتقدمة النمو والنامية في ميدان التعاون الاقتصادي الدولي . وفي هذا الصدد يلاحظ المجلس الاعلانات التي أدلت بها وفود بعض البلدان النامية حول هذا الموضوع في الأونكتاد الخامس ويرى أنها تمثل نقطة انطلاق جيدة للبدء في المفاوضات .

٧ - وقد أحاط المكتب علما بالأعمال الجارية في هذا القطاع في مشروع برنامج العمل للتعاون الاقتصادي ، النقل والمواصلات والصناعة ، في جورجيا ، مع الاشارة بصفة خاصة الى اصدار نشرة استعراضية فصلية عن تجارة السلع الأساسية وأنشطة اتحادات المنتجين في البلدان النامية واعداد دراسة عن تدفقات التجارة فيما بين البلدان النامية على أساس قائمة منتجات تصديرية مختارة .

جيم - التعاون المالي والنقدي

٨ - يلاحظ المكتب التأخر في اعداد الدراسات من جانب بلدان التنسيق في ميدان التعاون النقدي والمالي، ويدعوها الى الانتهاء بسرعة من هذه الدراسات بغية عرضها على مؤتمر القمة السادس للبت فيها .

٩ - ويرحب المكتب بقرار عقد اجتماع لوزراء المالية لمجموعة ال ٧٧ عشية الاجتماع السنوي للبنك الدولي في بلغراد ، ويوصي فريق ال ٢٤ بالاعداد لهذا الاجتماع حسب المهمة المكلف بها . ويجب أن يراعى الاجتماع الوزاري مقررات مؤتمر القمة السادس لبلدان عدم الانحياز فيما يتعلق بالتعاون في المجال النقدي والمالي، وأن يقوم بدوره بوضع تدابير محددة تستهدف تنفيذ هذه المقررات بنجاح .

دال - صندوق التضامن من أجل التنمية الاقتصادية والاجتماعية لبلدان عدم الانحياز

١٠ - ويلاحظ المكتب أنه لن يتم حتى الآن الوفاء بجميع المتطلبات القانونية الرسمية اللازمة لبدء تشغيل صندوق التضامن من أجل التنمية الاقتصادية والاجتماعية لبلدان عدم الانحياز ، وان عدد البلدان التي انضمت للصندوق - رغم المساعي التي جرت حتى الآن - لا يزال غير كاف .

١١ - ويذكر المكتب بأن مؤتمر بلغراد حث جميع بلدان عدم الانحياز التي لن تنضم بعد الى النظام الأساسي للصندوق على أن تقوم بذلك بأسرع ما يمكن نظرا لما للصندوق من أهمية اقتصادية وسياسية .

١٢ - واذ يأخذ المكتب في اعتباره أهمية البدء بتشغيل صندوق التضامن ، قبل قمة هافانا ان أمكن ، يوصي بلدان التنسيق وحكومة الكويت ، وهي البلد المضيف للصندوق بالقيام بعشاورات مكثفة في هذا السبيل ، وباتخاذ جميع ما يلزم من تدابير لاثبات الفرصة لمؤتمر القمة السادس لاتخاذ قرارات ببدء تشغيل الصندوق .

هـ - التصنيع

١٣ - يلاحظ المكتب مع التقدير الأعمال التي تقوم بها في هذا القطاع أمانة برنامج العمل من أجل التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية / النقل والمواصلات والتصنيع في جورجيا ، خاصة فيما يتعلق بتنفيذ المشروع الاقليمي للصيدليات . ويحيط المكتب علما بالأعمال الجارية بشأن الأسدة والمبيدات الحشرية ومشتقات السكر وتصنيع الأغذية .

واو - مصائد الأسماك

١٤ - يعرب المكتب عن ارتياحه للنتائج التي تم التوصل اليها في الاجتماع الأول لبلدان التنسيق في هذا القطاع ، الذي عقد في روما من ١٨ الى ٢٠ نيسان / أبريل ١٩٧٩ لتقييم وتحليل امكانيات تنفيذ التوصيات التي اعتمدها الاجتماعان الأول والثاني لبلدان عدم الانحياز وسائر البلدان النامية المهتمة بالامر في هذا القطاع من قطاعات التعاون . وفي هذا الصدد يقرر المكتب :

" أ " أن بحث البلدان غير المنحازة وسائر البلدان النامية على أن تبلغ بلدان التنسيق بأسرع ما يمكن ، برغباتها فيما يتعلق بالتعاون في مجال مصائد الأسماك وكذلك بامكانيات المساعدة في مجال التعاون حسبما جاء في الاستبيان الذي أعد لهذا الغرض ؛

" ٢ " أن يعرب لمنظمة الأغذية والزراعة عن الارتياح لتعاونها في برامج العمل هذه ، وخاصة لمساعدتها في تسهيل العمل الجارى بشأن استكمال البيانات عن حالة مصائد الأسماك في بلدان عدم الانحياز حتى يمكن الاستفادة من تلك البيانات ، ومعها ورغبات هذه البلدان ومدى استعدادها للتعاون في استكمال اعداد مشروعات التعاون المقبلة في هذا القطاع ؛

" ٣ " ان من الضروري الدعوة الى عقد اجتماع لبلدان التنسيق في هذا القطاع قبل مؤتمر القمة السادس في هافانا لتحليل الاعمال الجارية والجوانب التي يمكن النظر فيها من أجل اعداد التقرير الذي سيعرض على ذلك المؤتمر وفي هذا الصدد يعرب المكتب عن الرغبة في أن يقوم أحد بلدان التنسيق بعرض استضافة الاجتماع ؛

١٥- ويعرب المكتب عن الارتياح للخطوات المتخذة من أجل التنفيذ السريع لأنشطة التعاون في هذا المجال .

زاي - النقل

١٦- يحيط المكتب علما بعزم أمانة برنامج العمل من أجل التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية/ النقل والمواصلات والتصنيع ، في جورجيا ، على الشروع اذا توفرت الأموال اللازمة ، في برنامج عمل في هذا القطاع يستهدف مايلي :

" ١ " دراسة مشكلة النقل ووسائل تحسين الوضع الراهن بالنسبة للسلع الأساسية التي يتم توصيلها عن طريق اتحادات المنتجين القائمة والسلع التي ستشملها اتحادات المنتجين الجديدة ؛

" ٢ " دراسة الطرق التي تسلكها التجارة وتكاليف الشحن وأنواعه بالنسبة للسلع جددتها الدراسة الخاصة بتدفق التجارة فيما بين البلدان النامية ؛

" ٣ " دراسة الجوانب المتعلقة بالنقل في هذه المشاكل بالنسبة للقطاعات الصناعية المشمولة بالقطاع الصناعي في مشروع برنامج العمل من أجل التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية/ النقل والمواصلات والتصنيع .

١٦ - الاتصالات السلوكية واللاسلكية

١٧ - يحيط المكتب علما أيضا بالتوصيات الصادرة عن اجتماع ادارى المواصلات السلوكية واللاسلكية لبلدان عدم الانحياز فى ياوندا فى الفترة من ٧ الى ١٠ آيار/مايو ١٩٧٩ ويؤيد توصيات ذلك الاجتماع .

١٨ - ويرحب المكتب بإنشاء فريق خبراء مخصص ليقوم بإجراء بحث كامل لجميع الوثائق بغية الانتهاء الى موقف مشترك تتخذه بلدان عدم الانحياز فى المؤتمر العالمى للاتصالات اللاسلكية الذى سيعقد فى عام ١٩٧٩ .

١٩ - ويحيط المكتب علما ببرنامج العمل المقدم من جمهورية الكاميرون المتحدة بغية تعزيز التعاون فيما بين البلدان النامية فى مجال المواصلات السلوكية واللاسلكية ، ونظرا لأهمية هذا البرنامج وما يثيره من اهتمام فان المكتب يدعو بلدان عدم الانحياز الى أن تدرس المقترحات الواردة به ، والتي ستقدم الى مؤتمر القمة السادس للنظر فيها وإقرارها .

٢٠ - المركز الدولى للمؤسسات العامة

٢٠ - يلاحظ المكتب مع الارتياح الأنشطة الناجحة للمركز الدولى للمؤسسات العامة بليو بليانا فى يوغوسلافيا . وفى معرض تقييمه لعمل المركز بوصفه مساهمة محددة وهامة فى تعزيز التعاون فيما بين بلدان عدم الانحياز والبلدان النامية الاخرى تنفيذاً لمبدأ الاعتماد الجماعى على الذات ، يعرب المكتب عن أمله فى أن يواصل المركز ، بالدعم الفعال والمشاركة الفعالة من جانب بلدان عدم الانحياز والبلدان النامية الأخرى ، أنشطته المفيدة للغاية .

٢١ - وفى هذا الصدد ، يناشد المكتب جميع بلدان عدم الانحياز والبلدان النامية الاخرى، التى لم تفعل ذلك بعد ، أن تنضم الى المركز وأن تيسر ، من خلال مساهمتها الايجابية ، أداء المركز لمهامه على النحو الذى يحقق المزيد من النجاح .

٢٢ - النصحة

٢٢ - يلاحظ المكتب مع الارتياح ما تحقق من تقدم فى هذا المجال من مجالات التعاون، وكذلك العمل الذى جرى القيام به ، عقب اقرار برنامج

العمل ، لتنفيذ البرنامج وفقا للأهداف الرئيسية ، التي اتسمت بالانحياز والأهمية بالنسبة لبلدان عدم الانحياز على النحو الوارد في التوصيات الصادرة عن اجتماع خبراء الصحة الذي عقد في هافانا في آذار / مارس ١٩٧٩ والتي وافق عليها بعد ذلك الاجتماع الثالث لوزراء و / أو ممثلين الصحة لبلدان عدم الانحياز والبلدان النامية الأخرى الذي عقد في جنيف في أيار / مايو ١٩٧٩ .

٢٣ - ويخطط المكتب علما بالمقررات التي اتخذها الاجتماع الثالث لوزراء و / أو ممثلين الصحة ويحيلها ؛ للنظر ، إلى مؤتمر القمة السادس لرؤساء دول أو حكومات بلدان عدم الانحياز ، الذي سيعقد في هافانا في كوبا في أيلول / سبتمبر ١٩٧٩ .

٢٤ - ويكرر المكتب التوصية الصادرة عن وزراء الخارجية لبلدان عدم الانحياز في اجتماعهم الذي عقد في بلغراد في تموز/يوليه ١٩٧٨ ، ومفادها وجوب الاستمرار في عقد اجتماع سنوي لوزراء الصحة لبلدان عدم الانحياز وغيرهما من البلدان النامية المهمة وذلك أثناء انعقاد جمعية الصحة العالمية في جنيف .

كاف - التعاون التقني والخدمات الاستشارية

٢٥ - يرحب المكتب بما أعلنته الهند من أنه تطبيقا للمقرر الذي اتخذ في الاجتماع الذي عقده المكتب في نيودلهي ، سيعقد اجتماع للخبراء من هيئات استشارية رائدة بالبلدان النامية في نيودلهي في الفترة من ١٨ إلى ٢٠ تموز/يوليه ١٩٧٩ لبحث امكانية انشاء وحدة لتنمية المشاريع . ويعرب المكتب عن الأمل في أن تكفل بلدان عدم الانحياز والبلدان النامية الأخرى الاشتراك في الاجتماع المقترح بغية إصدار توصية عن امكانية أو عدم امكانية تنفيذ المشروع ، والقيام ، اذا كـــــــان المشروع ممكنا ، بوضع اقتراح محدد لانشاء وحدة لتنمية المشاريع على أن يـــــــتخذ الاقتراح على قمة هافانا القادمة .

لام - التنمية العلمية والتكنولوجية

٢٦ - يلاحظ المكتب مع الارتياح الخطوات التي تتخذها الهند لضمان بأن يعقد في المستقبل القريب مؤتمر المفوضين لقرار النظام الاساسي لمركز العلوم والتكنولوجيا المقترح في الهند لبلدان عدم الانحياز

٢٧ - ويرحب المكتب بالمبادرة التي اتخذتها مجموعة ال ٧٧ والمتمثلة في اعداد مشروع خطة عمل تطلح أساسا للمناقشة في مؤتمر الأمم المتحدة القادم لتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية الذي سيعقد في فيينا ، ويناشد جميع بلدان عدم الانحياز أن تواصل القيام بدور حيوى وحفاز داخل مجموعة ال ٧٧ ، بصفة خاصة ، فى اجتماعات المجموعة قبل مؤتمر فيينا ، بهدف تأمين عقد المؤتمر بنجاح .

٢٨ - وفيما يتعلق بمدونة قواعد السلوك فى نقل التكنولوجيا ، يرى المكتب أنه من الضروري لبلدان عدم الانحياز والبلدان النامية الأخرى أن تعقد اجتماعا قبل استئناف مؤتمر المفوضين المقرر عقده فى الربع الأخير من عام ١٩٧٩ بغية تنسيق مواقفها فى هذه المسألة الحاسمة . وفى هذا الصدد يرحب المكتب بعرض حكومة الهند استضافة هذا الاجتماع .

ميم - الشركات عبر الوطنية

٢٩ - يلاحظ المكتب أن ٢١ بلدا قد وقعت حتى نهاية آذار/مارس ١٩٧٩ على النظام الأساسى للمركز الاعلامى المعنى بالشركات عبر الوطنية ، وقد صدقت أربعة من هذه البلدان حتى ذلك الوقت على النظام الأساسى . ولذلك فإن المكتب يناشد جميع بلدان عدم الانحياز أن توقع وأن تصدق على النظام الأساسى كى يتمكن المركز من بدء العمليات فى وقت مبكر .

٣٠ - ويحيط المكتب علما مع الارتياح بالاتفاق الذى تم التوصل اليه فى نيويورك لبلادن لحكومة كوبا بأن تبدأ الأعمال التمهيدية للمركز الاعلامى للشركات عبر الوطنية .

نون - جهاز البحث والاعلام

٣١ - يحيط المكتب علما بالتقرير النهائى للاجتماع الأول لجهاز البحث والاعلام لبلدان عدم الانحياز والبلدان النامية الأخرى الذى عقد فى بلفراد فى الفترة من ٢٣ الى ٢٥ كانون الثانى /يناير ١٩٧٩

٣٢ - ويعرب المكتب عن تقديره لما أحرزه جهاز البحوث والاعلام من تقدم فى هذا الصدد ، وبصفة خاصة نظرا لأن الأنشطة التى يشملها جهاز البحوث والاعلام هذا ستساعد فى المجالات التالية :

"١" فى مفاوضات بلدان عدم الانحياز والبلدان النامية الأخرى داخل الطـــــار
المناقشات الدائرة حول وضع استراتيجية دولية للعقد الإنمائى الثالث ،

"٢" فى مفاوضات تلك البلدان والدول المتقدمة النمو فى سياق الجهـــــود
المبدولة لاقامة النظام الاقتصادى الدولى الجديد ،

"٣" فى مفاوضات بلدان عدم الانحياز والبلدان النامية الأخرى فى المنظمات
الدولية ووكالات الأمم المتحدة ،

"٤" كأساس تحليلى للوثائق المتعلقة بالتنمية الاقتصادية وهى الوثائق التى
سيستعرضها مؤتمر القمة السادس لبلدان عدم الانحياز فى هافانا فى
١٩٧٩ ،

"٥" فى جميع الحالات الأخرى التى يذكرها مكتب التنسيق لبلدان عدم الانحياز
على المستوى الوزارى .

٣٣ - ويلاحظ المكتب ان جميع البلدان الأعضاء فى جهاز البحوث والاعلام تقريباً قد قامت
بتسمية المؤسسات الوطنية والخبراء الوطنيين الذين سيشاركون فى نظــــام
الروابط ،

٣٤ - ويؤيد المكتب برنامج العمل المتفق عليه وبصفة خاصة اعداد الورقـــــات
التحليلية والوثائق الأساسية اللازمة لما يلى :

"١" الاستراتيجية الإنمائية الدولية للعقد الإنمائى الثالث، وينبغي ان يتولى
صياغتها المركز الدولى للبحوث الاقتصادية ، هافانا (كوبا) والمجلس
الهندي للبحوث فى ميدان العلوم الاجتماعية ، نيودلهى (الهند) ، ومركز
الدراسات الاقتصادية والاجتماعية للعالم الثالث، مكسيكو (المكسيك)
ومجموعة المعاهد السبعة (يوغوسلافيا) .

"٢" ورقات ووثائق عن القضايا ذات الصلة بالنظام الاقتصادى الدولى الجديد،
وينبغي ان تساعد البلدان النامية فى عملية التحضير للدورة الاستثنائية
للجمعية العامة المعنية بالنظام الاقتصادى الدولى الجديد فى عام ١٩٨٠ .

كما ينبغي أن يعدد الورقات أعضاء الجهاز من المكسيك ويوغوسلافيا وربما كذلك من كوبا وبنين . وتستقبل أيضا بالترحيب المساهمات المقدمة في هذا الجهد من سائر المؤسسات الاخرى المهمة بالامر .

٣٥ - يلاحظ المكتب انه تمت الموافقة على ادراج الاقتراح المقدم من سري لانكها فيما يتعلق بالسلع الأساسية الأولية في برنامج عمل جهاز البحث والاعلام شريطة ان تكون هنالك منهجية لرصد الاتجاهات في انتاج المنتجات الأولية ذات الأهمية التصديرية للبلدان النامية .

٣٦ - كذلك يؤيد المكتب بشدة قرار الاجتماع الأول بأن توجه الدعوة الى سائر بلدان عدم الانحياز والبلدان النامية الاخرى للاشتراك في الجهاز ولتسمية المؤسسات الوطنية المناسبة في بلدانها لهذا الغرض .

٣٧ - يحيط المكتب علما بارتياح بأن الاجتماع التالي لفريق الخبراء من الجهاز سينظم في عام ١٩٨٠ في اقرب وقت وأن عرض الهند أن تنظر في امكانية استضافة الاجتماع قد حظى بتأييد كبير .

سين - دور المرأة في التنمية

٣٨ - يحيط المكتب علما بارتياح بأن مؤتمر بلدان عدم الانحياز والبلدان النامية الاخرى بشأن دور المرأة في التنمية قد عقد في بغداد في الفترة من ٦ الى ١٣ آيار / مايو ١٩٧٩ . كما يحيط المكتب علما بارتياح بالتقرير المقدم من البلد المضيف ، العراق ، ويعرض عن رأي مفاده أن المؤتمر قد تقدم بتوصيات هامة ستقطع شوطا طويلا في تعزيز التعاون الدولي واءتماد استراتيجيات لدعم دور المرأة في التنمية . ويشعر المكتب بأن المؤتمر قد أفضلع بدور ايجابي في عملية تقاسم ما لدى البلدان النامية من خبرات وطنية قيمة بشأن دور المرأة في التنمية ، وأكد بوضوح الحاجة الى قيام المزيد من التعاون الثنائي في هذا الميدان على الصعيدين الاقليمي والدولي . ويؤيد المكتب تقرير المؤتمر . ويوصى بأن تستخدم المقترحات المحددة المقدمة من المؤتمر كمدخل رئيسي في مؤتمر الامم المتحدة للمرأة المقبل والمقرر عقده في كوبنهاجن ١٩٨٠ :

٣٩ - ويوصى المكتب فضلا عن ذلك بأن يؤيد مؤتمر القمة لرؤساء دول أو حكومات عدم الانحياز الذي سيعقد في هافانا تقرير المؤتمر ليكون أساسا للتعاون مستقبلا بين بلدان عدم الانحياز والبلدان النامية الاخرى بغرض تعزيز دور المرأة في التنمية .

عين - السياحة

٤٠ - يحيط المكتب علما بأن بلدان التنسيق عمت في تموز /يوليو ١٩٧٨ برنامج العمل للتعاون في ميدان السياحة فيما بين بلدان عدم الانحياز والبلدان النامية الأخرى .

٤١ - ويجدد المكتب دعوته لبلدان عدم الانحياز المهمة بالأمر كيما تعرض استضافة اجتماع فريق الخبراء الحكوميين . ونظرا لأنه لم يتسن عقد اجتماع الخبراء هذا قبل مؤتمر القمة السادس كما كان محددًا من قبل ، فإن المكتب يحث على أهمية عقد الاجتماع في أقرب وقت ممكن عقب مؤتمر القمة السادس .

فء - استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية

٤٢ - يسر المكتب أن يلاحظ الأعمال التي أجرتها مجموعة بلدان التنسيق التابعة لحركة عدم الانحياز بشأن استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية في اجتماعها التحضيري الأول الذي عقد في بلغراد في كانون الأول /ديسمبر ١٩٧٨ . ويكرر المكتب تأكيد أهمية تنفيذ المقررات التي اتخذت في الاجتماع التحضيري . وقد كانت المقررات الرئيسية هي كما يلي :

" أ . ينبغي أن يكون لبلدان عدم الانحياز نهج منسق في الوكالة الدولية للطاقة الذرية يكون من شأنه تعزيز دور مجموعة ال ٧٧ في الوكالة ؛

" ب . ضرورة عقد مؤتمر دولي بشأن استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية من أجل التنمية الاقتصادية والاجتماعية ؛

٤٣ - ويكرر المكتب التأكيد على توصية جميع بلدان عدم الانحياز بتأييد عقد مؤتمر دولي بشأن استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية من أجل التنمية الاقتصادية والاجتماعية / قرار الجمعية العامة ٣٢/٥٠ الذي اتخذ بالاجماع وبإبلاغ الأمين العام للأمم المتحدة بهذا التأييد .

٤٤ - يعرب عن قلقه ازاء العقبات التى تفرضها البلدان المتقدمة النمو ———ام نقل التكنولوجيا المتصلة باستخدام الطاقة الذرية فى الأغراض السلمية ، وذلك عن طريق وضع أحكام وشروط تتعارض مع سيادتها الوطنية ومع معايير السلامة المالية .

٤٥ - يؤكد المكتب ضرورة قيام البلدان النامية ، ولاسيما فى ظل هذه الظروف ، بتعزيز تعاونها فى هذا الميدان وتقرر أن يتقدم فريق التنسيق المعنى بالطاقة النووية باقتراحات محددة بشأن اطار هذا التعاون ومضمونه .

صاد - الألعاب الرياضية

٤٦ - قام المكتب بدراسة التقرير المقدم من بلدان التنسيق وهو يلاحظ بارتياح التقدم المحرز فى وضع المبادئ والخطط اللازمة لاضفاء الطابع الديمقراطي وتأمين التشجيع والتعاون فى هذا الميدان .

٤٧ - ويرى المكتب أن التوصيات المعتمدة فى المؤتمر الوزارى فى بلغراد بشأن الحاجة الى دعم خطة العمل فى هذا الميدان ينبغى أن توضع موضع التنفيذ كيما يتسنى بلوغ الأهداف الواردة بها . وتعزيز التعاون والتبادل فيما بين بلدان عدم الانحياز والبلدان النامية الأخرى وكذلك التحضير للاجتماعات الرياضية فيما بينها .

٤٨ - ويهيب المكتب بالمنظمات الدولية ، وبصفة خاصة اليونسكو ، أن توفر ما يلزم من دعم بغية ضمان تنفيذ خطة العمل . ويقرر المكتب ، فى هذا الصدد ، أن يدعم أعمال اللجنة الحكومية الدولية للتربية البدنية والرياضة التابعة لليونسكو وأن يعمل على تنسيق أنشطة بلدان عدم الانحياز داخل تلك اللجنة .

٤٩ - يقرر المكتب أن يشجع بلدان عدم الانحياز والبلدان النامية الأخرى المهتمة ——— بالأمر على الاشتراك فى الأنشطة المناسبة التى يتضمنها برنامج العمل وعلى مساندة المبادئ المنصوص عليها فى اعلان الألعاب الرياضية أثناء الاجتماعات الرياضية والمؤتمرات الدولية التى تشترك فيها .

المرفق الثالث

قرار بتوجيه الشكر الى حكومة وسبعب سرى لانكا

قرار بتوجيه الشكر الى حكومة وشعب سرى لانكا باعترافها البلد المضيف

ان الاجتماع الوزاري لمكتب التنسيق لبلدان عدم الانحياز المنعقد في كولومبو ،
سرى لانكا ، في الفترة من ٤ الى ٩ حزيران / يونيه ١٩٧٩ .

ان يلاحظ بارتياح شديد التسهيلات الممتازة والترتيبات المحكمة التي وفرتها
الحكومة المضيفة والحفاوة البالغة والود التلقائي اللذين دأب شعب سرى لانكا
على ابدائهما مما ميّز جوا ملائما أفضى الى انجاح هذا الاجتماع مثله مثل سابـق
المؤتمرات التي عقدت في كولومبو ؛

وقد شجعه حضور صاحب الفخامة ج . ر . جيواردين ، رئيس جمهورية سرى لانكا
الاشتراكية الديمقراطية الى الاجتماع والقائه الكلمة الافتتاحية الملهمة ، ان
وصف فيها عدم الانحياز بأنه خيط ذهبي يتخلل جنبات السياسة الخارجية لسرى لانكا
حيث تمخض مؤتمر كولومبو منذ ٢٥ سنة مضت عن مفهوم التضامن الأفرو - آسيوي
وسياسة عدم الانحياز ؛

يعرب عن رضاه ويشيد بصاحب الفخامة ج . ر . جيواردين على قيادته لحركة
عدم الانحياز في هذه المرحلة الحاسمة بوصفه رئيسا لها ؛

ويتوجه بالتقدير وجزيل الشكر الى شعب وحكومة سرى لانكا على الدور الذي
دأب هذا البلد على القيام به في تعزيز وتطوير مبادئ عدم الانحياز على الصعيدين
الوطني والدولي ولاسيما أثناء فترة توليه رئاسة حركة عدم الانحياز ؛

ويثنى على ما أبداه رئيس الاجتماع ، صاحب السعادة السيد أ . س . حميد ،
وزير خارجية جمهورية سرى لانكا الاشتراكية من كفاءة وجلد في تصريف أعمال الاجتماع
مما كفّل الخروج بنتائج ناجحة من مداولاته وعلى مهارة الأسلوب الذي نسق به
حركتنا في هذه الفترة .

المرفق الرابع—ع

البيان الذى ألقاه فخامة الرئيس ج . ر . جايبواردين رئيس—س
جمهورية سرى لانكا الديمقراطية الاشتراكية فى الجلسة الافتتاحية
للاجتماع الوزارى لمكتب التنسيق لدول عدم الانحياز

أصحاب السعادة

حضرات المندوبين والأصدقاء المحترمين

أعده شرفا لى أن أتمكن من افتتاح هذا الاجتماع الوزارى لمكتب التنسيق لدول عدم الانحياز ، الذى يمهّد للمؤتمر السادس لرؤساء دول أو حكومات بلدان عدم الانحياز فى هافانا فى أيلول - سبتمبر ١٩٧٩ .

وانه لمن الجدير بالذكر أن أول فكرة لعقد اجتماع للدول الأفريقية الآسيوية ، والتي أدت فيما بعد الى أول اجتماع لدول عدم الانحياز ، قد نبعت فى كولومبو أثناء مؤتمر دول كولومبو الذى عقد هنا خلال نيسان - أبريل/ أيار - مايو ١٩٥٤ .

وحضر هذا الاجتماع كرؤساء للوزارة فى بلادهم أونو من بورما ، وسير جون كوتالوا من سيلان (سرى لانكا) ، وجواهر لال نهرو من الهند ، ومحمد على جناح من باكستان ، وعلى ساستروميدجوجو من أندونيسيا .

وكنّت عضوا فى وفد سيلان بصفته رئيسا لمجلس النواب ، مع سير أوليفييه جونتيلليك رئيس مجلس الشيوخ وقد أعلّنا بالاجماع ضمن قرارات أخرى ايماننا بالديمقراطية والمؤسسات الديمقراطية ، وتصميمنا الذى لا يتزعزع على مقاومة التدخل فى شؤون بلادنا ، كما ناقشنا أيضا ما يعود من دفع من عقد مؤتمر للدول الأفريقية - الآسيوية ، وأيدنا اقتراحا بأن يستكشف رئيس وزراء اندونيسيا امكانية عقد مثل هذا المؤتمر .

وفى مؤتمر كولومبو هذا ، قال جواهر لال نهرو فى كلمته الافتتاحية فى ٢٨ نيسان - أبريل ١٩٥٤ " ان مشكلة العالم الرئيسية هى " الحرب الباردة " بين كتلتين من الدول الكبيرة القوية . وقد حاولت معظم الدول الممثلة فى المؤتمر أن تتبع سياسة من عدم الانحياز ازاء هذين الكتلتين للقوى الكبرى وأن تعيش حياتها وفق مفاهيمها دون قهر ولا املاء من الخارج " . وكانت هذه ، بقدر علمى ، أول مناسبة عامة وأول مؤتمر يستخدم فيه تعبير عدم الانحياز " .

واجتمعت دول كولومبو مرة ثانية فى بوجور ، باندونيسيا ، فى كانون الأول-ديسمبر ١٩٥٤ . وكان الهدف الرئيسى من الاجتماع هو بحث المسائل المتعلقة بعقد المؤتمر الأفريقى الآسيوى ، الذى طرحت فكرته أولا فى كولومبو فى نيسان - أبريل . وكانت غاية هذا المؤتمر الأفريقى - الآسيوى :

(أ) تعزيز روح حسن النية والتعاون بين دول آسيا وأفريقيا ؛ واستكشاف مصالحها المتبادلة والمشاركة والنهوض بها وارساء علاقات الصداقة

وحسن الجوار وتعزيزها ، -٧٤-

(ب) بحث المشكلات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والعلاقات بين البلدان الممثلة؛

(ج) بحث المشكلات ذات الأهمية الخاصة للشعوب الآسيوية والأفريقية - مثل المشكلات التي تؤثر على السيادة الوطنية ومشككتي العنصرية والاستعمار؛

(د) استعراض وضع آسيا وأفريقيا وشعوبهما في عالم اليوم وإسهامهما المحتمل في تعزيز السلم والتعاون العالمي . وقد طرح توجيه الدعوة الى البلدان الخمسة والعشرين التالية : اثيوبيا ، الأردن ، أفغانستان ، اتحاد أفريقيا الوسطى ، ايران ، تركيا ، ساحل الذهب ، السودان ، سوريا ، سيام ، جمهورية الصين الشعبية ، العراق ، الفلبين ، فيتنام الشمالية والجنوبية ، كمبوديا ، لاوس ، لبنان ، ليبيريا ، ليبيا ، مصر ، المملكة العربية السعودية ، نيبال ، اليابان ، اليمن .

واجتمع هذا المؤتمر الأفريقي - الآسيوي في باندونج ، باندونيسيا ، من ١٨ - ٢٥ نيسان - ابريل ١٩٥٥ ، وحضره مندوبون من ٢٩ بلدا مجموع سكانها حوالي ١٤٠٠ مليون نسمة . وتمثل في مؤتمر باندونج حشد وتنوع بشيران الدهشة من الأجناس والآراء . وكان من ذلك تنوع الأديان والعقائد كما لاحظ الدكتور سوكارنو في خطابه الافتتاحي " البوذية ، والاسلام ، والمسيحية ، والكونفوشيوسية ، والهندوسية ، واليانية ، والمسيحية ، والزرادشتية ، والشنتو ، والمارهانية ، والاشتراكية ، والرأسمالية ، والشيوعية . " وكان ذلك أول مؤتمر كبير يضم البلدان حديثة الاستقلال في آسيا وأفريقيا .

وكانت هناك روابط معينة تضم هذا الحشد المتباين ، ألا وهي روح الاستقلال، والوطنية ، والشعور المشترك بمعاداة الاستعمار . لقد كانت أفريقيا بأسرها ، وآسيا بأسرها (باستثناء اليابان) خاضعين لحكم الدول الغربية أو سيطرتها . ثم تعمقا بالحرية ، وشعرتا بأن بقية العالم لا تعترف بهما بالقدر الكافي كقوة مستقلة في الشؤون الدولية . وعذرت تصريحات في كولومبيا ، ثم في بوجور وباندونج بعد ذلك لم يكن مدار الحديث فيها جميعا عن التنمية الاقتصادية فحسب ، بل حاولت القارتان أيضا أن تمدا أيديهما ليكون لهما دور قيادي في تشكيل الأحداث العالمية . كما أنهما كانتا تحشيان أن تحاول الدول القوية السيطرة عليها مرة أخرى ، ان لم يكن على أراضيها فمن خلال طرق أخرى .

وبدا من كلمات بعض المندوبين خشية فريين منهم من استخدام الأسلحة الذرية التي كانت تمتلكها الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي في ذلك الحين ، واحتمال

أن ينساق العالم وراء دولة أو أخرى منهما . كما كانت هناك بلدات عديدة لم تنحز لكتلة أو أخرى ورفضت أن تدخل في معسكر يضم واحدة أو أكثر من الدول الكبرى . واعتمد مؤتمر باندونج عدة قرارات خاصة بالشؤون الدولية ، السياسية ، والاقتصادية ، والاجتماعية وما إلى ذلك ، وأوصى بالإضافة إلى ذلك بأن تبحث البلدان الخمسة التي تبنت المؤتمر وهي اندونيسيا ، وباكستان ، وبورما ، وسيلان ، والهند عقد الاجتماع التالي بالتشاور مع البلدان المشاركة .

وبعد ستة أعوام ، ومع توفر تمثيل جغرافي أوسع ، التفتت مجموعة من البلدان ، تسمى نفسها الآن بلدان عدم الانحياز ، في بلغراد . وكان هذا أول مؤتمر لرؤساء الدول أو الحكومات في هذه الحركة . وهكذا فإن الفكرة التي نبتت في كولومبو في ١٩٥٤ ، اختمرت في باندونج عام ١٩٥٥ ، وتجسدت في بلغراد في عام ١٩٦١ .

كان ذلك في وقت استقطبت فيه الحرب الباردة العالم إلى كتلتين متعاديتين . ومثل عدم الانحياز إلى أي من الدولتين العظميتين وما زال يمثل الشرعة الرئيسية للمجموعة .

إن تاريخ حركة عدم الانحياز هو تاريخ تطور ظاهرة مهمة في العلاقات الدولية خلال السنوات الخمس والعشرين الماضية . فقد بدأت كبديل لتحالفات الدول العظمى العسكرية ، وهي تمثل الآن أشمل ائتلاف سياسي خارج نطاق هذه التحالفات . واذ يرتبط الآن ثمان وستون دولة ومنظمتان بهذه الحركة التي بدأت بخمسة وعشرين عضوا في قمة بلغراد عام ١٩٦١ ، و ٤٧ عضوا في قمة القاهرة عام ١٩٦٤ ، و ٥٣ عضوا في قمة لوساكا عام ١٩٧٠ ، و ٧٥ عضوا في قمة الجزائر عام ١٩٧٣ ، و ٨٦ عضوا في قمة كولومبو عام ١٩٧٦ . كما ازداد المراقبون والضيوف أيضا من ٣ في بلغراد إلى ١٩ مراقبا و ٧ ضيوف في كولومبو .

وهذه لحظة ملائمة للتأمل . إذ بينما تشارف حركة عدم الانحياز اجتماعا آخر للقمة فعليدا أن ننظر في القرارات والاعلانات التي تستهدى بها حركتنا خلال السنوات القليلة المقبلة . والمناقشات في إطار الحركة لها طابع دينامي وحيوي ، على أن هذه الدينامية ينبغي أن تسبقها دراسة متعمقة لوضعنا اليوم ، ولاتجاه حركتنا ، والسبيل الذي نسعى عن طريقه لبلوغ هذا الاتجاه .

يقال إن العالم المستقلب في كتلتين لم يعد له اليوم من وجود ، وإن حركة الانحياز كطريق وسط بين كتلتين متنازعتين لم يعد لها مغزى . على أن انتهاء ظاهرة انشطار العالم إلى كتلتين كسمة مميزة للعلاقات الدولية يجعل لعدم الانحياز في رأيي دلالة أكثر من ذي قبل ، لأن وجود مراكز مختلفة للقوة يزيد إلى أبعد حد من ضرورة اتباع بلدان عدم الانحياز لعلاقات غير متميزة معها جميعا دون أن تترك نفسها تساق إلى أي من صراعاتها .

وبعض مراكز القوة الجديدة اقصادية وليست سياسية . وينبغي لبلداننا ان تتعامل معها ، في الوقت الذي نسعى فيه لتحقيق مصالحنا الخاصة ، ودون أن نتحرل الى تواجع لأية قوة اقتصادية . وبعض مراكز القوة الأخرى لاتزال سياسية ، وعلينا أن نتعامل معها ، أيضا ، بحذر متجنبين خطر الانحياز الكامن في اطار التنافس بين القوى . وان كيفية تحقيق هذا التوازن لهو أمر يتعين وضعه موضع الاعتبار أثناء مداولاتكم .

وبين جدول أعمالكم أن كثيرا من القضايا التي كانت تشغلنا فيما مضى قد أمكن حلها ، على حين يبقى بعضها بصور مختلفة ، ويبقى البعض الآخر دون حل . وينبغي ألا يشكل هذا عائقا أمامنا . فالتاريخ يثبت لنا أنه ليست هناك اجابات سريعة للمشكلات الصعبة في شؤون العلاقات بين الدول . ولقد كنا نحن في آسيا نؤمن دائما بأن الزمن من الأبعاد التي ينبغي وضعها في الاعتبار كعامل حيوي في أية مناقشات أو مفاوضات . وسيستغرق حل المشكلات التي تناقشونها وقتا . على أن الوقت وحده ليس كافيا ، ان ينبغي أن يتوفر العزم أيضا - العزم بمعنى الالتزام بتحقيق غايات وأهداف معينة ، والعزم بمعنى الرغبة المخلصة في أن نظل متحدين وأقوياء .

ان وجودكم هنا يمثل استمرارا لتقليد تاريخي يمتد الاجتماعات المهمة ، واتخاذ القرارات البعيدة الأثر في عاصمتنا .

في عام ١٩٥١ ولدت هنا خطة كولومبو .

وفي عام ١٩٥٤ اتخذ هذا القرار بدعوة الدول الناشئة في آسيا وأفريقيا التي استردت حريتها حديثا الى عقد مؤتمر .

وهذا استخدم لأول مرة فيما أعلم تعبير " عدم الانحياز " . وعقد هنا اجتماع القمة السادس لرؤساء دول أو حكومات دول عدم الانحياز في عام ١٩٧٦ .

وكان اقتراح جعل المحيط الهندي منطقة سلم وإنشاء الهيئة العالمية لنزع السلاح ، اللذان تبجسهما الآن الأمم المتحدة ، مبادرتين اتخذتا في سرى لانكا .

وها نحن اليوم نجتمع للاعداد لمؤتمر قمة هانان . .

ولقد اجتمعت هنا أيضا عدة منظمات دولية للتخطيط لاستراتيجيات تستهدف تحسين العلاقات بين الشعوب وبين الحكومات ، في عصر أصبحت تكتنفه المصاعب في أغلب الأمر .

وهكذا ذاع صيت كولومبو باعتبارها " مدينة مؤتمرات " دولية وسرى لانكا باعتبارها دولة غير منحازة ومحايدة .

ومن ثم فان سرى لانكا تشعر بالتزام ازاء سياسة عدم الانحياز وهي قد أسهمت فى نمو الحركة . ويسرى عدم الانحياز كوشى ذهبى فى نسيج سياسة بلدنا الخارجية ، برغم أنه قد تطرأ بين الحين والآخر تغييرات على خامة هذا النسيج ولونه وشكله . ولم تحد بلادنا فى أية مرحلة عن هذه السياسة ، ويسعنى أن أقول انها لن تفعل ذلك فى المستقبل .

لقد أسفرت سنوات ما بعد الحرب العالمية الثانية عن تغييرات جوهرية فى ظروف معيشة شعوب الدول الأقل نمواً . وفى سرى لانكا على سبيل المثال حدث ارتفاع مطرد فى مستويات الصحة والتعليم وقبل كل شيء فى نوعية الحياة المادية . وقد سجلت انجازات مماثلة فى كثير من البلدان الأخرى . ومع ذلك فان ملايين البشر فى العالم الثالث يأوون الى فراشهم جوعى فى كل ليلة . فهل ثمة أمل لهم ؟ هذا هو السؤال الذى يتعين على حركة عدم الانحياز أن تتدبره لأن ما يجب أن نسعى الى تحقيقه فى بلادنا جميعا هو رخاء كل مواطن وصحته .

وينظر الفنيون والخبراء الى هذه المواقف على ضوء الاحصاءات والنظريات . ويجب علينا نحن أن ننظر لها بصورة مختلفة . اننا نتكلم عن بشر . وليس عين أرقام . والحكومات ، مهما يكبر اتجاهها ، يجرى تشكيلها لكن تنظم المجتمع بحيث تحدّ على الأقل من المعاناة الانسانية ان لم تقض عليها نهائيا . وتلك مهمة شاقة . ولكنها أيضا مهمة حيوية . وهى تتضمن مزيجا من عدة عناصر بدءا من السياسة الاجتماعية الى التجارة الخارجية . واذا ما حافظنا على وحدتنا واستخدمنا هذه الوحدة لنصرف تفكير الناس عن الدمار والسيطرة الى الابداع والصدقة فان ثمة أملا عندئذ فى أن نرسى خلال حياتنا الأساس لعد أفضل على الأقل .

ويتعين أن يكون ذلك غدا من السلم . ومن هنا فيجب علينا أن نسعى كبلدان غير منحازة صوب أهداف مثل نزع السلاح والتسوية السلمية للمنازعات . والغد الأفضل ينبغى أن يتسم أيضا بالعدالة الاقتصادية ، سواء داخل بلادنا أو فى العلاقات الدولية . ويجب أن تجتهد حتى تتكامل بالنجاح المفاوضات الجارية ، مثل تلك التى تجرى فى أونكتاد ، والتى لا تستهدف الاحسان بل العدل . وقبل كل شئ فيجب علينا أن نتذكر بلا انقطاع أن هدفنا الأول هو اشراء جوانب النشاط البشرى المختلفة التى تشكل مجتمعة الحياة البشرية فى مجملها ، متجنبين العنف فى الحديث أو السلوك وملتزمين بالسعى بالسبل السلمية الى تحقيق رخاء أولئك الذين يعانون من الحاجة أكثر من غيرهم .

أصحاب السعادة ، حضرات المندوبين والأصدقاء المحترمين

لقد تحدث اليكم بوصفي رئيسا للمؤتمر الخامس لبلدان عدم الانحياز .
وأتحدث اليكم وأرحب بكم نيابة عن حكومة سرى لانكا وشعبها . ويحدوني الأمل في
أن تتاح لكم الفرصة أثناء إقامتكم للتعرف أكثر على سرى لانكا وشعبها ،
الذي سيرحب بكم ترحيبا حارا .

وأود أن أتحدث اليكم ، في كلمات قليلة ، عن بلدي ، ويستحق شكرى
وشكرنا في هذا المقام وزير خارجية سرى لانكا المحترم شول حميد لمشاررته واهتمامه
وتفانيه في أداء المهام المسندة اليه فيما يتعلق برئاسة اجتماعات بلدان
عدم الانحياز .

وهناك أسباب سياسية وفلسفية وجغرافية وراء التزام سرى لانكا بسياسة
عدم الانحياز طوال فترة استقلالها . لقد حملنا على الحرية فور انتهاء الحرب
العالمية الثانية . وكان من الواضح أن الدول الكبرى مستعدة للدخول في نوع جديد
من المجابهة عرف منذ ذلك الحين بالحرب الباردة . ولا تستطيع دولة حديثة ،
وهي تستهل تعلم فن الاعتماد على الذات ، أن تتحمل " ترف " أي شكل من
أشكال الحرب . وهكذا تطلعنا ، ونحن في أول مرحلة من مراحل الاستقلال ، إلى
أصدقاءنا في الخارج لنحصل على تأكيدات منهم بمساندتنا إذا اضطررنا إلى الدفاع
عن أنفسنا ضد أي تهديد خارجي ، وتحاشينا وسط شوكنا ووساوسنا الانحياز إلى أي
تكتل من تكتلات القوى . وكانت سياستنا وما تزال هي مصادقة الجميع وعدم معاداة
أحد .

وتوجد على أرض جزيرتنا جميع الأديان الكبرى في العالم . ومن بين هذه
الأديان ، لعبت البوذية دورا مهما في تشكيل مصيرنا ، وما تزال البوذية
تحتل مركز احترام وتأثير في جميع أنحاء البلد . لقد كانت البوذية مصدر الهام
شخصي لي كما هي بالنسبة لغالبية شعب سرى لانكا . ويظهر التاريخ بوضوح أن البوذية
هي الدين الوحيد في العالم الذي لم تشن الحروب بسببه ولم يشعر أتباعه بالحاج
أو ضرورة فرض معتقداتهم على الآخرين . ويوفر هذا السياسة عدم الانحياز التي
تنتهجها أساسا فلسفيا ولها دور في طبيعنا سياستنا فيجعلها صلبة لا تهتز
تحت أي ظروف أو تحت أي شكل من أشكال الضغط .

ونحن محتلون لأن المحيط الهندي يحيط بجزيرتنا من جميع الجوانب ويجعلها
جزيرة زمردية في بحر فضي ، فالمحيط يحمينا ويساعدنا بطرق عديدة أخرى .

وقد اعتمدنا فى العام الماضى دستوراً يجمع بين شكل الحكم الرئاسى ونظام الحكم النيابى . وينتخب رئيس الجمهورية ، وهو رئيس الدولة ورئيس الحكومة ، مرة كل ست سنوات حيث يقوم الشعب كله بانتخابه ، ويختار رئيس الجمهورية رئيس وزراءه . ومجلس الوزراء من بين أعضاء البرلمان ويرأس مداولاتهم . وهم يشكلون السلطة التنفيذية للدولة .

وينتخب البرلمان مرة كل ست سنوات عن طريق الانتخاب العام ، ولكن انتخابات البرلمان لا تجرى فى نفس وقت اجراء انتخابات رئيس الجمهورية . والبرلمان هو أعلى سلطة تشريعية . وينظر البرلمان فى جميع القوانين واللوائح ويعتمدها .

وبمجرد تعيين السلطة القضائية ، التى يعين بعض أعضائها رئيس الجمهورية وتعين البعض الآخر لجنة الخدمات القضائية ، تمارس هذه السلطة وظائفها كسلطة مستقلة . وحقوق الأقليات - الدينية والعرقية والاجتماعية - مدرجة بين الحقوق الأساسية ويمكن عرضها على المداكم . ويسرى نفس الشيء على الحقوق الأساسية الأخرى مثل حرية التحدث والكتابة والاجتماع وحق التصويت .

ولا يمكن للحكومة أن تضاللم بسلطات إدارية دون موافقة الهيئة التشريعية . وبعد ثلاثة أشهر من الإضلالع بهذه السلطات يلزم للاستمرار فى ممارستها الحصول على موافقة البرلمان بأغلبية ثلثى الأعضاء . وأى قرار يمد فترة ولاية رئيس الجمهورية أو البرلمان أكثر من ست سنوات لابد من الموافقة عليه باستفتاء شعبى . وهكذا تضمان سيادة الشعب .

انه دستور يسعى الى الجمع بين أفضل سمات الحرية والعدالة التى تتضمنها النظم الدستورية البريئلانية والأمريكية والفرنسية

وتجرى انتخابات البرلمان والحكم المحلى وفق نظام التمثيل النسبى . وقد جرت مؤخراً انتخابات الحكم المحلى وفق هذا النظام بعد أحد عشر عام .

ويكفل الدستور حق كل فرد في ممارسة شعائر الدين الذي يختاره . ويعامل كل المواطنين سواسية بغض النظر عن الجنس أو الديانة أو الوضع الاجتماعي . وقد اختير مجلس الوزراء وهو يضم بمهامه اليوم على هذا الأساس .

ونحن نتمتع بحق التصويت العام منذ عام ١٩٣١ . ولجميع الرجال والنساء الذين يتجاوزون الثامنة عشر من عمرهم الآن حق التصويت . وقد أجريت الانتخابات العامة منذ ذلك الحين على هذا الأساس وتغيرت الحكومات عن طريق الانتخابات عدة مرات . لقد ألفنا صناديق الاقتراع ، لا الرماح ، لتغيير رؤساء جمهوريتنا ، ورؤساء وزاراتنا وحكوماتنا وأعضائنا المنتخبين . ومن هنا فأنتم في أحد الأوطان التي يمكن أن تصف نفسها بأوطان العالم الحرة والديمقراطية .

ونحن اشتراكيون أيضا . ان ستين في المائة من وسائل الانتاج والتوزيع والتبادل عندنا تملكها الدولة باسم الشعب . وسوف تظل على هذا النحو وتحت ادارة أكثر فعالية ونزاهة مما كانت في الماضي كما نأمل .

وانطلاقا من الحريات الديمقراطية التي نتمتع بها ، والنظام الاشتراكي وفلسفة تكافؤ الفرص في التعليم والوظائف والصحة والسكان السائدة لدينا فقد أسمينا بلدنا " جمهورية سري لانكا الديمقراطية الاشتراكية " .

ان جدول الأعمال المطروح عليكم مثقلا بالمهام . ويحدوني الأمل في أن تستهدى مداولاتكم بفكرة ضرورة انتصار الحق في نهاية المطاف . ولتضعوا نصب أعينكم دائما أن القوة عيب وأن الحياة مقدسة . راني لأرجو أن تقود الأفكار التي طرحتها عليكم اليوم خطاكم على الصراط الذي يبلغ منتهاه بالحياة الحقنة والتفهم الصحيح لذا جميعا .